قاسيون

العدد 250
الخميس 23 حزيران 2005
16 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (106085) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ فاكس (2319927) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

مكافحة الفساد.. كيف ومن أين؟!

تنتصب أمام المجتمع والدولة بقوة مهمة مكافحة الفساد التي هي مهمة وطنية واجتماعية بامتياز، ويمكن القول عنها في الظروف الملموسة الحالية أنها المهمة رقم واحد، وسيتوقف على كيفية التعاطي معها وحلها مصير البلاد وطنياً واجتماعياً ـ اقتصادياً وديمقراطياً.

وكي لا نتهم بالمبالغة نقول أن هذه القضية أساسية من زاويتين:

الأولى: كون مراكز الفساد الكبرى نقاط الارتكاز الأساسية للعدو الخارجي.

الثانية: لأنه أصبح من المستحيل حل أية قضية من القضايا الأساسية المطلوب حلها من نمو وتحسين معيشة ومكافحة بطالة، بالإضافة إلى المحافظة على دور سورية السياسي في محيطها الإقليمي، دون اجتثاث الفساد من جذوره.

ولمواجهة هذا الموضوع لابد من الوضوح في الإجابة على الأسئلة التالية:

١ ـ ما العلاقة بين الفساد الكبير والصغير؟ لاشك أن الخلط بين هذين النوعين من الفساد يضيع الحلقة الأساسية، ويخلط مابين السبب والنتيجة، ويدفع الحل في نهاية المطاف في الطريق الغلط. فالفساد الكبير هو الذي أنتج الفساد الصغير إذ خلق البيئة المناسبة له موضوعياً بتخفيض مستوى المعيشة بسبب النهب الكبير والفاقد الكبير من الاقتصاد الوطني اللذين دفعا باتجاه تخفيض استهلاك الشرائح الشعبية الواسعة، مما خلق الأرضية في بعض أوساط أصحاب الدخل المحدود للجوء للفساد الصغير «لتمشية الحال»، ناهيك عن أن هذا الفساد الكبير هو الذي يستولي على الحصة الكبرى من الفاقد الاقتصادي والتي تقدر بـ ٨٠٪ من حجم الفساد العام والمتمركزة في أيدي قلة قليلة جداً. لذلك لابد أن تكون الضربة الرئيسية موجهة نحو الفساد الكبير ورموزه السياسية.

٢ ـ ولكن هل يكفي ضرب رموز الفساد الكبير لاجتثاثه، أم أن العملية هي أعقد من ذلك وتتطلب كسر آلية الفساد عبر اكتشاف خريطته ومفاصل تموضعه، وخاصة في قطاعات الاتصالات والكهرباء والنفط؟ إن ضرب رموز الفساد من دون كسر آلياته، سيسمح بإعادة إنتاج الفساد عبر رموز جديدة، لذلك فإن هذه العملية هي أعقد وأصعب مما نظن لأول وهلة، وتتطلب لنجاحها دمج كل قوى المجتمع النظيفة في هذه العملية.

٣ ـ هل شعار اجتثاث الفساد من جذوره هو شعار كبير لايمكن تحقيقه ويجب الاكتفاء بالتخفيف منه بالتدريج؟

إذا اعترفنا أن كسر آليات الفساد هي بنفس قدر أهمية ضرب رموزه، سنكتشف أنه لا حلول وسط في هذا الموضوع، فمنطق كسر آليات الفساد الكبير نفسه يعني اجتثاثه من جذوره عبر إلغاء آلياته وعزل رموزه، وأي سير باتجاه حلول وسطية في هذا الموضوع يعني إعطاء رموز الفساد الكبير الفرصة كي تلتقط أنفاسها، لكي تعيد ترتيب آلياتها وقواها مع حلفائها الخارجيين الذين سيمارسون أقصى أشكال الضغط للحفاظ على مرتكزاتهم في الداخل.

٤ ـ من المدعو للتصدي لحل هذا الموضوع؟ إذا قلنا إن هذه العملية يمكن أن تتم بمعزل عن المجتمع نكون قد وقعنا في خطأ فادح، لأننا نكون قد جردنا القوى النظيفة في جهاز الدولة من أهم سلاح لديها يمكن أن يحسم المعركة في الاتجاه الصحيح، فقوى الفساد الكبرى في جهاز الدولة هي الأقوى في هذه المعركة إذا لم تتم تعبئة قوى المجتمع ضدها، مما يتطلب أقصى انفتاح على قوى المجتمع عبر توسيع الحريات السياسية وإطلاق حرية الإعلام النظيف بعيداً عن تسلط قوى المال ووصاية جهاز الدولة.

إن هذه العملية في صيرورتها هي التي ستعيد صياغة الدور الجديد المطلوب للدولة بعيداً عن الدور القديم الذي لا يستطيع أن يحل المهمات المعاصرة، وبعيداً عن الوصفات النيوليبرالية التي بحجة سلبيات القديم تريد نسف أي دور للدولة لإعطاء الحرية المطلقة لقوى الرأسمال العالمية وامتداداتها الداخلية.

لقد كان الفساد نتيجة لعملية النهب الكبيرة التي تعرض لها الشعب والدولة خلال الفترة الماضية والتي أنتجت قوى مصلحتها حيث حساباتها البنكية، بعيداً عن الوطن ومصالحه. لذلك فإن إيقاف النهب يعني ضرب الفساد، هذه الآفة المرتبطة بتطور الرأسمالية في مرحلتها العليا التي قامت بعولمة الفساد كي يصبح إحدى آليات الاختراق والإنهاك والنهب والسيطرة على مقدرات الشعوب.

إن الشرط الضروري للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن في ظروفنا الحالية هو حركة مجتمع متصاعدة ضد الفساد ورموزه، وإذا كتب لها أن تدعم من القوى النظيفة في جهاز الدولة فالنجاح هو مصيرها الأكيد. ■■

ص 2

في العراق.. أمريكا تتخلص من جثث جنودها بإلقائهم في البحر!!

ص2: اغتيال لبنان يتسع.. مجدداً ويطال حاوي..

ص3: مصر: خطة غزو سورية، المتوقع تنفيذها خلال شهور قليلة، والثمن هو وعد بإسقاط جزء من ديون مصر!

ص10 ـ 11: أين سيمضي الاقتصاد السوري مع اقتصاد السوق الاجتماعي؟!

ص4: رايس: ليست الديمقراطية.. بل مصالح أمريكا!

ص7: دروس النهوض الثوري في بوليفيا..

ص13: هل وصل تسونامي إلى دير الزور؟!

ص14: حول معدلات النمو الاقتصادي

ص14: بعد المؤتمر الصناعي الأول: الطبقة العاملة السورية في مهب الريح!!

ص9: ندوة السقيلبية: «وحدة الشيوعيين السوريين مطلب وطني ملح»

اغتيال لبنان يتسع مجدداً.. ويطال حاوي

مسلسل الموت الانتقائي المبرمج، اختار، يوم ٢١ من حزيران الجاري جورج حاوي، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني بعد مغادرته منزله في محلة وطى المصيطبة، فاتحاً الباب للعبة خلط الأوراق الأمريكية الإسرائيلية لتأزيم الوضع اللبناني، والمنطقة عموماً..

وإذا كانت الجريمة تشبه تقنياً وآلياً ما حصل مع الشهيد سمير قصير، ولا تخرج كثيراً عن سياق التفجيرات التي يشهدها لبنان، فإن ردود الفعل وحملة الاتهامات طابقت ما سبقها، بينما كان رفاق حاوي من الشيوعيين هم فقط من أشار إلى احتمال أن تكون إسرائيل وراء الجريمة كثأر منها من حاوي الذي قاد حركة المقاومة المسلحة ضد قواتها لسنوات طويلة بعد احتلالها لبنان، وهو ما أعلنه الأمين العام للحزب الشيوعي خالد حدادة.

ووفقاً لتقديرات أمنية متابعة للتحقيق فإن الفاعلين تركوا حاوي يستقل سيارته ويتجه في الطريق التي اعتاد سلوكها يومياً وما إن وصل إلى الطريق العام أي على مسافة تبعد نحو ٧٥ متراً من منزله حتى تم تفجير عبوة تزن ٥٠٠ غرام لاسلكياً وضعت تحت المقعد..

وفيما تتواصل الاستعدادات لإقامة تشييع شعبي لحاوي بعد ظهر الجمعة في وسط بيروت إلى بلدته بتغرين في المتن الشمالي، صدرت ردود فعل كثيرة أدانت الجريمة وأشادت بالأدوار التي لعبها حاوي خلال العقود الأربعة الماضية..

وأعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس من بروكسيل في تهمة مسبقة الصنع: «ان عدم الاستقرار لا يزال يشكل جزءاً من المشهد اللبناني، واعتقد أن ذلك بسبب عدم وجود يقين بشأن النشاطات السورية في لبنان». وأوضحت «أعتقد أن على السوريين التفكير في ما يفعلونه وعليهم ان ينهوا أي شيء يفعلونه هناك مما يتسبّب في عدم الاستقرار هناك».

أما السفير الأميركي في بيروت جيفري فيلتمان فقد أصدر بياناً قال فيه «لم يكن هذا الحادث هجوماً عشوائياً غير متعمد، وهذا الهجوم على أحد المنتقدين البارزين للوجود السوري في لبنان يهدف إلى إسكات الأصوات اللبنانية الساعية للحرية والاستقلال».

ولم يستبعد الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني الرفيق خالد حداده، وقوف إسرائيل وراء جريمة اغتيال الأمين العام الأسبق للحزب جورج حاوي، مشيراً في مؤتمر صحافي عقده في المركز الرئيسي للحزب في منطقة الوتوات إلى أنه «إذا لم يؤد نشاط الحكومة والدولة إلى كشف خيوط الجريمة سنحاول بإمكاناتنا المتواضعة وبالتعاون مع آخرين في القوى الوطنية كشف هذه الجريمة».

وحين سئل حدادة عن «مصلحة خارجية لاغتيال رموز المقاومة في ظل الحديث عن فوضى بنّاءة أميركية»، قال: «أكون قد أسأت لجورج حاوي إذا استبعدت دور إسرائيل. وهي إساءة كبيرة لا نتحملها..». وسئل إن كان يدعو لاستقالة الرئيس لحود فقال «نحن كنا ضد التمديد، نقول لرئيس الجمهورية ومن دون أي اتهام أمني، أن لا يبقى. نحن لا نتهمه، نقول له هذا لكي لا يبقى غطاء تلصق به كل هذه الحوادث الأمنية».

وسئل إن كان هناك برأيه «قائمة» بأسماء مرشحة للاغتيال وإن كان يظن أنه بين الأسماء قال «كل وطني وكل مناضل من اجل لبنان في دائرة الاغتيالات وأنا وأنت».

وفي لقاء سابق مع الراحل بثته محطة الجزيرة الفضائية، ورداً على سؤال إن كان قد شارك من خلال المقاومة الوطنية اللبنانية بقتل إسرائيليين، قال: أنا لم أقتل أحداً، بل خططت لقتل إسرائيليين.. وقال: إننا نفذنا ١١٨ عملية جدية ضد القوات الإسرائيلية، ٩٥ منها قمنا بها بين العامين ١٩٨٢ و١٩٩٠، وقال وزير الإعلام السوري د. مهدي دخل الله: أن سورية يؤلمها تعرض الشخصيات اللبنانية لحوادث التفجير والاغتيال المدانة، وتعرض أمن لبنان واستقراره إلى هذه الإساءات المتكررة التي يقف خلفها أعداء لبنان. ■■

رسالة تعزية من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

الرفيق خالد حدادة الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني!

يستنكر الشيوعيون السوريون ويدينون جريمة اغتيال الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني صباح هذا اليوم ويعتبرون الجريمة حلقة جديدة في مسلسل تنفيذ المخطط الأمريكي - الصهيوني ضد شعوب وبلدان المنطقة وضد لبنان وسورية على وجه الخصوص، وضرب الوحدة الوطنية في بلدينا، وضرب خيار المقاومة أينما برزت ضد المشروع الإمبراطوري الأمريكي والذي بدايته من موريتانيا غرباً حتى أندونيسيا شرقاً.

عزاؤنا أن المقاومة الوطنية ضد الاحتلال والتي كان لحزبكم الشقيق شرف تأسيسها مع القوى الوطنية الأخرى، تتحول اليوم إلى خيار حقيقي لجميع الوطنيين والشعوب العربية ضد المخطط الأمريكي-الصهيوني في المنطقة.

إننا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين نعتبر أنفسنا شركاء في العزاء ونشارككم الموقف الرافض للطائفية السياسية، الرامي إلى حماية المقاومة وإنقاذ الشعب اللبناني من التدخل الأجنبي المتمثل بالنشاط المشبوه والمرفوض للسفيرين الأمريكي والفرنسي في بيروت. ولاشك أن جريمة اغتيال الرفيق جورج حاوي هي إحدى مؤشرات التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي اللبناني.

دمشق - ٢٠٠٥/٦/٢١

■ **اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين**

ماذا بعد أمهات المعارك؟

الانتخابات اللبنانية: ديمقراطية الباراشوت (الأنجلو-فرانكو) فوني

اعتقد البعض أن بدء الانتخابات اللبنانية سينهي الغموض الذي اكتنف الساحة السياسية اللبنانية بين الفترة التي أعقبت اغتيال الحريري مروراً بعودة الجنرال عون وصولاً إلى الانتخابات نفسها، إلا أنه مع التقدم بخطى هذه الانتخابات زاد الأمر غموضاً وزادت مفاعيل الأخطار المحدقة بالمنطقة. وزاد خلط أوراق اللعبة السياسية في لبنان بشكل لم تشهد له مثيلاً. وسقطت أقلام أهم المحللين السياسيين أمام توقعات بعض مراحل الانتخابات حتى أطلق اسم «أم المعارك» على بعض مراحل الانتخابات.

ففي هذه المعارك لا المعارضة بقيت كتلة متجانسة واضحة المعالم، ولا ما يطلق عليها بـ«الموالاة» ظهرت بالشكل الذي صورته آلة المعارضة فيما سبق. وما حدث داخل المعركة الانتخابية لم ولن يعكس حقيقة التحالفات التي ستلي هذه الانتخابات وما سيحدث في ساحة النجمة اللبنانية.

فبالقليل من التمحيص في الوضع اللبناني قبل الانتخابات التي طالب بها الجميع وخصوصاً «المعارضة» لوجدنا أن الجزء الأكبر من نتائجها قد صدر قبل حصولها بالفعل، ومن يقرأ أسماء المرشحين الفائزين سيدرك أوتوماتيكياً بأن الديمقراطية لم يكن لها يد في نتائج الاستحقاق اللبناني الأهم بعد التغيرات التي حصلت على الساحة العربية.

ومن يدقق في الضغوط الامريكية الفرنسية التي سبقت الانتخابات لإجرائها في موعدها المقرر، سيتذكر الانتخابات العراقية سيئة الذكر، فمن المستحيل أن يكون في ذهن أمريكا وخلفها فرنسا مصلحة لبنان أو شعبه، أما حقيقة ما تريده هاتان القوتان ليس تطلعات الشعب وآماله بقدر ما تكون قطاراً يحمل رموزاً وأشخاصاً يحققون مصلحة الراعيين الأمريكي والفرنسي قبل كل شيء... فالانتخابات في العراق فرضت تحت سلطة الاحتلال ولم يتمكن الناخبون من معرفة أسماء المرشحين بل أرقام القوائم وكانت انتخابات مداحل بالفعل، وهكذا تم تطبيق النظام نفسه في بيروت لتفوز قوائم بأسماء وتحالفات لم يحسب لها حساب مع حملات انتخابية إعلامية (مال سياسي).

إلا أن السؤال الأهم هل سيصمد هذا الجنين المشوه الذي ولد بسرعة في قوائم مشوهة وهشة وتحالفات أبعد ما تكون عن الموضوعية والمنطق أم أنها ستنهار أمام أول اجتماع للبرلمانيين في ساحة النجمة، بعد أن حققت هدفها في إيصال مجموعة من الأسماء إلى مقاعد مجلس «الأعيان» كما يحلو للبعض تسميته، وبالتالي ستعود الصيغة القديمة ليتزعم البرلمان أولئك الذين فازوا بالتزكية منذ سنين، أو حسب تصريحات بعض المسؤولين اللبنانيين الذين هبطوا بمظلات أمريكية/ فرنسية إلى البرلمان.

ومع هذه المعركة برزت ظاهرة أخرى وهي سقوط الكثير من الثوابت التي طالما نادت أكثرية الساسة اللبنانين بعدم المساس بها طوال حقبة من الزمن فقد أضحت في موقع المساءلة لا بل المعارضة بعد ومع الانتخابات.

فأصبح من الممكن أن نسمع على شاشات الفضائيات هجوماً مبطناً تارة وصريحاً تارة أخرى على المقاومة الوطنية واتهامات من نوع آخر لكل من حركة امل وحزب الله باختطاف الطائفة الشيعية واحتجازها رهينة في الحياة السياسية اللبنانية... وهذا منطق خطير يهدف إلى إحداث هوة بين المقاومة وقاعدتها الشعبية وبث بذور التفرقة ونشر الهواجس بين أبناء الوطن الواحد، وقد استخدم هذا الاتهام لكل من أمل وحزب الله لاستجلاب الناخبين من الطوائف الأخرى كرد على ما سمي ((الرهينة الشيعية)) ليزيد من الانقسام والهوة التي تحاول القيام بفرز طائفي ليس فقط في لبنان بل في المنطقة ككل. وإن قمنا بربط بسيط مع الخطاب الإعلامي الغربي الذي يتناول التقسيمات الطائفية من العراق وصولاً إلى لبنان، والربط المتواصل بين الاسم والطائفة والدعوات المتكررة لإحصاءات على أساس طائفي في عدة دول فإن المخططات الاستعمارية المتجددة التي عملت على هذا الأساس تعود إلى الذهن. وتهدد بالمزيد من المخاطر.

كما برزت ظاهرة أخرى خلال وبعد الانتخابات تصب في السياق نفسه ففي الذكرى الخامسة لتحرير الجنوب حاول رموز التعاون مع إسرائيل والعملاء أن يسوقوا أنفسهم كثوار وأبطال القرار ١٥٥٩ ... متناسين أعراس الدم الجنوبية وتضحيات المقاومة الوطنية البطلة.

ومن هذه الزاوية بعد فرز التحالفات الأولية وإتمام الوصاية الجديدة ، يأتي اليوم الهجوم على المقاومة وعلى سلاحها، بينما يتم تلميع عملاء إسرائيل- وهذا الاتهام لبعض الرموز لا يأتي من غيب أو حسب نظرية المؤامرة بل يأتي من لقاءات صريحة حدثت في الماضي ومن مواقف لا يمكن نسيانها من جنرالات الحرب- !!

كل ما ينوي رعاة الانتخابات القيام به يأتي في سياق تطبيق بنود القرار ١٥٥٩ الذي لا يخدم إلا إسرائيل ومخطط الشرق الأوسط الكبير...

وبنظرة سريعة إلى الديمقراطية التي سنكتشف زيفها فكيف ينسحب ١١ نائباً من بيروت لتنجح قائمة سعد الدين الحريري؟ وكيف يعزف المرشحون في صيدا عن ترشيح أنفسهم لتفوز بهية الحريري وبالتزكية؟ وكلنا يعلم بأن الشهيد الحريري كان قد خسر الانتخابات السابقة في معقله الأصلي في مدينة صيدا بالذات!

الآن انتهت مرحلة الانتخابات والهيصة المرافقة لها وبرزت إلى الساحة كل المشكلات التي جاءت على أساسها الدعوات للتسريع بهذه الانتخابات، مجموعة كبيرة من الاستحقاقات ستوضع مباشرة على طاولة المجلس الجديد، وهي مشكلات يرتبط فيها الداخل بالخارج ارتباطاً وثيقاً فكيف سيتعامل المجلس مع قضايا (الطائف/١٥٥٩)، الفساد، المخيمات الفلسطينية، الديون الخارجية.. والأهم من ذلك مواقفها تجاه الكثير من القضايا المحيطة.. إلخ من القضايا الملحة.

ومن هنا نستطيع أن نقرأ تصريحات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بعد انتهاء الانتخابات فبعد إعلان كل من الدولتين عن ارتياحهما لنتائج الانتخابات ربطت هذه النتائج مع «انتظار تشكيل الحكومة الجديدة لأن التغيير الحكومي يمثل حل المشكلة المؤسساتية، أي انه يتيح للمؤسسات اللبنانية أن تعمل بشكل جيد ضمن إطار سياسي جديد». أما ما هو هذا الإطار السياسي فيتمثل في ما ذكرناه في الأعلى وهو كل القضايا السياسية في إطارها الإقليمي والعالمي وما تمثله كلاعب على هذه الساحة. لتؤكد فرنسا بعد ذلك وهي الدولة الأساس من بين الدول المانحة للبنان أن المساعدات لن تكون فورية بل ستكون مشروطة وربطت ذلك في حديث ناطق باسمها قائلة: أن المساعدات للبنان كي تكون مفيدة فإنه ينبغي أن تندرج ضمن إطار إصلاحي ضمن وحدة رؤية على صعيد الرؤساء الثلاثة وضمن رغبة مشتركة بدفع الأمور إلى التقدم». وأكدت فرنسا وأميركا في تصريحين منفصلين أن دورهما لن ينتهي بعد الانتخابات بل سيستمر لا كمراقب فقط بل كلاعب أساسي فصرح مصدر فرنسي قائلاً : «لا بد من متابعة كيفية تشكيل الحكومة ورئاسة المجلس النيابي وما الذي سيجرى بالنسبة لرئيس الجمهورية في إطار توازن قوى مختلف عما كان عليه في السابق، إذ أن النظام اللبناني أشبه بمثلث، وفيه جهتان ستشهدان تطوراً بالعمق ويجب ترقب كيفية هذا التطور». وأضاف المصدر نفسه : «بالنسبة إلى مؤتمر المساعدات للبنان، فإن اجتماع سفراء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي الذي تم في باريس، رأى أن «مستقبل لبنان أمام تحديين، الأول هو الإصلاح والثاني هو الإستقلال بالنسبة إلى سورية، بمعنى أن هناك فراغاً مؤسساتياً ينبغي ملؤه». وفي الوقت الذي فرضت فرنسا أن تكون المساعدات مربوطة بإصلاحات على الصعيد الاقتصادي رأت أميركا أنه لا بد من شروط سياسية أيضاً بما يضمن العمل مع شخصيات تحقق مصالحها . ولا يخفى على أحد في دولة مثل لبنان التماهي بين الوضع السياسي والوضع الاقتصادي بمعنى أنه لا فرق بين كلا الوضعين الاقتصادي والسياسي وحتى يتم تقديم المساعدات أو تقديم الديون أو شطبها إلخ من الأمور المرتبطة في الوضع الاقتصادي فإن على لبنان تقديم العديد من التنازلات على الصعيد السياسي، ضمن منظومة سيفرضها ويراقبها الثنائي الأمريكي الفرنسي، ومن دونها لن تكون هناك أية مساعدات. ■■

في العراق.. أمريكا تتخلص من جثث جنودها بإلقائهم في البحر!!

صورتان لا حاجة للتعليق عليهما ، ولا تفسير لظاهرهما سوى أنها مراسم عسكرية لتشييع جثمان جندي أمريكي تنتهي بإلقاء الجثمان في مياه الخليج أو المحيط ، وربما يكون جثمان هذا الجندي من المرتزقة في صفوف القوات الأمريكية الذين لا يتم الإعلان عن مقتلهم في العمليات اليومية المتلاحقة التي توقع أعداد قتلى لا يتناسب مع قوة التفجيرات التي تستهدف القوات الأمريكية ؟!! فهل تتخلص أمريكا من جثث قتلاها في العراق بإلقائهم في البحر؟! ■■

مصر.. تسارع في الأحداث.. وحركة في الشارع

خطة غزو سورية، المتوقع تنفيذها خلال شهور قليلة، والثمن هو وعد بإسقاط جزء من ديون مصر!

في رؤية للباحث المصري محمد عبد الحكم دياب، يجد أن معدل تسارع الأحداث السياسية الداخلية في مصر قد فاق تصور وخيال أكثر المراقبين تفاؤلا أو تشاؤما، فلا يمر يوم حتى تتشكل جماعة جديدة، فئوية أو سياسية، وكلها ليست معارضة بالمعني التقليدي، إنما رافضة لاستمرار الحكم الحالي، ورغم قلق بعض القوى من عملية التوالد هذه إلا أن هذا القلق يتبدد إذا ما نظرنا إلى عمق الأشياء، فمن موات سياسي قاتل، وفراغ قيادي مربك، وإنتهاءً بتكريس الجهود لتنفيذ مخطط التوريث والاستجابة لعُقَد الشبق السياسي، بكل انعكاساته على احتكار السلطة والثروة والنفوذ، واختطاف عائلة الرئيس حسني مبارك للدولة، بعد فترة، طالت لأكثر من ربع قرن، من الطبيعي أن تكون ظاهرة التوالد بهذا الاتساع.

ويرصد الباحث ما أحدثته الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) من تحولات، قد لا يكون لها تأثيرها المباشر الآن، أو لعدة شهور وسنوات قادمة، حيث انكشف إهمال السلطة للفئة الوسطى بشكل متعمد، حيث دمرت معها الطبقات المنتجة.. الفلاحون والعمال، وقضي على دورها وتأثيرها الاجتماعي، وانتزعت الرأسمالية الوطنية، المكونة من أرباب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب محلات ومتاجر التجزئة، والحرفيين وصغار الكسبة، انتزعت من بين أحضان الطبقة الوسطي، لتأخذ وجها تابعا وملحقا على الاحتكارات الأجنبية، وترتب على ذلك تصفية الانتاج الوطني والنشاط الاقتصادي العام، وقد تولى الرئيس مبارك ربط كل هذه القطاعات بالاحتكارات الأجنبية، الأمريكية والصهيونية تحديدا..

ويرى الباحث أن إعادة الاعتبار للطبقة الوسطى وباقي الطبقات المنتجة، هو المدخل الذي يعيد للمجتمع المصري توازنه وفعاليته.

وتحدث الباحث عن هدم جدار الخوف الذي أقامه مبارك، بالترويع والإهدار الممنهج لكرامة المواطن واستقلال الوطن، ووصول الترويع مداه بتعميم التعذيب المنظم في مراكز الأمن والشرطة، وقد نجح في فرض نوع من المساواة السوداء، إذا جاز التعبير، فلكل نصيبه من التعذيب البشع والوحشي، سواء كان شاكيا أو مشكوا في حقه، ومن لم يذهب شهيدا أيام الحروب ذهب شهيد الأقبية ووطأة العتاة والجلادين، الذين انتزعت من قلوبهم الرحمة تماما..

وكان التحول الثالث (حسب رؤية الباحث) هو ذاك الذي جري في الشارع المصري، فبعد مرحلة التأميم التي نجحت فيها جماعة الإخوان المسلمين لهذا الشارع، وأعطت الانطباع بأن لها السيطرة الكاملة عليه وعلى الرأي العام، هذا التأميم تخصخص بلغة العصر الأمريكي الصهيوني، وعن طريق هذه الخصخصة تمكنت الجماعات السياسية، المدنية واليسارية والشبابية والعمالية، وجماعات المرأة، من احتلال مساحة كبيرة من الشارع، فمن جانب انكشف نظام الحكم وظهر أنه مرفوض من جموع الشعب، وليس من الإسلاميين وحدهم، وأحدث هذا حيوية بالغة، بشكل أثر تأثيرا نوعيا على حركة الإخوان المسلمين، فبعد أن كانت أسيرة نهج المساومة مع الحكومة والأمن، رغم الضربات المتلاحقة، دخلت إلى حلبة المنافسة، ونزلت إلى الشارع تتولى إيصال رسالتها إلى المواطن بنفسها، فطورتها لتتواءم مع سقف مطالب حركة كفاية ، الرافض للتمديد لمبارك والتوريث لابنه.

واتسع التأثير، فلم يبق قاصرا على القوى المدنية، وهناك مقدمات تشير إلى تجاوز ذلك إلى القوات المسلحة، وهناك تقارير، عن تحركات ذات دلالة داخل المؤسسة العسكرية. تبلورت من خلالها عدة مطالب، نقلت إلى الرئيس مبارك، وتدور حول التخلي عن الرئاسة، وتقديم رموز الفساد إلي المحاكمة، واسترداد الأموال المهربة للخارج، وهي أموال قدرتها المصادر العسكرية بمئة وخمسين مليار دولار، وإذا كان الوضع قد وصل إلى هذا الحد فإنه يقتضي إعادة النظر في طرق التعامل مع المؤسسة العسكرية المصرية، وذلك بالاعتراف باختلافها عن غيرها في بلدان أخرى، فقد كانت سندا للمشروع الوطني منذ عصر محمد علي..

وقد يغري الوضع المتردي الذي أحدثه مبارك، والذي قد يؤدي إلى دخول القوات المسلحة إلى حلبة الفعل السياسي..

إن العمل في ظروفنا الحالية أغلق فيها مبارك أبواب الرحمة والتغيير السلمي، وتداول السلطة ديمقراطيا، أمام القوى السياسية المدنية وظهور احتمال إزاحته عن طريق القوات المسلحة، وكشف أهمية استرداد الأموال المهربة، ومن الواضح أن القوات المسلحة المصرية نظرت إلى تهريب الأموال باعتبارها جريمة ترقى إلى مستوى خيانة الأمانة، فأموال الشعب وقف عليه وعلى مصالحه، وأي تجاوز لذلك فهو تجاوز يستوجب المساءلة.. مثل هذا العمل يقتضي تقدير دور القوات المسلحة كإضافة إلى قوى التغيير.

ويرى الباحث أنه إذا ما استمرت الخيارات في الضيق والمحدودية، واستمر حكم الرئيس مبارك في تشبثه بالسلطة، ومواجهة قوي التغيير بالصلافة والتجبر، وفي حالة اضطرار القوات المسلحة لأخذ زمام الأمر بيدها، فعليها أن تتيقن بأن تحصر دورها في نطاق انتقالي لمدة زمنية لا تتجاوز العام، تهيئ فيها البلاد وتنقل السلطة إلى القوى الوطنية، بعد الدعوة لجمعية وطنية لوضع دستور جديد وإعداد المجتمع لانتخابات حرة، تتمخض عن حكومة وطنية نزيهة، تتسلم أمر الحكم بعد ذلك، وهناك ما يشبه التسليم، بحاجة مصر، في حالة الضرورة، إلى نموذج متفهم لهذه الأوضاع والظروف، شبيه بالفريق عبد الرحمن سوار الدهب في السودان، الذي سلم السلطة للأحزاب بعد سنة من الحكم العسكري.

والسؤال هو لماذا أوصل الرئيس حسني مبارك الأمور إلي مستوى يستفز القوات المسلحة، وقد يجعلها تمارس أبغض الحلال عسكريا وسياسيا؟ الرئيس مبارك يتحمل المسؤولية الأولى في وصول الأوضاع إلى هذا المستوى، وقد بدأت طاقة المصريين على التحمل تنفد تزامنا مع ظهور نية التوريث، وممارسة الألاعيب والحيل لتحقيق ذلك، ومنها مشروع حزب المستقبل الفاشل، والدور اللقيط لجمعية شباب المستقبل، لصاحبها جمال مبارك، التي صارت الجسر الوحيد إلى الشباب، واحتكرت الإعداد السياسي للمسؤولين والوزراء، وانتهى بها الأمر إلى اختطاف الدولة بالكامل، وصارت هي، لا غيرها، جسر العبور إلى النفوذ والحكم والثروة.

نتيجة كل هذا نفد الصبر ولم تعد هناك قدرة لأحد على التحمل، بما في ذلك القوات المسلحة. والمشكلة أن الموقف قد يصبح أكثر تعقيدا في علاقة القوات المسلحة بالرئيس مبارك، نتيجة زيارة كونداليزا رايس للقاهرة لتحدد للرئيس مبارك الدور المطلوب منه في خطة غزو سورية، المتوقع تنفيذها خلال شهور قليلة، والثمن هو وعد بإسقاط جزء من ديون مصر! ■■

شكوك تاريخية بمصداقية «الإخوان» المصريين!

تحاول جماعة الإخوان المسلمين فرض وجودها مجدداً على الساحة السياسية المصرية، حيث رفعت شعارات «ديمقراطية»، مما زاد في حرارة الجدل عن الموقف المفترض للقوى الديمقراطية واليسارية من تلك الجماعة.

وفي مقال للباحث المصري شريف يونس، محاولة لإلقاء الضوء على طبيعة نشاطات هذه الجماعة.. التي خلقت الشكوك التاريخية عند التيارات الديمقراطية واليسارية تجاههم.. فللإخوان تاريخ طويل من العداء الظاهر والباطن لهذه التيارات.. هذه الشكوك هي مقدمة لابد منها قبل أي رهان على إدماج الإخوان في المجتمع السياسي، واعتبار أن ثمة أساسا للرهان على تطور الإخوان الديمقراطي..

العنف.. والهيمنة الأبوية

وقد يكون العنف الذي يصل إلى حد الاغتيال أبرز ما يؤخذ تاريخيا على الإخوان. ولكن هذا ليس أكثر من القمة العائمة من جبل الجليد. فمثلا حين سيطروا على الاتحادات الطلابية، ثم النقابات المهنية، منعوا بالسلطة الإدارية كل نشاط للقوى الأخرى، وصبوا قوالب النشاط نفسها وفقا لتصوراتهم.. فأخطر ما في الإخوان هو إيمانهم العميق بالهيمنة الأبوية على المجتمع باسم الإسلام المختزل في شريعة. فبموجبه يترسب لديهم اقتناع راسخ بحقهم المطلق في فرض رؤيتهم تحت عنوان «إعلاء كلمة الحق»، وبالتالي إلغاء الآخر الإيديولوجي بأية طريقة متاحة. فليس لديهم أي رادع داخلي عن ذلك سوى مصلحتهم السياسية، لأن الجماعة في عرف أعضائها حاملة نور الحق، بألف لام التعريف، ووكيل مصلحة المسلمين، بل ومصلحة العالم كله، كما صرحوا ويصرحون حتى الآن.

حقا واجه الإخوان التنظيمات المتطرفة في السجون منذ أواخر الستينيات، فأصدر المرشد حسن الهضيبي كتاب «دعاة لا قضاة» ليُنهى به فقهيا مبدأ العنف المسلح عند الجماعة. ولكن نفس الكتاب يقول بأن الإسلام دين ودولة، والهدف تطبيق الشريعة، والجماعة هي الناطقة بصحيح الإسلام، وأقر مبدأ الحاكمية. وقام رفضهم لفقه العنف على مبدأ «إننا دعاة لا قضاة»، بمعنى أننا لا نحكم على فرد بعينه بالكفر، وإنما نحدد فحسب الأفكار الكافرة. وهو ما يعنى المطالبة بهيمنة إيديولوجية شاملة. فالإخوان «دعاة لا قضاة»، ولكنهم دعاة وصاية سلطوية أصولية فقهية عمادها دولة دينية. وأهمية هذه المسألة أنهم سيكونون في السلطة أكثر من قضاة، سيكونون مشرعين، وبالتالي سيحكمون على المجتمع ككل وكأفراد.

وتضع رؤيتهم واجبا دينيا على كل عضو فيهم، هو أن يستغل سلطته، سواء في مدرسة أو اتحاد طلابي أو نقابة، ناهيك عن وزارة، في وأد أفكار وشل حركة «الضالين»، أو فرض «صحيح الإسلام» كما يفهمه، وإلا اعتبر نفسه خائنا للدين، أو «مواليا للمشركين»، فيعذبه ضميره. فهو مضطر أن يكون ديكتاتورا بأمر إلهي. غير أن ضميره بهذا الشكل يمثل تهديدا خطيرا لضمير المجتمع ككل. فالمجال العام سيكون محكوما تماما بإيديولوجية الجماعة إذا وصلت للسلطة، أكثر بكثير مما كان محكوما بالميثاق في عهد عبد الناصر. وستتسع الهوة بين معتقدات الناس وممارساتهم الخاصة، وبين ما يجب أن يظهروا عليه. ولعل هذا يفسر للإخوان لماذا يكرههم الكثيرون، سياسيين وغير سياسيين (على غرار السؤال الذي طرح في أميركا).

رؤية استبدادية

وتؤكد وثيقة الإصلاح الصادرة عن الإخوان في آذار ٢٠٠٤ رؤيتهم الاستبدادية. فبرغم أنها لا تضع شروطا بشأن تشكيل الأحزاب، فإنها تطرح قيام «نظام برلماني دستوري ديمقراطي في نطاق مبادئ الإسلام»، ونظام تعليم يتفق مع ما تسميه الجماعة «ثوابت الأمة وخصوصيتها الثقافية وميراثها الحضاري»، مع «دعم المعاهد الأزهرية والكليات الشرعية»، و«إحياء نظام الحسبة»، و«تحقيق التدين والربانية في المجتمع».

والحال أن الربانية (التي هي اسم آخر للحاكمية)، والدستور الإسلامي، يفرغان قبول التيارات السياسية الأخرى من أي مضمون، لأنها ستصبح في الحقيقة أشبه بـ «أسرى حرب» تعمل داخل إطار معاد مؤسسيا لها. أما الحسبة فستقلب حياة الناس جحيما، فقد تصل في حدها الأقصى إلى فرض نظام أخلاقي متشدد وقمعي على السلوك الاجتماعي بمجمله، وفى الحد الأدنى التحكم في المجال الإيديولوجي كله. وقد اشتُهر الإخوان، مفكرين وناشطين، بالمطالبة بالحد من حريات الفكر والإبداع. وبالعبارات الدبلوماسية في وثيقتهم: تتأسس «مفردات الثقافة القائمة ووسائلها من صحف ومجلات وإذاعة وتلفاز» على «المبادئ والقيم الإسلامية، تربية للفرد ... لحمايته من التغريب والتغييب». فالأفراد ليسوا مصدر السلطات، وإنما هم قاصرون تحت الوصاية، خاضعون للتربية والحماية، التي ستفرضها عليهم دولة الإخوان باسم الإسلام. وقس على ذلك.

هذا أقصى ما تفتقت عنه ديمقراطية الإخوان المستجدة: دستور جمهورية برلمانية على مقاسهم، يعطيهم بحكم بنيته نفسها وضعا ممتازا بوصفهم روحه الحقيقية.

والخلاصة أن جمهورية الإخوان البرلمانية أقرب إلى تقنين انتخابي للوصاية على النخبة والجمهور، في إطار رؤية أشمل تحلم بالوصاية على البشرية كلها. وبالتالي ليست الديمقراطية في فكر الجماعة سوى أداة مناسبة لـ «الاستعلاء بالحق». ويمكن القول بأنها تبنت جانبها الانتخابي بمنطق براجماتي. فنظرا لأن دعوتهم منتشرة، فإن طريق الانتخابات يتيح لهم مشروعية، يعتبرونها حديثة وديمقراطية، تبرر أمام الآخرين وضع أيديهم الثقيلة على مخالفيهم والتحكم فيهم وإعادة صياغتهم على صورة الإخوان ومثالهم.

الإخوان والديمقراطية

وهكذا فإن نقطة الخلاف الجوهرية بين الإخوان والقوى الديمقراطية تكمن في مفهوم الديمقراطية نفسه. فالديمقراطية تعني أن الناس بكافة عقائدهم وأجناسهم وألوانهم متساوون أصلا لمجرد أنهم ناس، ولهم نفس الحق في صياغة نظامهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعديله، الخ. وهو نظام سياسي له أساس فلسفي يقوم على الفردية، وبالتالي لا يتيح لأية أغلبية، مهما بلغت، الحق في أن تفرض الوصاية الإيديولوجية والسياسية على فرد. وبالتالي ليست الحرية انتخابات، وإنما الانتخابات محصلة للنقاش السياسي الحر في نظام ديمقراطي.

ووفقا لهذا المعيار، يعنى القول بسيادة جماعة معينة بدعوى أنها تمثل الأغلبية، إخراج الآخرين من الإجماع السياسي الذي تقوم عليه فكرة الدستور الديمقراطية نفسها، وبالتالي يكون الدستور، بفرض أنه قد أقر بأغلبية انتخابية، وهو ما لم يقل به الإخوان أصلا، مجرد «إعلان دستوري» لحرب أهلية مستترة. ليست المشكلة أن الإخوان سيقلبون الصندوق بمجرد الوصول للسلطة. قد لا يقلبونه، ولكنهم سيستخدمون كل الوسائل المؤسسية للحد جذريا من قدرات معارضيهم كما يفعل النظام الحالي، وباسم دستورهم نفسه.

تاريخ مسكوت عنه!!

المشكلة الأخرى في علاقة الإخوان بشعاراتهم الديمقراطية المستجدة، أن علاقتهم بالنظام الاستبدادي القائم ليست علاقة عداء وتناقض. فإلى جانب تاريخ القمع المشهور، هناك تاريخ مسكوت عنه من التعاون الصامت والعلني، وتقارب إيديولوجي عميق، ودور مهم للنظام، حتى في العهد الناصري، في التمهيد لما يعرف بالصحوة الإسلامية، ولكن هذا موضوع يطول شرحه.

وفى الوقت الحاضر تقتصر مطالب الجماعة على الإفساح لها داخل نفس النظام القائم. وفى مواجهة حركة «كفاية»، أعلنوا أنهم مع «الإصلاح»، لا «التغيير». ولا أجد تفسيرا أفضل لمظاهرات الإخوان الأخيرة تحت شعارات ديمقراطية من أنها محاولة استثمار فائض الضغط الأمريكي الأوربي للحصول على شرعية من داخل النظام القائم، الذي يظل دعمه هو خيارهم الاستراتيجي، مع الضغط عليه لانتزاع مكاسب. وهو حساب مبنى من الأصل على اتفاقهما على تجنب إصلاح ديمقراطي أصيل، ورفض مطالب الإصلاح الخارجية والداخلية التي تمس سياسات الهوية وتقلص مكاسب التشويه الإيديولوجي الذي حققه التيار الإسلامي في العقود الأخيرة. ■■

هل أصبحت مصر أمام الخيار الأخير؟ العصيان المدني.. ثم المواجهة!!

في تقرير نشرته «الاسبوع المصرية» بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٧ يقول مصطفى بكري:

وفقا للتقارير الرقابية فإن المعلومات أشارت إلى أن الحالة السياسية في مصر بلغت منعطفا خطيرا، وأن هناك تحركات غير مرئية تتم الآن لإفشال الانتخابات الرئاسية القادمة ووضع البلاد أمام تطورات صعبة ومعقدة تنبئ بالفوضى.

وأشارت المعلومات إلى أن هناك تحركات سياسية تقودها شخصيات حزبية وعامة تجري اتصالات مع كافة الأسماء التي تردد ترشيحها لمنصب رئيس الجمهورية لإقناعهم بعدم الترشيح ومقاطعة الانتخابات الرئاسية القادمة من أجل إحراج النظام السياسي وإجباره علي إعادة النظر من جديد في تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وقد بلغ القلق أوجه بعد إعلان الوفد والناصري مقاطعة الانتخابات والترشيح وكذلك ما يتردد بشدة عن احتمال انسحاب خالد محيي الدين زعيم التجمع من السباق.

وأكدت المصادر أن هذه الشخصيات، التي تتحرك بهدوء وبعيدا عن التظاهرات، قد تلقت تحذيرات قوية من أجهزة الدولة ومسئولين سياسيين بعدم مباشرة هذا النشاط والذي يندرج تحت بند الإضرار بسمعة الدولة، وأن هذه الأنشطة باتت فعلا تقلق أجهزة الدولة.

وكان تقرير سابق للخارجية الأمريكية قد أكد أن نجاح تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري يرتبط ارتباطا وثيقا بعدد المرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية، وما إذا كان هؤلاء المرشحون يمثلون عناصر قوة فعلية داخل المجتمع أم لا، وهل يوجد مرشحون من خارج الأحزاب السياسية القائمة، بحيث ينضم إلى المرشحين عناصر أكاديمية ومثقفة وقيادات أخرى مدنية أو عسكرية سابقة؟.

ووفقا للمعلومات فإن الولايات المتحدة بدأت تجري اتصالات مع عناصر من المجتمع المدني في مصر للدفع باتجاه مقاطعة انتخابات الرئاسة ودعوة الجماهير للمقاطعة، بحيث يبدو الأمر وكأنه قد وصل فعليا إلي مرحلة 'العصيان المدني' لقرارات الحكومة واجراءاتها.

وهناك جهات متعددة تسعي حاليا إلى تمويل حركات إرهابية لإشعال الموقف في البلاد، وأن بعض المنظمات الدولية قررت أن تتبنى عددا من الخطط لعمليات إرهابية كبرى في مصر خلال الفترة القادمة، وأن المخاوف تتركز في قدرة هذه التنظيمات على تجنيد بعض اليائسين، وبعض العناصر المتطرفة للانخراط في هذه الأعمال.

وقد أشارت التقارير التي رفعت إلى القيادة السياسية إلى أن التخوف ليس قائما من التظاهرات السياسية السلمية، ولكن التحركات التي تتم الآن تحاول أن تشجع المتظاهرين على القيام بأعمال عدوانية وتخريب المنشآت والمؤسسات العامة.

واتم بكري مقاله بالقول إن الصورة في مصر في الوقت الراهن تبدو ضبابية وتعكس روحا جديدة من التمرد والمواجهة، غير أن ذكاء النظام المصري (المعهود) يجعله دوما أقرب إلى سياسة «الطناش» واعتبار كل هذا الضجيج لا أحد، وهي سياسة لها مخاطرها وقد تدفع البلاد إلي حالة الفوضى، التي ستبدأ بالعصيان المدني ثم المواجهة الحاسمة.. ■■

رايس: ليست الديمقراطية... بل مصالح أمريكا!!

تأتي زيارة رايس الأخيرة للمنطقة ضمن مجموعة من الزيارات التي تقوم بها رئيسة السلك الديبلوماسي الأمريكي في إطار فلسفة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة.. متبنية سياسة الحوار والدبلوماسية الوهمية لحصد المكاسب الجديدة التي حققتها آلتها العسكرية والاستخباراتية في عموم المنطقة، خلال الأشهر القليلة الماضية. التي أعقبت زيارتها السابقة.

نسف الآلة وليس الآلية:

يستطيع المتابع لمجريات السياسة على الساحة العربية، وتطور العلاقات مع الولايات المتحدة والتغيرات المفاجئة، أن يقرأ من زيارة رايس مجموعة من النقاط: أولها أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة لم ولن تتغير قيد أنملة من خلال الرسائل المباشرة التي لم تتوقف عن بثها طوال زيارتها وقبل بدء الزيارة. ثاني هذه النقاط أن هناك تغيرات شاملة وجذرية يجب أن تبدأ في دول المنطقة، ليس في آلية المؤسسات القائمة والأفراد القائمين عليها، بل في نسف آلة المؤسسات في حد ذاتها، كونها لا تتلاءم مع التطورات التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية القيام بها. وثالث هذه النقاط في أن التغيرات الصغيرة التي تقوم بها بعض دول المنطقة على صعيد السياسات الداخلية والخارجية لن تجعلها تتوقف عن مطالبها ولا تلغي ضرورة التغيير الشامل.

وقد صبت رايس جل اهتمامها في المحاضرة التي ألقتها في الجامعة الأمريكية في القاهرة والتي كانت بمثابة «بيان» إعلان مبادئ ولائحة مطالب تضاف إلى المطالب الأمريكية السابقة، للتغيير بما يتماشى مع مكاسب ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. أما التغير الطفيف الذي طرأ على خطاب رايس هذه المرة فهو المباشرة ة والتي وصفها بعض المحللين ((بالوقاحة في الطرح)). مع أنها استخدمت بعض عناصر التجميل في خطابها كاستخدامها لمصطلحات «حقوق النسان- والحرية – والإنسانية» بكثافة لتغطي على هدر هذه الحقوق. بالإضافة إلى التغيير الأهم لتزيل عبارة الفوضى المنظمة التي حققت ما حققته لتستبدلها بجملة أخرى هي «الخوف من الخيارات الحرة لم يعد مبرراً للخوف من الديموقراطية».

أما أخطر ما قالته هو اعترافها بأن الولايات المتحدة «على مدى ستين عاماً سعت إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديموقراطية ولم تنجز ايا منهما. والآن نتبنى نهجاً مختلفاً، إننا ندعم التطلعات الديموقراطية لكل الشعوب... هناك من يقول أن الديموقراطية تقود إلى الفوضى والصراع والإرهاب، والحقيقة أن العكس هو الصحيح، إن الحرية والديموقراطية تشكلان الفكر الوحيد الذي يملك قوة التغلب على الكراهية والانقسام والعنف». وفي هذا الجزء المقتطع من كلمة رايس تقول كل شيء، لا يعتقدن أحد أن ما كان باق..

نهاية اللعبة: مصر:

انقسم شكل التعاطي مع الملف المصري في قسمين الأول وهو القسم الرسمي والذي تجسد في زيارة للرئيس المصري ومؤتمر صحفي مع أحمد أبو الغيط، والذي التزمت فيه بأقل حدود اللياقة الدبلوماسية، والقسم الثاني والذي تجسد في المحاضرة ذاتها والتي أعقبها مجموعة من اللقاءات مع أطياف المعارضة التي قبلت الحوار معها متمثلة في تسع شخصيات سياسية وممثلين للمجتمع المدني، من بينهم اثنان من الحزب الوطني الحاكم واثنان من حزب الوفد المعارض واثنان من حزب الغد وناشطتان بمجال حقوق المرأة وممثل لإحدى منظمات حقوق الإنسان.

في الوقت الذي استخدمت فيه لهجة هادئة في القسم الأول خلال حديثها عن قضية الاصلاح عقب لقائها الرئيس حسني مبارك ووقوفها إلى جانب أبو الغيط، حرصت على إظهار أن المطالب ليست موجهة ضد الحكم المصري، وإنما تصب في مصلحة الولايات المتحدة والحكم المصري. إلاّ أنها انقلبت تماماً في المحاضرة وما أعقبها منتقدة ما كانت قد صرحت به قبلاً. وأكدت على أن الانتخابات التي ستجري يجب أن تكون ديمقراطية لكنها ليست نهاية اللعبة وأضافت في المحاضرة التي أخذت ابعاداً واسعة من خلال مئات من الأشخاص الذين لبوا دعوة السفارة الأميركية، أن «الانتخابات المصرية الرئاسية والبرلمانية يجب أن تتفق مع معايير النزاهة المستهدفة مع تمتع مراقبين دوليين بحركة غير مقيدة». وأضافت ان «الرئيس مبارك فتح الباب للتغيير. لكن الآن على الحكومة المصرية ان تضع ثقتها في الشعب... نحن كلنا قلقون على مستقبل الاصلاح في مصر حين لا يكون المؤيدون للديموقراطية، رجالاً ونساء، بمنأى عن العنف. يجب ان يأتي اليوم الذي يحل فيه حكم القانون محل قوانين الطوارئ ويحل فيه القضاء المستقل محل القضاء المتعسف».

السلام .. المكاسب الإسرائيلية أولاً

أما على الصعيد الفلسطيني فلم تخرج رايس، في انتقاداتها للكيان الصهيوني عن أجندة آرييل شارون للمنطقة والبرنامج الأمريكي الإسرائيلي. ليبقى الخطاب الأمريكي الخارجي مع إداراته المتعاقبة تجاه القضايا الفلسطينية دون أن يحيد قيد أنملة عن مصالح إسرائيل قبل كل شيء.

وبالتالي فقبيل وبالتوازي وبعد وصول رئيسة السياسات الخارجية الأمريكية رايس إلى المنطقة استمرت عمليات الهدم والتهجير ضمن مجموعة السياسات العدوانية التي تتحرك إسرائيل من خلالها ... وجهود ((السلام)) المبذولة من الولايات المتحدة الأمريكية ليست سوى مجموعة من الإعلانات الواهية كي تجلب أميركا لنفسها المزيد من المكاسب على أكثر من صعيد.

سورية / لبنان: رسائل يومية

وحافظت رايس طوال جولتها على توجيه مجموعة من الرسائل العدائية إلى كل من سورية ولبنان، من محاضرتها في القاهرة التي قالت أن على سورية أخذ التغيرات في المنطقة على محمل الجد، معتبرة أن وضعها «خطير» من المنظار الأمريكي.. في الوقت الذي يتبنى جيرانها «اصلاحات سياسية».

كما ذكرت الوزيرة الأميركية في جزء آخر من زيارتها أنه : «يتعين على سورية السيطرة على حدودها وان تتأكد من أن حدودها لا تستخدم من متمردين في العراق... وينبغي على سورية ان تفي بشكل كامل بالتزاماتها بموجب قرار (الامم المتحدة) ١٥٥٩ في شأن لبنان. فالشعب اللبناني يبدي رغبة في ان يكون له مستقبل مختلف تماماً عما عاشه خلال الاعوام الثلاثين الاخيرة». وخلصت الى ان «سورية هي مثل اي دولة أخرى في المنطقة. والسوريون يستحقون ان يكون هناك نظام ديموقراطي منفتح» في بلدهم.

وذكرت في مؤتمر صحفي آخر أن « الولايات المتحدة كانت واضحة في شأن قلقها من السلوك السوري. وتريد أن تأخذ سورية بجدية التغييرات التي تجري في المنطقة، وان تبدأ عملية الاصلاح.

السعودية الإصلاح كاف ... لا ليس كافياً:

وكان ختام زيارة رايس في محادثات في الرياض مع ولي عهد السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز ووزير الخارجية سعود الفيصل. إلا الوضع كان مختلفاً بعض الشيء فقد أبدى المسؤولون السعوديون امتعاضهم جراء السياسات الأمريكية المتقلبة تجاههم والتي توضحت معالمها بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية فعقب زيارة ولي العهد السعودي إلى أميركا أمتدح الرئيس الأمريكي السياسات السعودية، وكان بشوشاً إلاّ أنه سرعان ما أطلق ناطق في البيت الأبيض تصريحاً معاكساً بعد مغادرة ولي العهد مباشرة، واستمر الحال على هذا الشكل بين أخذ ورد حتى آخر تصريح أطلقه مسؤول أمريكي قبيل زيارة رايس إلى السعودية مثنياً على التغيرات التي تقوم بها السعودية، لتأتي رايس وتناقض هذا التصريح وتنتقد موقف السلطات السعودية من دعوات الإصلاح، مما حدا بالفيصل إلى التخلي عن النبرة اللطيفة للقول بأنه يوجد خلاف حقيقي بين واشنطن والرياض في هذا الموضوع. ويضيف في مكان آخر أن بلاده تحرص في النهاية على أن يكون الإصلاح السياسي استجابة لتطلعات الشعب السعودي.

مما أدى بأن تخفف رايس من لهجتها في الرياض، بعد التصعيد الذي بدأته في مصر حيث أقرت بحق كل دولة في أن تنفذ الإصلاحات بطريقتها الخاصة رغم تأكيدها على تشجيع واشنطن لتسريع وتيرة الإصلاح.

إلاّ أنها سرعان ما عادت لتوضح أن بلادها تتابع قضية المعارضين الذين سجنوا قبل فترة عن كثب، ليؤكد الفيصل أن مصيرهم في يد القضاء السعودي الذي لا يمكن التدخل في شؤونه.

غياب الرؤية

يتضح من خلال زيارة رايس أن واشنطن لم تستوعب شيئا مما يجري، وأن هدف رايس من زيارة المنطقة ليس الرغبة الأميركية في دفع الأمور في اتجاه التغيير والديمقراطية، لأن واشنطن لا تمتلك الرؤية لكيفية التغيير، لكن الهدف الحقيقي هو ابتزاز الأنظمة الحاكمة للحصول على تنازلات منها في مجالات عدة حتى تصل إلى النقطة التي لا تستطيع فيه أن تحصل على مكاسبها بشكل سلمي لتلجأ إلى قلب الطاولة على حلفاء الماضي.

واعتبر أن تلويح الإدارة الأميركية من قبل بفتح قنوات اتصال مع جماعة الإخوان المسلمين يوضح أن واشنطن تريد فقط ممارسة الابتزاز مع هذه النظم من خلال التأكيد على أنها لم تعد تعبأ بمحاولات تخويف الأنظمة لها من الإخوان المسلمين لأنها أصبحت تدرك أن استمرار الأوضاع على ما هي لم يعد يفيدها وأنها بحاجة إلى تغيير جذري وشامل وهي مستعدة أن تمد يد العون إلى أي شخص يحقق لها مصالحها حتى ولو كان عدواً لدوداً لها في السابق. ■■

شريط إخباري

الجلبي المتهم بقضايا فساد ونهب إلى لجنة المراقبة

أصدر رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري قراراً شكل فيه لجنة عليا للعقود، برئاسة نائب رئيس الوزراء أحمد الجلبي. وحددت مهمات اللجنة في الموافقة على عقود المشتريات والمقاولات التي تزيد قيمتها على ٣ ملايين دولار.

وحسب هذا القرار يتوجب «على الوزارات والمؤسسات الحكومية الحصول على موافقة اللجنة قبل الدخول في عقود ملزمة للحكومة العراقية ولا تقوم وزارة المالية بتسديد قيمة العقود والمقاولات من دون موافقة

ومن المعروف أن الجلبي مطلوب قضائياً من جانب السلطات الأردنية في فضيحة إفلاس بنك بترا الذي كان هو المسؤول عنه في الثمانينات. وقد تفاوض الرئيس العراقي جلال الطالباني مع عمان اخيراً حول إمكان الوصول إلى حل توفيقي حول هذا الأمر.

إعلانات كاذبة

بدأت قبل فترة حملة إعلانية أمريكية انتشرت في كافة القطاعات وصولاً إلى شوارع الضفة الغربية وغزة وعلى شاشات بعض الفضائيات العربية، ومنها ما يعرض على محطات الـMbc. هذه الحملات تتعلق بما تدعي أمريكا أنها تقدمه للفلسطينيين!!.. والمستهدف من هذه الحملات الرأي العام العربي. ومحتوى هذه الإعلانات على قدر كبير من الكذب والتلفيق والتضليل حيث تتعلق بثلاثة مجالات وهي: المياه والتعليم والصحة. مع العلم أن هذه المجالات في تدهور مستمر منذ سنة ١٩٩٣ وهي السنة التي شهدت بداية عمل الوكالة الأمريكية في الضفة وغزة!!.

العراق من الدول الثلاث التي تنهب آثارها

لم يفاجئ إعلان المنظمة العالمية للقطع الأثرية أن العراق بكامله يعتبر أحد أكثر ثلاثة مواقع في العالم عرضة للتهديد. وذلك بعد أن قالت رئيسة المنظمة «هذه المرة الأولى التي ندرج فيها بلداً بأكمله بوصفه أحد المواقع الأثرية المهددة، وبذلك نستطيع أن نفهم أن كل موقع في العراق معرّض للخطر على المستوى الثقافي والتراثي >>. نتيجة للتسيب الأمني المنظم.

وأضافت أن آلاف المواقع في العراق تُعرف بوصفها مهد الحضارة مهددة بسبب الحرب والإهمال والسرقة.

سرطان الدم ومفاعل ديمونة

أكد طبيب من الكيان الصهيوني "ميخائيل شابيرا" صحة المعلومات الواردة عن انتشار مرض سرطان الدم في منطقة الخليل . وأوضح أن سرطان الدم ينتشر على نحو غير طبيعي في منطقة جبل الخليل وبلدة يطا تحديداً. وجاء ذلك التأكيد الطبي الصهيوني من كثرة الحالات المصابة بسرطان الدم التي يتم تحويلها من تلك المنطقة إلى مستشفى "هداسا" للعلاج. ولم يستبعد الطبيب أن يكون لذلك علاقة بمخلفات نووية وكيماوية صهيونية خطيرة يتم دفنها في مناطق تتاخم لتلك المنطقة دون رقابة. وشدد الطبيب على أن انتشار سرطان الدم لدى عشرات المواطنين الفلسطينيين في تلك المنطقة يعني وجود تلوث خطير في مصادر المياه.

وتترافق هذه التصريحات مع تحذيرات من أطباء وأساتذة ومسؤولين في منطقة جنوبي الخليل المتاخمة لمفاعل (ديمونة) من حالات السرطان المتزايدة التي تشهدها المنطقة. حيث تتزايد حالات السرطان والتشوهات في تلك المنطقة.

فضائح أمريكية جديدة في العراق

أدت مجموعة من التحويلات المشبوهة التي تمت قبل «نقل السيادة» العام الماضي إلى شخصيات عراقية. إلى أن تطالب المعارضة الديمقراطية في الكونغرس الأمريكي بإجراء تحقيقات حول كيفية إدارة الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق. فوفقاً لتقرير نشره النائب الأميركي الديمقراطي هنري واكسمان إن واشنطن حولت "قرابة ١٢ مليار من العملة الأميركية وإن أكبر شحنة من المبالغ النقدية بلغت ٢.٤ مليار دولار، وهي أكبر حركة نقد في تاريخ البنك تم تحويلها في الأسبوع الذي سبق عملية انتقال السيادة العراقية.

وقد اتسم هذا الإنفاق بإهدار كبير وتلاعب وإساءة استخدام حيث كشفت عملية تدقيق حسابات جزئية شملت ١٢٠ مليونا فقدان أكثر من ٨٠٪ من الأموال". ■■

إسرائيل ابتكارات وحشية جديدة

الجنود الكلاب أم الكلاب الجنود

لا تنقص جيش الكيان الصهيوني المخيلة لابتكار أساليب لا إنسانية في تعذيب الفلسطينيين منذ لحظة الاعتقال فقد توصل جيش الكيان الصهيوني إلى طريقة جديدة ليلقي القبض على الفدائيين، والمناضلين، دون أن تفتح جمعيات حقوق الإنسان فمها بأي اعتراض.

والطريقة الجديدة هي تدريب مجموعات من الكلاب للقبض على الفدائيين، ويطلقون عليهم اسم جنود أو مقاتلين ، يرسلون الكلب. الى ان يتمكن من العثور عليه. وعندما يجده يغرس الكلب اسنانه بقوة بالضحية. ولا ينتهي الأمر هنا : فالكلب لا يفلت "المخرب" ويجره حتى الجنود الذين ينتظرون بأمان خارج البيت. وكل ما يتبقى هو القبض على الرجل.

وكان جيش الكيان الصهيوني استخدم خدمات هذه الكلاب في القبض على المطلوب محمود نضال طيراوي (٢٠ سنة من كتائب شهداء الاقصى). وروى رفاقه ان "نضال اختبأ في منزل صديق في مخيم بلاطة للاجئين. وعندما جاء الجيش صعد الى السطح واختبأ تحت خزان الماء. وطلب الجيش من كل سكان المنزل الخروج الى الشارع وما ان خرجوا حتى ارسل الكلب. وبعد ان عثر الكلب على نضال، غرز اسنانه في ساقه وبدأ يجره. وانزل نضال من طابق سطح المنزل حتى الشارع ومن هناك جره نحو ٢٠ مترا في الشارع حتى المكان الذي وقف فيه الجنود". وفي مخيم اللاجئين رووا بأن المطلوب جر وهو يستنجد صارخا والدم ينزف من ساقه. وفي المخيم اضافوا بان الطيراوي نقل لتلقي العلاج الطبي. ■■

دكتاتورية اسمها حرية سوق الإعلام

وسائل الإعلام قد لا تستحق اسمها : موسوليني كان يوزع في الوطن العربي راديو بموجة واحدة مجاناً. وإذاعة لندن كانت تعلق جهاز راديو في الساحات العامة والمقاهي. وذلك في مجرى التنافس على عقولنا أثناء الحرب الإمبريالية الثانية.

■ أكرم إبراهيم

إنها لمفارقة كبيرة أن تكون البلدان الأقوى إعلامياً هي الأكثر أمية ثقافية.

وهذا دال على زيفها ومن دواعي إدانتها. فكيف تنتج هذه الديمقراطية هذه الأمية الثقافية في مجتمعات تعيش ذروة من البحبوحة؟ ألا يفترض بالإنسان المرفه أن يتفرغ قليلاً لحاجاته الروحية والفكرية؟ ومع هذا لا نجد – في أمريكا خاصة– إلا نخباً محاصرة بالجهل والضياع. بلى يفترض أن يقترن الرخاء بنمو روحي وفكري.

هذا ما نفهمه على الأقل من قول الداعين إلى حرية سوق الإعلام عندنا أن السلطة صرفت الناس عن الاهتمام بالسياسة بتجويعهم، بحيث لم يجدوا فرصة للتفكير في حمى البحث عن اللقمة، متناسين أن الجوع ينشأ تلقائياً من سوء توزيع الثروة، وأنه من دواعي العمل السياسي.

إذا ما تركنا الإمكانية جانباً، فإن أي حزب لا يحتاج لأكثر من مجلة أو محطة بث، ولكننا نجد في بلد كأمريكا عدة آلاف من الجرائد والمجلات ومحطات البث – أخطرها على الوعي ما يتجنب الخوض في السياسة والفكر– كلها مملوكة من شركات احتكارية ضخمة. أي إن شركة واحدة قد تملك وسائل إعلامية أكثر من جميع أحزاب العالم مجتمعة، يمينها ووسطها ويسارها، كلها تعزف على وتر مصلحة الطبقة الأغنى، بحكم مصلحة أصحابها أولاً، وبحكم مصلحة المعلنين – وهم الأغنياء أيضا– ثانيا، ثم يأتي في النهاية تدخل الدولة ثالثاً؛ فمن يغرد خارج سربه يعاقبه المعلنون، فإن لم يرتدع تعاقبه الدولة بوسائل مختلفة.

ولقد سمعنا تحذيرات بوش إلى الإعلام الأمريكي في بداية حربه على العراق، وسمعنا عن تصرف قواته مع غيره، كما أن فترة الانتفاضة زاخرة بهذه الممارسات.

هكذا نصل إلى التعدد الهائل بدون تنوع، وتصبح هذه الوسائل وسائل تخبيل تعمل بإشراف مختصين، تقدم الفكرة ذاتها بأشكال وألوان وطعوم مختلفة بحيث تناسب جميع الأذواق، وبحيث يجد المواطن نفسه أمام نفس الكذبة وهي تصدر من جهات مختلفة، لكنها تعمل بوحي من مصلحة المقدس الأكبر ألا وهو كيس المال. والكذبة تصدق إذا ما تكررت كثيراً حتى ولو جاءت من جهة واحدة.

ونحن العرب كثيراً ما نشكو من طمس وسائل الإعلام للحقيقة، متوهمين سيطرة الصهيونية عليها. لذا علينا أن نتساءل كيف تسمح الديمقراطية بسيطرة فئة قليلة على العالم، صهيونية كانت أم غير ذلك؟.

هذا التعدد أشبه بتعدد الآلات في الفرقة الموسيقية. وإذا ما وجدت وسيلة مختلفة فلن تفعل إلا أن تعطي مصداقية لهذه الحرية دون أثر يذكر، لأنها لا يمكن أن تشكل أكثر من نقطة في محيط. أما قواعد الأحزاب التي لا تملك وسيلة فعالة (راديو أو تلفزيون) فعليها أن تقاوم وسائل التخبيل هذه بجهودها الفردية.

وإنها لمهمة مستحيلة أن يقاوم الأفراد تأثير عدة محطات – عدا عن الصحف– تبدو مختلفة، تدخل بيوت الناس جميعاً، في كل وقت وظرف، متخفية بثوب من البراءة والنزاهة وحب الترفيه.

وسائل الإعلام اليوم تقوم بدور التكنولوجيا العسكرية، فلقد ألغت هذه دور الميزات الشخصية، فأصبح الجندي المسلح جيداً يخوض حربه بكامل أناقته. والمذيع المعد له جيداً يضمن استماع ملايين المشاهدين، بينما الداعية يختنق ويغص بكلماته لأسباب متنوعة.

لقد حذر العلماء في الغرب من خطر التلفزيون والوسائل الأخرى على الديمقراطية منذ ظهوره تقريباً. فهو ذو طبيعة دكتاتورية حتى لو أرضى قناعاتنا الفكرية، لأنه يعتمد على متحدث واحد ويلغي إلى حد بعيد التفاعل بين الأفراد فيدمر ذواتهم ويخنق كلماتهم. وهذا لو تعلمون من أسباب تراجع الأحزاب والعمل السياسي.

المساواة أمام القانون لا معنى لها بدون المساواة الاقتصادية إلا تسليط القوي على الضعيف. وحق التعبير على النمط الغربي، وفي ظل غياب المساواة الاقتصادية، هو أخبث وسائل الدكتاتورية. ذلك أن عنف الدكتاتورية السافرة قد يعطي نتيجة معاكسة لغايته بسبب ما يولده من ردود أفعال، في حين أن غسيل الدماغ المستمر، أو تمييع الفكر وتشويهه، يعطل فعالية المرء فيؤمن جانبه ويعفي الدولة من أعمال القمع.

لست مدافعاً عن القمع أو التخلف التكنولوجي، لكنني أعرض مثالب حرية السوق الإعلامية. يملي علي ما فعلت التفكير بديمقراطية مصفاة من العيوب المعروفة في التجربتين، لا تقلب العملة على وجهها الآخر. وأنا أرى أن وسائل التعبير، لتكف عن كونها سلاحاً في يد المال ووسيلة لجمعه في آن واحد، يجب أن تكون حقاً للأحزاب أو لتجمعات الأحزاب دون الأشخاص والشركات، ودون التعامل مع الإعلان.

وهذا أمر ضروري للبلدان الضعيفة أكثر من غيرها، ذلك أن الأشخاص يمكن شراؤهم، وهذا الشراء – عدا خطورته النسبية بين بلد وبلد– يجد شروطه في البلدان الضعيفة وليس في الغرب. وهو في الغرب غير مثمر في زحمة الوسائل الإعلامية هناك، ومع هذا يكتمون الأصوات الحرة القليلة كقناة المنار.

إن منطقتنا تمتاز بكثرة المحطات، وفي كل يوم تنشأ محطة جديدة، وعلى الأحزاب أن لا تفكر بإضافة محطات أخرى من النوع نفسه، فمن الذي سيملك في بلدنا محطة تلفزيونية أو راديو أو حتى العدد الأكبر من الصحف؟. إن هذا المطلب هو أقربها إلى التحقق لأن الأقوياء لهم مصلحة فكرية ومادية فيه بقدر ما لدى الجهلة – وهم الغالبية– من أوهام ورغبة فيه، أضف إلى ذلك المتعيشين من الكتابة والكلام.

وهي ثلاث قوى كبيرة وقادرة كل لسبب خاص.

انتصرت الدعوة إلى حرية سوق الإعلام في المؤتمر القطري العاشر. وهذا سينتج عنه تسليم عقولنا للدعاية الأمريكية عبر الوسائل المحلية، فمن المعروف أن عدة شركات إعلام وإعلان – أمريكية في معظمها – تسيطر على العالم لدرجة أن أوربا ذاتها تشكو من طغيانها؛ خاصة في مجال الإعلان، إذ أنه من أصل ٢٥ شركة إعلانية عالمية هناك ٢٣ منها أمريكية. وغني عن القول إن من يسيطر على الإعلان وتقنية المعلومات يسيطر على الإعلام، لأن الأول يكاد يكون مصدر الربح الوحيد، لدرجة أننا إذا ما أردنا أن نعرف هوى وسيلة إعلامية، علينا أن نعرف مصدر إعلامها وإعلانها. والمحطة التي لا تبث الإعلان يجب أن تكون ممولة من جهة سخية جداً جداً جداً. وهذا يطرح تساؤلا عن مقدرة الوسائل الإعلامية التي تملكها أحزاب الطبقات الفقيرة على المنافسة.

ibrahim@kassioun.org

المناخ الاستثماري والقانون رقم (10)

لكي نخلق مناخاً استثمارياً جيداً يشد المستثمرين من الداخل والخارج، علينا القيام بالعديد من الإجراءات:

■ د. نزار عبد الله

– أن يكون الاقتصاد في حالة ازدهار ونمو. الوضع الحالي: كساد اقتصادي، وبطالة تربو على ٥٠٪، العديد من المصانع والشركات في القطاع العام والخاص والمشترك تعمل بجزء صغير من طاقتها الإنتاجية يتراوح بين ٣٠ ـ ٤٠٪ والعديد من المصانع تعمل ليوم أو يومين فقط، ينجم عن ذلك ارتفاع كلفة الإنتاج. لاتفد الاستثمارات إلى بلد يعاني من الركود والكساد.

– بقدر ما تعمل الشركات والمصانع بطاقة إنتاجية مرتفعة تصل إلى ٨٠٪ بقدر مايرتفع الميل عند المستثمرين للقدوم والمغامرة. على الحكومة أن تطبق سياسة توسعية، فتمول العجز، كي تشد المستثمرين. السياسة الانكماشية المتبعة حالياً هي طاردة للاستثمارات الداخلية والخارجية.

– إذا لم تكن استثمارات الدولة والقطاع العام كبيرة، يضعف الميل إلى الاستثمار عند القطاع الخاص المحلي، ويتلاشى الميل إلى الاستثمار عند المستثمر الخارجي. هنالك تراجع واضح في استثمارات الدولة والقطاع العام حالياً ومنذ قرابة عقد. هذا مؤشر طارد للاستثمارات الداخلية والخارجية.

– أصبحت الصين ثاني أكبر دولة في العالم تستقطب الاستثمارات الخارجية، بسبب ضخامة الاستثمارات الصينية ذاتها، ومعدل التنمية المرتفع الذي تجاوز ٨٪ لأكثر من عقد من الزمن.

– لايكون رأس المال الوافد أبداً بديلاً عن الاستثمارات الداخلية، بل مكملاً لها ورديفاً، عندما تكون فرص الربح وفيرة والمخاطر ضعيفة. وتتجه الأموال إلى الاقتصادات الواعدة بربح أعظم ومخاطر اقل.

– إن ربحية القطاع العام والخاص والمشترك مؤشر مهم بالنسبة للمستثمر القادم من الخارج، كلما كانت هذه الربحية كبيرة، يتوقع مثلها أو أكثر. وإذا كانت ضعيفة، فإنه ينأى عن القدوم ويتريث حتى تصبح مرتفعة آنذاك يفد.

– يجب أن يكون الدخل المتاح والاستهلاك الحكومي والخاص متنامياً عاماً بعد عام، ليشكل طلباً فعالاً كبيراً واعداً. وهذا يشد المستثمر. إذا لم يكن الأمر كذلك، يحجم عن القدوم، لأن توقعات الربح تكون ضعيفة.

– أن تكون سيادة القانون راسخة، وأن تكون القوانين واضحة وشفافة لاتترك مجالاً للفساد الإداري وللتسويف والتأويل. إلخ.

– توفر نظام ضريبي عصري، يلائم البنية الاقتصادية، النظام الضريبي الذي يعمل به حالياً أعد عام ١٩٠٥ وعدل مراراً عام ١٩٤٩ وبعدها أكثر من مرة ثم عام ٢٠٠٢. إلخ.. لكن فلسفته التي بني عليها لم تتغير كثيراً. لقد أصبح عقبة أمام التنمية الاقتصادية تقتضي الضرورة الملحة إلغاءه كلياً وإقامة نظام ضريبي جديد بكل معنى الكلمة. يصل التصاعد الضريبي إلى أعلى نسبة بربح ٣ ثلاثة ملايين ليرة سورية! بتعبير آخر تدفع جميع الشركات الكبيرة والمتوسطة والتي تتراوح أرباحها بين ٣ ومئات الملايين نفس الضريبة على الأرباح.

– يجب توفر محاكم ضريبية تتبع للقضاء العادي كما في بقية الدول المتطورة، وليس لوزارة المالية أو غيرها. يقلل ذلك من المخاطر ويشعر المستثمر بنوع من الضمان لحقوقه.

– توفر قانون تجارة عصري لحل التشابكات المختلفة أثناء الممارسة.

– توفر قانون إيجار رشيد.

– توفر قانون للعاملين يضمن العدالة الاجتماعية، ويربط الأجر بتكاليف المعيشة من ناحية وبزيادة الإنتاجية من ناحية اخرى. يجب اتباع سياسة أجور عقلانية، تسمح للإنتاجية بالزيادة عبر سياسة أجور جيدة، تزيد الطلب الاستهلاكي الفعال والادخار في آن واحد.

– إنفاق نسبة ٣٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي.

– إنفاق حصة جيدة من ميزانية الدولة على التعليم والثقافة.

فهذان مؤشران مهمان في توقعات تطور وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد، يأخذهما المستثمر الخارجي في اعتباره عندما يفكر بإقامة صناعة أو تأسيس مشروع بعيد المدى.

– توفر شبكة من الخطوط الحديدية السريعة والعصرية والكثيفة لتضمن وصول السلع بالسرعة المطلوبة للأسواق وورود مستلزمات الإنتاج أيضاً.

– توفر عمالة فنية من خريجي المدارس الفنية والمعاهد كافية ومؤهلة نظرياً ومدربة عملياً. إن نسبة الأمية مرتفعة عند عمالنا. وخريجو المدارس الفنية نسبة صغيرة من إجمالي التلاميذ والطلاب. كلما كانت نسبة العمال المهرة مرتفعة، كلما شكل ذلك عامل جذب للمستثمر.

– توفر شبكة من المدن الصناعية تغطي القطر كله فيها كل الخدمات المتطورة أسوة بباقي الدول التي يذهب إليها رأس المال الأجنبي. يحصل المستثمر حالياً على موافقة إدارية مؤقتة لإقامة مصنعه وعليه أن ينتقل إلى موقع آخر غير معروف متى واين على نفقته الخاصة. هذا عامل طرد للمستثمر الداخلي والخارجي قوي جداً.

– توفر استراتيجية للتنمية الاقتصادية موزعة على شتى القطاعات الاقتصادية، تبين بوضوح حجم ونوع استثمارات الدولة والقطاع العام في كل قطاع اقتصادي وماهية المجالات التي ترغب الدولة بإفساحها للقطاع الخاص والمشترك المحلي والوافد.

– توفر هيئة عليا للاستثمار تضم لجنة من الاقتصاديين ترشد الاستثمارات انطلاقاً من حاجات الاقتصاد الكلي وتحافظ في الوقت نفس ه على مصالح المستثمرين. يتم تقييم المشاريع من وجهة نظر الاقتصاد الكلي والجزئي معاً. تتولى هذه الهيئة إعداد أعداد كبيرة من دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية لمشاريع ترغب الدولة أن يقوم بها القطاع الخاص المحلي والوافد. بتعبير آخر تعد الخريطة الاستثمارية، كما تفعل الدول التي تستقطب رؤوس الأموال الوافدة.

– توفر شبكة من المصارف والفروع المصرفية موزعة على كامل مساحة القطر، تدار بعقلية عصرية. تقدم قروضها اعتماداً على دراسات الجدوى الاقتصادية المعدة من قبل اقتصاديين حصراً، فتقيمها بواسطة كادرها الفني المختص من ناحية المخاطر والضمانات.. إلخ... حالياً لايسأل عن اختصاص معد دراسات الجدوى الاقتصادية، إن طلبت. المصارف مقيدة بأوامر إدارية ومغلولة اليدين. جهات إدارية تحدد لها سقف القروض فتعطل عملها. تظل ودائع ضخمة بمئات المليارات مجمدة في المصارف مما يشل حركة الاقتصاد ويسبب الخسارة للمصارف.

– لايجوز بأي حال الإعفاء ١٠٠٪ من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها. إلخ.. بل يمكن انطلاقاً من استراتيجية التنمية الاقتصادية إعداد جدول الأولويات لمجالات الاستثمار المرجوة، ويعطى لكل مجال تخفيض ضريبي جزئي وتقدم له تسهيلات مصرفية. إلخ كالتالي:

- ❖ صناعة وسائل الإنتاج.....٥٠٪
- ❖ صناعة وسائل النقل.....٤٥٪
- ❖ صناعة الدواء.....٤٠٪
- ❖ الصناعات الإلكترونية.....٣٥٪.....إلخ

الخزينة بحاجة ماسة إلى إيرادات ضخمة ومستمرة لتأمين خدمات البنية الفوقية والتحتية، والتي لاتفد استثمارات خارجية دون توفرها بشكل منافس للدول الأخرى.

– بلغت قيمة الرسوم الجمركية في الصين مبلغ ٢٤٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ على واردات قيمتها ٢٢٥ مليار دولار أمريكي. ووصلت قيمة الاستثمارات الخارجية الوافدة ٣٩٣.٥ مليار دولار خلال الفترة بين ١٩٧٩ ـ ٢٠٠١.

– يجب أن يطال الدعم أو التخفيض الضريبي في مجالات محددة من الاستثمار، الشركات القديمة قبل الجديدة، والصغيرة والمتوسطة قبل الكبيرة. لايجوز بأي حال الاقتصار على الشركات الكبيرة فقط أو الجديدة فقط، كما هو متبع الآن في القانون رقم ١٠ لأن ذلك إخلال بمبدأ المنافسة العادلة. إذا لم نفعل ذلك فستصبح الشركات القديمة والصغيرة غير قادرة على المنافسة الشريفة بسبب الفرق الكبير في كلفة الإنتاج وفي الربح المتاح.

وقد تفلس العديد من الشركات لهذا السبب، مما يفاقم البطالة ويخفض القيمة المضافة بما يعادل أجور العمال المسرحين وأرباح الشركات المفلسة. هذا ظلم كبير وخسارة مؤكدة للشركات وللاقتصاد الكلي. ويعطي مؤشراً سلبياً بالنسبة للمستثمرين المحليين والوافدين.

خاتمة:

نقترح إعادة النظر بقانون الاستثمار مع أخذ الأفكار الواردة في هذه الورقة بالاعتبار. ■■

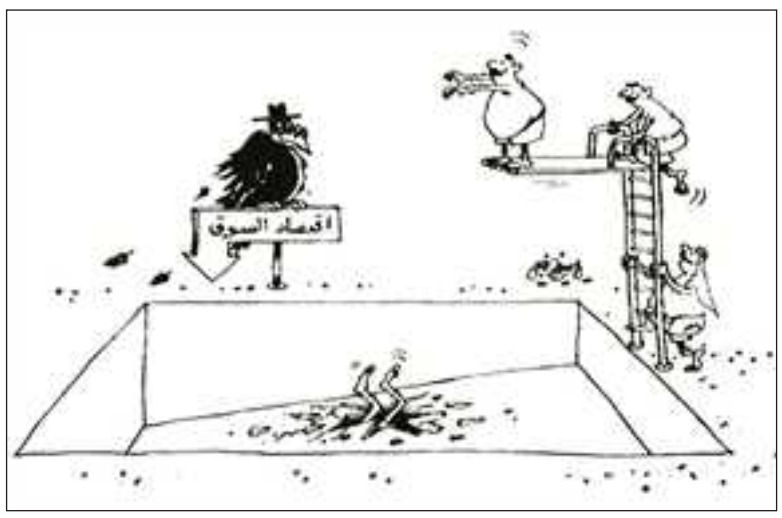

شيء من أهداف الزيارة الجديدة

لم يكن توقيت زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية إلى مصر صدفة، فقبل ذلك كان العديد من الزيارات لمسؤولين رسميين في البلدان العربية، بما فيهم رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء المصري وكذلك زيارة الأمير عبد الله.

وتأتي زيارة وزيرة الخارجية في سياق التركيز على أن قضايا الشرق الأوسط مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن الأوساط الدولية الأخرى وكذلك بعيداً عن الهيئات الدولية ومقرراتها. وهذا السياق يؤكد الدور الوهمي للجنة الرباعية، كما يؤكده واقع تعاطي ودور الهيئات الدولية بما فيها مجلس الأمن مع قضايا المنطقة خاصة وأن الخلافات الأوروبية الراهنة تدفع نحو حالة من التراخي الأوربي ناهيك عن حالة الاستكانة التي قد تندفع نحو تشرذم أوروبي.

وإذا كان الإعلام الأمريكي وتصريحات المسؤولين في إدارة بوش تندرج في إطار مزيد من الإيهام والخداع بشأن حقوق الشعب الفلسطيني وقضايا المنطقة مادام الأمر كذلك، فإن زيارة أبو مازن للولايات المتحدة، كانت مناسبة لبوش كي يعلن بوضوح سقف «الجهد الأمريكي» الذي لن يتعدى في أفضل الأحوال وضع جديد سقفه انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى المواقع التي كان يتمركز فيها قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وبعد ذلك فالأمور كلها شأن فلسطيني ـ إسرائيلي وكل شيء خاضع للبحث، رغم أنه بات واضحاً أن شارون التزم بصورة متصاعدة بانتهاك كل العناصر التي وضعت للوصول إلى حالة التهدئة بما في ذلك القتل والتدمير وتوسيع الاستيطان وتهويد القدس واستمرار إقامة الجدار العازل.

إن زيارة رايس تؤسس لحالة مابعد الانسحاب من غزة، والعمود الفقري لتلك الحالة هو زعزعة الساحة الوطنية الفلسطينية وبث عوامل تأليب القوى الفلسطينية بعضها ضد البعض الآخر، وهو مايجري اختصاره بمحاربة الإرهاب من جهة والمهام المترتبة على قوى الأمن الفلسطيني من جهة أخرى.

ورغم أن ديكور الزيارة وضع للإيهام باهتمام إدارة بوش «بالسلام» و «حقوق الشعب الفلسطيني»، لكن مجريات الأمور في المنطقة تشير إلى أن الأساس في الزيارة هو ماتعانيه إدارة بوش في المنطقة بدءاً من العراق وفلسطين ومروراً بلبنان وسورية وصولاً إلى اندفاعات جديدة في مجال التطبيع واستراتيجية الشرق الأوسط الكبير.

إن أحد الجوانب الأهم في زيارة رايس هو عقد صفقة جديدة بين مبارك وإدارة بوش. وتقوم تلك الصفقة على دعم استمرار مبارك لفترة جديدة وإضعاف قوى المعارضة والتنحي عن ميول اعتماد الإخوان المسلمين، ولايغير من ذلك المحاضرة التي تنوي رايس إلقاءها عن الديمقراطية خلال وجودها في القاهرة.

ولم يعد خافياً أن إدارة بوش غلبت استمرار حكم مبارك لأسباب عديدة أهمها ماجرى خلال زيارة رئيس وزراء مصر للولايات المتحدة مع استمرارية إشارات رسمية مصرية عن دور أمني مصري متعاظم وكابح لنضال الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى جهود جديدة لإعطاء التطبيع دفعات جديدة، ولايخرج عن ذلك التحركات المصرية الأخيرة وزيارة المسؤولين الأمنيين لإسرائيل والسلطة الفلسطينية والاجتماع بالفصائل الفلسطينية الأخرى. إن إدارة بوش بحاجة إلى إدانة مصرية واضحة «للإرهاب» على الساحة العراقية، كما أنها بحاجة لدورها في تلك الساحة بأمل إحداث اختراقات جديدة تمكن إدارة بوش من الإمساك بأوراق جديدة خاصة وأن مخاوفها تزداد من بقايا الأوراق التي تمسك بها في الساحة العراقية.

ويجدر التنويه إلى أن مساعي حثيثة تبذل من أجل التنسيق الفاعل بين حكومة مبارك والسعودية والأردن ويشمل هذا التنسيق «الاهتمام» المتصاعد والملتزم بالخطة الأمريكية والذي يتناول المنطقة العربية الآسيوية بصورة خاصة بما في ذلك سورية ولبنان، حيث أخذت تتزايد الإشارات الدالة على أن الأمور لاتسير متطابقة مع كل جوانب السيناريو الأمريكي، يضاف إلى ذلك مؤشرات تدل أن العلاقات السورية اللبنانية مرشحة نحو آفاق إيجابية. ومن يدري فقد يكون في الجعبة الأمريكية ورقة خاصة بسورية وأكثر عدوانية وتحتاج إلى جرعات الترويض للعديد من الحكام العرب.

■ يوسف السعيد

لقاء سري للزرقاوي في سورية: كذبة أخرى من أكاذيب بوش

الآن يقولون لنا: "ليس لدى الاستخبارات الأمريكية أي دليل على أن الإرهابي أبومصعب الزرقاوي زار سورية في الأشهر الأخيرة لكي يخطط لهجمات في العراق، ولا يعتقد الخبراء أن هذا الاجتماع الذي دار الحديث عنه طويلاً حصل من أصله حسب مسؤول أمريكي" وفقاً لتقرير نشرته نايت ريدر.

لا أريد أن أتبجح لكنني قلت سابقاً أن هذه "القصة" كانت كاذبة منذ أن ظهرت الشهر الماضي، فكيف عرفتُ أنها كذبة؟

لأن الذي نشرها كان "مسؤولاً عسكرياً رفيع المستوى في بغداد"، ولأنها ستسمح "لكبار المسؤولين في العراق وفي إدارة بوش" أن يمارسوا المزيد من التهديدات ضد سورية، البلد التي توجد على رأس قائمة المحافظين الجدد. إنك تتذكر فوراً قصة الراعي الكذاب عندما تقرأ مثل هذه "القصص" صادرة عن "مسؤولين كبار في الجيش الأمريكي".

لو أن أحداً في إدارة بوش فتح فمه فعليك أن تفترض أنه سيقول كذبة، فهذا الافتراض هو الوحيد الصحيح في ضوء ما حصل خلال السنوات الأربع الماضية.

يقول التقرير "المسؤولون الذين قالوا أن التقارير حول تحركات الزرقاوي كانت على الأغلب كاذبة فعلوا ذلك بشرط عدم الكشف عن أسمائهم، باعتبار أن القضايا الاستخباراتية سرية ومناقشة مثل هذه التقارير الخاطئة قد يحرج البيت الأبيض ويؤدي إلى اتخاذ إجراءات عقابية بحقهم".

أي بكلمات أخرى، لو أن بوش كذب، أو جماعته في البنتاغون كذبوا فيجب التهاون معهم منعاً للإحراج، حتى لو كانت أكاذيبهم قد أدت إلى مقتل نحو ١٠٠,٠٠٠ عراقي وبضع آلاف من الجنود الأمريكيين، ويجب تجنب ليس فقط الإجراءات العقابية وإنما أيضاً تجنب الرحلة إلى لاهاي لمواجهة تهم ارتكاب جرائم بحق الإنسانية وشن حرب هجومية.

ويتابع التقرير: "ادعاءات المسؤولين العسكريين الأمريكان في بغداد بأن الزرقاوي وفادته التقوا في سورية " تدل على أن المسؤولين الأمريكيين يسارعون إلى تصديق التقارير الاستخباراتية التي تخدم قضيتهم، وقضيتهم هذه المرة سورية.

ليس الأمر أنهم يسارعون إلى تصديق معلومات خاطئة، بل أنهم يخلقون عمداً معلومات استخباراتية زائفة وكاذبة. في عالم بوش، عندما تؤدي مثل هذه الأكاذيب إلى قتل جماعي لا تعتبر جريمة كبرى (في حين أن المغامرات العاطفية لرئيس أمريكي سابق تعتبر كذلك، ربما لأن ممارسة هذه المغامرات مع متدربة تعتبر أخطر في نظر الجمهوريين من قتل أطفال بسبب سوء التغذية أو القنابل العنقودية).

يقول التقرير: "أحد المسؤولين الأمريكيين قال إن التقرير الأولي كان يستند إلى مصدر واحد هو شخص وهذا الشخص غيّر قصته بشكل كبير عدة مرات. مسؤول آخر قال إن المصدر ومعلوماته رفض فوراً واعتبر غير موثوق من قبل مسؤولي المخابرات لكنه لقي اهتمام بعض المسؤولين السياسيين".

ومع ذلك فإن هذه "القصة" تصدرت عناوين الصحف وتحولت الحكاية الوهمية بأن الزرقاوي —الذي هو ميت ووجوده ليس إلا سلاحاً يستخدم في الحرب النفسية– يتحالف مع السوريين إلى حقيقة من الحقائق التي تروج لها وسائل الإعلام (تلك الحقائق التي يصدقها الشعب الأمريكي كما يصدقون بأن أسامة بن لادن وصدام حسين كانا أصدقاء). أما بالنسبة إلى الموظفين السياسيين، فعلينا أن ننظر جيداً من هؤلاء: إنهم المحافظون الجدد الذي استولوا بإجرامهم على السياسة الخارجية الأمريكية.

"لسنا متأكدين من المعلومات التي تقول بأن الزرقاوي التقى في سورية مع قادته في شهر نيسان، حسب ما قاله مسؤول عسكري، لكن هذا لا يمنع أن يكون قد التقى معهم وأن هذا اللقاء تم على الأرجح في الأنبار، وهي مقاطعة يغلب عليها السنة في غرب العراق".

ولا يمنع أيضاً أن يكون قد التقى معهم لدى قبيلة أيمارا في البيرو.

"الزرقاوي يقود جماعة القاعدة في العراق والتي تتحمل المسؤولية عن أعنف الهجمات التي وقعت في البلاد".

في الحقيقة ليس هناك دليل على أن الزرقاوي يفعل شيئاً، ولكن وسائل الإعلام تنشر أكاذيب بوش دون أن تتعرض لأي مساءلة (مع أن الترويج لإعلام الحرب يعتبر جريمة من جرائم الحرب).

وفي الوقت نفسه فإن ميشيل إيزاكوف، الصحفي الذي نشر قصة المغامرات العاطفية للرئيس السابق، يشوى الآن حياً لأنه قال الحقيقة: إنه من ضمن سياسات بوش تدنيس القرآن وتعذيب السجناء حتى الموت في سجون بوش.

"طالما قدمت سورية الدعم للجماعات الإرهابية الفلسطينية التي تهاجم إسرائيل، ويردد المسؤولون السوريون أنهم غير قادرين على حراسة الحدود الطويلة مع العراق. دعمت فرنسا والولايات المتحدة قرار الأمم المتحدة الذي أجبر دمشق على سحب قواتها من لبنان بعد مقتل رفيق الحريري".

ليس هناك تفسير ما الرابط بين "الجماعات الإرهابية الفلسطينية" (أي الفلسطينيون الذين يقاومون الاحتلال الوحشي لأراضيهم التي سرقتها الحكومة الإسرائيلية وجيشها) وبين قصة الزرقاوي في العراق. لسبب ما لا أحد يخبرنا أن الكثير من العرب —وليس فقط الحكومات العربية– تدعم الفلسطينيين، وهؤلاء بموجب القانون الدولي لديهم كل الحق في مقاومة الاحتلال كما هو الحال مع العراقيين. أيضاً مقتل الحريري لا علاقة له بدعم سورية المزعوم للزرقاوي. الفكرة هنا ليست اتباع العقل والمنطق وإنما تصوير سورية على أنها شيطان لأن هذا هو المطلوب ضمن الخطة الليكودية– الشتراوسية (المحافظون الجدد) والتي تهدف إلى "إعادة تشكيل" (أي قصف وإرهاب) الشرق الأوسط العربي والإسلامي.

"وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أصدر تهديداً شبه صريح لدمشق بألا تؤوي إليها أي شخص يتعاون مع شبكة بن لادن".

بغض النظر عن أن رامسفيلد لا يملك أي دليل على أن سورية تؤوي أحداً على الإطلاق، فما بالك أنها تؤوي مجموعة من الوحوش التي تنتمي إلى منظمة شريرة أنشأتها أصلاً الاستخبارات المركزية الأمريكية بهدف القضاء على السوفييت وتهيئة أفغانستان لمستقبلها الزاهر وهو أن تكون طريقاً لأنبوب الغاز الطبيعي ولزراعة الأفيون الذي يعتبر مصدراً رئيسياً للعائدات لدى رجال السي آي إيه وصيارفة وول ستريت.

"قال مسؤول أمريكي إن الخبراء في البنتاغون يعتقدون أن العوامل الرئيسية بالنسبة للتمرد تقع خارج العراق وأن إغلاق الحدود السورية والإيرانية أمام المتطرفين الإسلاميين والأسلحة والنقود سوف يشل حركة المتمردين".

هذا كلام فارغ، ولا شيء سوف يشل حركة المقاومين، إلا ربما بإلقاء قنبلة نووية تقضي على البلد بكامله، والخيار الوحيد الذي تملكه الولايات المتحدة هو أن تجمع متاعها وترحل وكلما أسرعت كلما كان ذلك أفضل. ما من شك أن ملايين من السوريين والإيرانيين يدعمون المقاومة –كما يدعمون مقاومة الفلسطينيين ضد المستوطنين في إسرائيل– لكن بالنسبة للحكومتين السورية والإيرانية فإن تقديم الدعم للمقاومة يعتبر انتحاراً لا محالة خاصة إذا أخذنا بالاعتبار موقعهما كأهداف أساسية على قائمة المحافظين الجدد. لكن معظم الأمريكيين تعرضوا عبر سنوات لكلام بوش المخادع وأكاذيبه الخفية ولم يعد بإمكانهم تمييز الحقيقة من الخيال.

"على الرغم من اتهام سورية بأنها داعم رئيسي للتمرد فإن الجيش الأمريكي لم ينشر سوى ٤٠٠ جندي لحراسة منطقة مساحتها ١٠٠٠ ميل مربع شمال غرب العراق والتي تحاذي سورية وتركيا".

باختصار لا بد من إرسال المزيد من الجنود إلى العراق، لذلك أقترح على ناشر ومحرر نايت ريدر أن يتبرعوا بحياة أبنائهم بإرسالهم إلى العراق ويتركوننا وشأننا.

يقول واين وايت، وهو محلل مخضرم في شؤون استخبارات الشرق الأوسط غادر مؤخراً وزارة الخارجية: "كانت سورية الطريق الذي يختاره الجهاديون في محاولتهم الدخول إلى العراق، لكن التركيز الشديد على سورية قد يشتت الانتباه عن المشكلة الأساسية، وهي عجزنا حتى الآن عن التعامل بشكل فعال مع المركز الذي يجذب التمرد إلى داخل العراق".

كذلك فإن طريق أريزونا–مكسيكو هو الطريق الذي يختاره المهاجرون المكسيكيون ليدخلو الولايات المتحدة، وبذلك فإن على بوش أن يقصف المكسيك لأن هناك اتهامات سخيفة بأن إرهابيي القاعدة، وحتى الشيشانيين، يدخلون بلاد الحرية (سابقاً) عن طريق المكسيك.

يقول مسؤول امريكي "إن العديد من المتطرفين الذين يأتون إلى العراق لشن الجهاد يعبرون إليه من السعودية والتي تعتبر حليفاً قوياً للولايات المتحدة ولها أيضاً حدود مشتركة مع العراق".

أي بكلمات أخرى، لا تستطيع أن تثق بالعرب بغض النظر عن بلدهم. ما من شك أن هناك "مقاتلين أجانب" في العراق وإن كان عددهم ضئيلاً، لكن هناك حقيقة واضحة لم تذكرها وسائل الإعلام قط: وهي أن من يسمون الآن جهاديين هم في الحقيقة من تدريب وتمويل الولايات المتحدة. إن جذب المسلمين من جميع أنحاء العالم لكي يقاتلوا في أفغانستان كان عملاً أمريكياً تم في عهد رئيسين: كارتر وريغان.

"إنهم يكرهون حريتنا، حريتنا في الدين والكلام والتصويت والاجتماع والاختلاف مع بعضنا"، ولكن بوش وطاقمه هم الذين قضوا على الكثير من هذه الحريات وأفرغوها من محتواها، وهؤلاء الذين يخالفون بوش يتم نفيهم إلى الخارج. والآن أصبحت السي آي إيه والإف بي آي منهمكتين في ملاحقة كل من يجرؤ على مخالفة بوش.

■ **كورت نيمو / كاتب أمريكي**

فارس ثورة نيسان 1974 في البرتغال، يترجل...

ببالغ الألم تنعي سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البرتغالي للمناضلين الشيوعيّين والعمال وكافة البرتغاليين ألفارو كونيال، الذي غادرنا في الحادية والتسعين من عمره.

تتقدّم سكرتارية اللجنة المركزيّة بتعازيها المخلصة لعائلته. لقد كرّس ألفارو كونيال حياته بأكملها للمثل العليا والمشروع الشيوعي، لقضيّة الطبقة العاملة، للتضامن الأممي؛ منخرطاً دون هوادة بالنضال من أجل مصالح العمّال والبرتغاليّين، وكذلك من أجل سيادة البرتغال واستقلالها.

على مدى أكثر من أربعة وسبعين عاماً، وفي حزبه — الحزب الشيوعيّ البرتغاليّ، لعب دوراً فريداً في التاريخ البرتغاليّ في القرن العشرين؛ في مقاومة الفاشيّة، من أجل الحرّية والديموقراطيّة، في التغيرات الثورية أثناء ثورة القرنفل والدفاع عنها، من أجل مجتمع خال من الاستغلال والقمع، مجتمع اشتراكيّ.

لقد أظهر على الدوام ميزاته النضالية والإنسانيّة الاستثنائيّة وهو الذي خضع لامتحانات وإشكالات كبيرة، ولأكثر من اثني عشر عاماً من السّجن، وتعرّض لتعذيب وحشيّ، وعانى من قساوة التخفي والعمل السريّ.

ولد ألفارو كونيال في كويمبرا في العام ١٩١٣. بدأ نشاطه الثوريّ حين كان طالباً في كلّية الحقوق في لشبونة، حيث شارك في حركة الاتحاد وانتُخب ممثّلاً عن الطلاّب في مجلس جامعته في العام ١٩٣٤. وكان في ذلك الحين مناضلاً في اتحاد الشباب الشيوعي البرتغالي (FJCP) الذي انتخبه أميناً عامّاً له في العام ١٩٣٥، وهو العام الذي بدأ فيه العمل السري. في العام نفسه، شارك في المؤتمر الأمميّ الرابع للشباب في موسكو. ويعود انتسابه للحزب الشيوعيّ البرتغاليّ للعام ١٩٣١.

اعتقل في عامي ١٩٣٨ و١٩٤٠، وتعرض للتعذيب. بعد سجنه لبضعة أشهر، عاد مباشرة إلى النضال. شارك في إعادة تنظيم الحزب الشيوعيّ البرتغاليّ بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤١. وبعد عودته للعمل السري، أصبح عضواً في السكرتارية من العام ١٩٤٢ إلى العام ١٩٤٩، حين أوقف من جديد. وفي مواجهة المحكمة الفاشيّة، حاكم الديكتاتوريّة الفاشيّة ودافع عن سياسة الحزب. حكم عليه بأحد عشر عاماً متواصلة من السجن داخل زنازين الفاشيّة، أمضى منها ثمانية أعوام كاملة في المنفردة. في الثالث من كانون الثانيً ١٩٦٠، هرب من سجن بينيش الحصين مع مجموعة من المناضلين القياديين الشيوعيّين.

بعد عودته مجدداً إلى سكرتارية اللجنة المركزيّة، انتخب أميناً عاماً للحزب الشيوعيّ البرتغاليّ في العام ١٩٦١. ومنذ ذلك الحين، شارك ألفارو كونيال بالعديد من المؤتمرات والاجتماعات مع الأحزاب الشيوعيّة والقوى الثوريّة العالمية.

بعد الإطاحة بالدكتاتوريّة الفاشيّة في ٢٥ نيسان ١٩٧٤، أصبح وزيراً بلا حقيبة في الحكومات المؤقتة الأولى والثانية والثالثة والرابعة. وانتخب نائباً في المجلس التأسيسي في العام ١٩٦٥ وفي مجلس الجمهورية في الأعوام ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٣، ١٩٨٥ و١٩٨٧.

كان عضواً في مجلس الدولة. وتطبيقاً لقرارات المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي البرتغالي الذي انعقد في العام ١٩٩٢ لمعالجة أمر التجديد وتعريف السياسة الجديدة، توقّف عن شغل منصب الأمين العام. لكنّ اللجنة المركزيّة انتخبته مع ذلك رئيساً للمجلس الوطني للحزب. في كانون الأول ١٩٩٦ (في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي البرتغالي) أعيد انتخابه للجنة المركزيّة، وحصل ذلك أيضاً في المؤتمرين السادس عشر والسابع عشر لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤.

له مؤلّفاتٌ كثيرة في المجالات السياسية والفكرية، وكذلك الأدبية (كان ينشر باسم مستعار هو مانويل تياغو).

رحل ألفارو كونيال. وخسر العمال والبرتغاليون بذلك واحداً من أصلب المناضلين وأكثرهم نكراناً للذات. لكنّ مثاله في الإيمان والروح الكفاحيّة يمثّلان مصدر إلهام للشيوعيّين ولجميع أولئك الساعين إلى إحداث التحولات التقدّمية للمجتمع كي يضاعفوا جهودهم. أفضل تكريم يمكننا تقديمه لألفارو كونيال هو الاستمرار في النضال الذي خاضه حتّى آخر أيام حياته، مؤمناً على الدوام بالمستقبل وبمصالح وحقوق العمال من أجل مجتمع حرٍّ وديموقراطي، من أجل رفاه شعبنا وبلادنا، مَن أجل حزبه حزب الطبقة العاملة والعمال وجميع المستغَلّين والمضطهدين، من أجل مجتمع اشتراكيّ.

سكرتارية اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ البرتغالي

١٣ حزيران ٢٠٠٥. ■■

وشهد شاهد من أهله: لماذا تتلاشى الطبقة الوسطى في أمريكا؟

عاش الجيل الذي ولد عقب الحرب العالمية الثانية وترعرع في مجتمع هادىء ومتساو إلى حد ما، ففي الستينيات كان القليل من الناس على درجة من الغنى الفاحش، والكثيرون منهم كانوا يكسبون أجرا يكفيهم للعيش في مستوى الطبقة الوسطى، وكانت الأسر العاملة تتوقع باستمرار حصول تطور وتحسن في مستواها المعيشي وكانت هناك درجة معقولة من الأمن الاقتصادي.

ولكن في دراسات وتقارير نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» عن الطبقية في أميركا يبدو كأننا نعيش في بلد آخر، فمجتمع الطبقة الوسطى لم يعد له وجود تقريبا والأسر العاملة لم تر أي تحسن في أوضاعها خلال الثلاثين عاما الماضية.

إذا عدلنا الأمور لنأخذ بعين الاعتبار التضخم نجد أن دخل الأسرة المتوسطة تضاعف خلال الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٧٣ ولكنه ارتفع بنسبة ٢٢٪ فقط من عام ١٩٧٣ حتى عام ٢٠٠٣، وحتى هذه الزيادة على قلتها تعكس دخول الزوجات سوق العمل او عملهن لساعات أطول وليس بسبب ارتفاع قيمة الأجور.

في هذه الأثناء أصبح الأمن الاقتصادي شيئا من الماضي، فمن سنة لأخرى أصبح التذبذب في دخل الأسر العاملة أكبر مما كان عليه قبل جيل مضى، كل ما يحتاجه المرء الآن هو القليل من سوء الحظ في عمله أو صحته ليتحول هو وأسرته من أعضاء في الطبقة الوسطى إلى أعضاء في طبقة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر.

أما الأغنياء فقد تغير وضعهم كثيرا نحو الأفضل، فمنذ عام ١٩٧٣ تضاعف دخل نسبة الـ ١٪ من الأغنياء مرتين، أما دخل الصفوة الذين يمثلون ٠,١٪ من المجتمع الأمريكي فقد تضاعف ثلاث مرات،

لماذا يحدث كل هذا؟ لدي الكثير لأقوله حول هذا الأمر ولكني في يوم آخر دعوني أذكر هذه الحقيقة وهي أن الطبقة الوسطى في أميركا لم تظهر بطريق الصدفة بل وجدت بسبب ما أطلق عليه زيادة الدخل الكبرى التي حصلت خلال الحرب العالمية الثانية وتمت المحافظة عليها لجيل كامل نتيجة لوجود أعراف كانت تقوم على المساواة واتحادات العمال القوية ونظام ضرائب متطور،

منذ السبعينيات بدأت جميع هذه العوامل تترنح وتفقد قوتها ونفوذها، ومنذ ١٩٨٠ على وجه الخصوص كانت السياسات الحكومية تحابي باستمرار الأغنياء على حساب الأسر العاملة، وفي ظل الإدارة الأمريكية الحالية أصبحت المحاباة في أقوى صورها، فمن الاقتطاعات الضريبية التي تعمل لصالح الأغنياء إلى «إصلاح» الإفلاس الذي يعاقب غير المحظوظين، كل شيء أصبح في حياتنا يدفعنا إلى الخلف وليس إلى الأمام ،، إلى عهود اللصوصية،

ومن أجل ذلك لا يدخر الجناح اليميني جهدا في مهاجمة أي شخص يحاول أن يوضح للرأي العام ما الذي يجري حوله، هؤلاء اليمينيون يعتمدون على تقديم أجزاء من الحقيقة وتزيينها، والحقيقة من وجهة نظرهم شيء انتقائي مما يؤدي في النهاية إلى تضليل الجمهور،

على سبيل المثال من المعروف للجميع، وهذه حقيقة بديهية، أن إدارة بوش تحابي الأغنياء على حساب الفقراء فيما يتعلق بالاقتطاعات الضريبية خاصة لأولئك الذين يرثون الثروة والغنى، ومع ذلك نجد أن التقرير الاقتصادي للرئيس يتلاعب بالإحصاءات إلى درجة الكذب، فهو يدعي أن الاقتطاعات زادت من عدالة نظام الضرائب الفيدرالي،

كذلك يتم التلاعب بأعصاب الجمهور من خلال الأخذ بتكتيكات الترهيب من خلال الادعاء بأن أي محاولة للحد من عدم المساواة ستقوض الحوافز الاقتصادية وتدفع الجميع بالتالي إلى دائرة الفقر الجماعي،

وهذه الادعاءات تتجاهل حقيقة النجاح الاقتصادي الأمريكي الذي تحقق بعد الحرب العالمية الثانية، كذلك تتجاهل الدرس الذي كان يجب أن نتعلمه من فضائح الشركات الأخيرة، فالنجاح غير العادي الذي تحقق للبعض لا يفتح الباب أمام الآخرين للإبداع في الأداء بل للإبداع في النصب والاحتيال.

■ **بول كروغمان / كاتب أمريكي**

أمريكا اللاتينية... صفعة أخرى لسياسات اقتصاد السوق المتوحش!!

دروس النهوض الثوري في بوليفيا

بعد التجارب المريرة التي عانتها ولا تزال شعوب دول شرق آسيا مما كان يعرف بالنمور الآسيوية وصولاً إلى شعوب أمريكا اللاتينية التي طبقت وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين القائمة على مبادئ ما يسمى بتحرير الاقتصاد والخصخصة والسوق الحر والتجارة الحرة وإلى آخر قائمة المصطلحات في قواميس الرأسمالية الاحتكارية تحت بند الليبرالية الجديدة تبرز التطورات الأخيرة في بوليفيا لتسلط الضوء من جديد على دور الفرز الطبقي الحاد الناجم عن هذه الممارسات بما تنطوي عليه من اضطرابات اقتصادية واجتماعية في صقل الوعي الثوري وإرادة التغيير لدى الشعوب المتضررة.

رئيسان خلال أقل من عامين

بعد ثلاثة أسابيع من التظاهرات الضخمة التي قامت بها الأغلبية الفقيرة من السكان الهنود الأصليين في بوليفيا وتخللتها اشتباكات دامية بالديناميت مع الشرطة التي نصبت الحواجز واستخدمت القنابل والرصاص المطاطي استقال رئيس البلاد كارلوس ميسا ليحل مكانه رئيس انتقالي هو رئيس المحكمة العليا ادواردوا رودريغيز بانتظار انتخابات رئاسية جديدة من المتوقع أن تجري خلال تشرين الأول المقبل أو نهاية العام الجاري كحد أقصى.

«شعب واحد لا يمكن هزيمته»

وجاء ميسا إلى السلطة قبل ١٩ شهراً في أعقاب انتفاضة شعبية مماثلة أطاحت بسلفه غونزاليز سانشيز لوزادا الذي فر إلى ميامي تاركاً وراءه بعثة صندوق النقد الدولي، التي جاءت تملي عليه المزيد من الشروط والمطالب لزيادة الضرائب على المعاشات، محاصرة داخل فندق من خمس نجوم.

وبالمثل تصاعدت التظاهرات المنددة بميسا في أعقاب إقرار الكونغرس البوليفي في أيار الماضي قراراً منه يقضي برفع الضرائب على شركات النفط متعددة الجنسيات في مناورة تهدف إلى تهدئة غضب الشارع البوليفي المناهض للعولمة وسياسات الليبرالية الجديدة المطبقة داخل البلاد. غير أن رياح المتظاهرين الذين رددوا شعارات «شعب واحد لا يمكن هزيمته» جاءت ليس كما تشتهي سفن هذه السياسات، حيث أعلن المتظاهرون جملة من المطالب تتلخص في:

– تأميم قطاع الطاقة وتخليصه من ناهبيه وممثليهم في بلد يعد الأفقر في أمريكا الجنوبية بعد هاييتي رغم امتلاكه ثاني أكبر مخزون نفطي بعد فنزويلا.

– المزيد من الحريات وتشكيل مجلس نيابي جديد لصياغة دستور جديد يمنح المزيد من التمثيل لسكان الأقاليم المفقرة رغم امتلاكها منابع ثروات البلاد وصولاً إلى توزيع عادل للثروة.

«المطلوب حكومة ثورية»

وبانتظار ما ستحمله الأشهر القليلة القادمة من تغيرات تبقى التطورات في بوليفيا انعكاساً سياسياً لواقعها الطبقي الاجتماعي بتلاوينه وشرائحه وممثليه..

ففي مقابل السلطات القائمة المتحالفة مع الكنيسة التي دعت إلى مفاوضات تمتص الانتفاضة الشعبية وتختزل جملة هذه المطالب في قضية الانتخابات، وفي مقابل الشرائح اليمينية الأكثر رجعية من أرباب العمل في مقاطعة سانتا كروز الغنية الذين يطالبون «بضمانات قضائية» لاستمرار شركات النفط الأجنبية في عملها ولا يتوانون عن المطالبة بالاستقلال وإقامة نظام فيدرالي يتجاوز تركيبة نظم الحكم الذاتي الممنوحة للأقاليم، يبرز اتحاد عمال المناجم الموصوف بأنه الطليعة الثورية للشعب المتمرد في بوليفيا وهو يقول في وثيقته: «لا انتخابات، لا تجديد دستوري، المخرج الوحيد من الأزمة العميقة ولمصلحة الفقراء هو الظفر بالسلطة من جانب العمال والفلاحين والطبقات الوسطى المفقرة»... مضيفاً أنه «عبر تلويحها بالانتخابات تريد الطبقات المسيطرة طمس مطالب الشعب بتأميم قطاع النفط والغاز والمحروقات». كما جاء في الوثيقة التي استقطبت ٤٠٠ ألف عامل ومواطن من المدن والضواحي ومدينتي لاباز العاصمة وإل ألتو الموصوفة بأنها معقل اليسار «يجب أن ندعو كل الحركات النضالية للانضمام إلى الجمعية الشعبية الوطنية الموسعة التي ستحل محل البرلمان الحالي الفاسد والليبرالي الجديد».

التيارات الوسطية من اليسار الأهلي الجديد

وبينما انضم الاتحاد العمالي المركزي في بوليفيا والاتحاد العمالي الإقليمي في إل التو إلى الخط الثوري الذي يطالب به اتحاد عمال المناجم داعين إلى تشكيل فيلق ثوري للشعب توكل إليه مهمة إعداد النقابات والمنظمات الشعبية والقطاعات السياسية والتعاونية من اجل استراتيجية سلطة العمال والفلاحين والفقراء، ناهيك عن استرجاع أكثر ١٠٠ مليار دولار (مليار) تستولي عليها شركات النفط الأجنبية متعددة الجنسيات في بوليفيا، تقول بعض التقارير إنه في المعسكر الشعبي هناك فقط تيارات مزارعي الكوكا والمستعمَرين (لقب الفلاحين بدون أرض) والاتحاد الفلاحي البوليفي المرتبطين بالحركة من أجل الاشتراكية بزعامة ايفو موراليس الموصوفة بأنها حركة يسار أهلي جديد، هم من يدعمون عقد انتخابات رغم أنهم يربطون ذلك باستقالة رئيسي مجلسي النواب والشيوخ المرتبطين بالرئيس السابق لوزادا، ورغم أنهم خاضوا مواجهات برلمانية وسياسية وميدانية في الشارع مع الاقتراحات التي سبق وقدمها الرئيس المستقيل ميسا. غير أن جملة هذه المواقف والدعوات تلتقي حسب منتقديها في صفوف النقابات العمالية بمخطط الكنيسة المقبول كتسوية من جانب الأحزاب الليبرالية والاشتراكية الديمقراطية والنخبة السياسية الحاكمة.

«انتخابات لإدامة حكم الأسياد»

وحسب اتحاد عمال المناجم فإن «التلويح بالانتخابات على المستوى الوطني ما هو إلا شكل من الأشكال السطحية والمؤقتة حيث وصل النظام الديمقراطي الحالي إلى الحضيض وقد انهار لأنه لا يعبر بأي شكل عن مصالح الغالبية التي انتزعت الديمقراطية المبتغاة من الديكتاتوريات السابقة ليتحول الآن إلى أداة تغذي نظام مخز وغير عادل، نظام الامتيازات والتمييز الفاضح.. إن أي انتخابات في هذا الإطار تعني فقط إدامة حكم الأسياد الأبديين لهذا البلد من لديهم وسائل التلاعب بالموارد وإدامة نمط انعدام المساواة القائم بما يتفادى المطلب الأساسي للجماهير المتمثل في التأميم.»

وتضيف وثيقة اتحاد عمال المناجم أن «الرئيس المستقيل كارلوس ميسا هو المجرم المسؤول عن المستقبل الدامي للبلاد فقد استقال تحت يافطة نزع فتيل الاضطرابات ولكنه يقوم بتسليح المجموعات الفاشية والميليشيات المرتزقة للدفع نحو حرب أهلية تلوح في الأفق. وإننا نعلن أمام العالم أن هذه الحكومة باعت نفسها بشكل مخجل للشركات متعددة الجنسيات المسؤولة عن الاضطراب داخل الأقاليم بمبرر الاستقلال الذاتي وهو الشعار الذي فبركته الشركات متعددة الاستيطان كشكل آخر من محاولة طمس التأميم كموضوع محوري ونعتقد أن الوقت قد حان للقفزة النوعية والثورية التي تأخذ شكل الشعار الكبير لتأميم المحروقات.» ■■

بوليفيا وواشنطن وأمريكا اللاتينية.. لا أحد ينسى

في دراسة وضعها إبان الانتفاضة البوليفية التي أطاحت بالرئيس السابق لوزادا يقول ايمانويل والرشتاين إن تأثير تراكم الأحداث من تغيير في السياسات داخل أمريكا اللاتينية خلال السنوات القليلة الماضية ربما يدفعها إلى بؤرة الاهتمامات السياسية العالمية.

كانت الثورة في الستينات موضوعاً منتشراً في تلك القارة ولكن حل الاتكال كشعار جديد لدى مثقفي أمريكا اللاتينية وهو مفهوم نشأ من مفاهيم من نوع التنموية بموازاة بروز قوة حركات حرب العصابات التي بدأت نشاطها في عدد من الدول من ضمنها بعد كوبا، نيكاراغوا على سبيل المثال.

في مقابل ذلك راحت الولايات المتحدة تدعم عمليات استيلاء الجيش على السلطة لعدد من الأنظمة (البرازيل وتشيلي والأرجنتين والأوروغواي). وفي السبعينات بدأ مد هذه الحركات بالانحسار، ليلقي الركود الاقتصادي بظلاله بالتالي على أمريكا اللاتينية في الثمانينات وتقود المكسيك الركب في إعلان «أزمة المديونية». وشهد عقد الثمانينات هدوءاً عاماً وتراجعاً في التنموية إلى نهج آخر سمي الديمقراطية أي السياسات المبنية على الانتخابات ليأتي انهيار الاتحاد السوفييتي وشرق أوربا ليشتت وينزع سلاح الكثير من قوى اليسار في أمريكا اللاتينية.

وكانت التسعينات الفترة التي تنفست فيها الولايات المتحدة الصعداء في أمريكا اللاتينية حيث قبلت المكسيك الانضمام إلى معاهدة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (نافتا) التي استفزت قيام حركة سياسية اجتماعية من طراز جديد هي الزاباتيين في تشياباس المدافعة عن مصالح السكان الهنود المضطهدين دون أن تعلن سعيها للاستيلاء على السلطة. وبدأت الولايات المتحدة ترويج فكرة منظمة التجارة الحرة للأمريكيتين محاولة إقناع تشيلي بالانضمام.

ثم انطلقت دمدمة بطيئة من الاستياء السياسي الشعبي في أمريكا اللاتينية متخذاً أشكالاً مختلفة في الإكوادور والبيرو وفنزويلا والأرجنتين، ولكنها تشاركت جميعها في ميزة واحدة هي أن الاستياء وجد جذوره بين السكان الهنود الأصليين وفي النقابات المنظمة والاتحادات الفلاحية وكانت الطبقات الوسطى هي المشتتة نسبياً غير الواثقة من مواقع مصالحها. ولم تصل في أي من الحالات المذكورة حكومة إلى السلطة تنطبق عليها صفة الثورية وفقاً لمعايير الستينات ولكن في كل حالة كانت هناك معارضة بدرجات صريحة متفاوتة لاملاءات صندوق النقد الدولي وإنشاء منظمة التجارة الحرة. وفي كل هذه الحالات لم تكن الولايات المتحدة سعيدة ولكنها لم تكن قادرة على التأثير على مسار الأحداث بسرعة على غرار السبعينات ولم تقع انقلابات يمينية دموية على طريقة الجنرال أوغستو بينوشيه في تشيلي.

هذه هي خلفية الأحداث في بوليفيا التي شهدت في عام ١٩٥٢ ثورة أدت إلى تأميم مناجم القصدير بقيادة الاتحاد المركزي للعمال البوليفيين الذي نظم عمل المناجم وغالبيتهم من الهنود. وشكلت تلك الثورة صدمة كبرى للولايات المتحدة كونها جمعت بين النضال النقابي وبين مطالب الأكثرية الهندية بأداء دور سياسي أكبر في الدولة، واستغرق احتواء تلك الثورة خمسة أعوام رافقها ركود في الأسعار العالمية للقصدير.

وصحيح أنه ليس هناك من ثورات الآن في أمريكا اللاتينية إلا أن ما يجري في كل الأحوال هو سلسلة انتكاسات للقوى المحافظة وسياسة الولايات المتحدة.. في البرازيل فاز لولا وحزب العمال بالانتخابات الرئاسية. وفي الأرجنتين النموذج المفضل لدى صندوق النقد الدولي انهار الاقتصاد وأدى الاضطراب السياسي إلى وصول رئيس تحدى صندوق النقد (وكوبا لا تزال صامدة في وجه الحصار الأمريكي المفروض منذ أكثر من ٤٦ عاماً وشافيز في فنزويلا المدعوم شعبياً ينجو تباعاً من المحاولات الأمريكية المستمرة للانقلاب عليه) وفي عام ٢٠٠٣ فشلت واشنطن في الحصول على تأييد المكسيك وتشيلي بخصوص الحرب على العراق وفي كانكون في المكسيك قادت البرازيل بنجاح معارضة اقتراحات الولايات المتحدة. وتتجلى في كل مكان من جديد معالم اليقظة السياسية للسكان الأصليين الذين يشكلون غالبية سكان أمريكا اللاتينية.

وقد أصبحت هذه الزيادة في الوعي ممكنة بفضل ظاهرتين مترافقتين: أولاها، فقدان واشنطن القدرة على إملاء مسارات الأمور في أمريكا اللاتينية لاسيما مع انشغالها بحروبها في الشرق الأوسط وثانيها بفضل تعلم قيادات يسار الوسط في أمريكا اللاتينية أنهم لا يتمتعون بالقوة الكافية للقيام بخطوات سريعة وواسعة بل لديهم القوة للقيام بخطوات متوسطة الاتساع وقابلة للتراكم. وتشهد أمريكا اللاتينية عملية تقوم على الاستفادة من ضعف الولايات المتحدة والمعركتان الرئيسيتان هما: الدرجة التي ستستطيع عندها حركات الهنود والحركات الفلاحية الأخرى والنقابات الحفاظ على زخمها وزيادة تأثيرها السياسي، وإمكان انهيار الاتحاد الأمريكي للتجارة الحرة بسبب تصلب موقف الولايات المتحدة إزاء أي تنازل جوهري تقدمه. ■■

بوليفيا: حقائق وأرقام...

يبلغ تعداد سكان بوليفيا ٨ ملايين نسمة أجبروا على تحمل نسبة فقر في صفوفهم تبلغ ٥٨٪ وهي ترتفع في صفوف الفلاحين تحت عتبة الفقر إلى نسبة ٩٠٪ نتيجة النهب المنظم من جانب الشركات متعددة الجنسيات، وتخصيص قرابة ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لسداد الديون الخارجية البالغة ٥.٥ مليار دولار.. وخلال خمسة وعشرين عاماً من السياسات الليبرالية الجديدة لم يرتفع معدل دخل الفرد إلا من ٩٤٠ دولار إلى ٩٦٠ دولار سنوياً... والنتيجة أزمة سياسية واجتماعية مستعصية.

في عام ١٩٨٥ أعلنت بوليفيا رسمياً تطبيقها نظام اقتصاد السوق بما يتضمنه من عمليات خصخصة، وصرف ٢٥ ألف عامل من العاملين في مناجم القصدير، وما تلاه من انهيار في الصناعة الوطنية الناشئة التي لم تعد تملك وسائل المنافسة مع البضائع المستوردة.

ولكن في نيسان من عام ٢٠٠٠ انتفض سكان ثالث مدن البلاد كوشابامبا وتمكنوا من إجبار الحكومة على طرد شركة بكتل الأمريكية متعددة الجنسيات التي سيطرت على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في المدينة.

وفي أواخر ٢٠٠٤ وبعد سلسلة احتجاجات شعبية على ارتفاع تكاليف واشتراكات خدمات المياه في لاباز وإل ألتو بواقع ٦٠٠٪ بعد بيع هذه الخدمات لشركة فرنسية شاركها البنك الدولي، وإلى جانب الاستياء الشعبي من عنصرية الموظفين الفرنسيين، اضطرت الحكومة إلى إلغاء عقد امتياز الشركة الفرنسية بمعنى طردها.

في شباط ٢٠٠٣ أدى عزم الحكومة بإيعاز من صندوق النقد الدولي على فرض ضريبة جديدة على أجور العمال بغرض خفض العجز الضريبي إلى تمرد أرغم الرئيس لوزادا آنذاك على سحب مشروعه وفي تشرين الأول من العام ذاته أدى عزم مجلس شركات إل إن جي باسيفيك على تصدير الغاز البوليفي نحو المكسيك وكاليفورنيا عبر ميناء تشيلي إلى اندلاع انتفاضة جديدة دفعت بالرئيس إلى الفرار إلى ميامي الأمريكية مخلفاً وراءه ٦٧ قتيلاً و٤٠٠ جريح سقطوا في التظاهرات التي قمعت بشراسة بعد أن أعلنت ما أسمته حرب الغاز. وخلفه نائبه كارلوس ميسا الذي أعلن احترامه لما سمي أجندة أوكتوبر الخاصة بالحركات الاجتماعية والتي تنص على تنظيم استفتاء حول استغلال الغاز وسن قانون جديد حول المحروقات وانتخاب جمعية تأسيسية.

في تموز ٢٠٠٤ جرى تنظيم الاستفتاء وأيدت غالبية السكان العظمى (٨٦.٦٤٪) إصلاح قانون المحروقات و(٩٢.٢٪) أيدوا استرجاع ملكيتها عند خروجها من الآبار

خلافاً لذلك فرض ميسا في بداية ٢٠٠٥ زيادة بلغت ٢٥٪ في ثمن المحروقات لزيادة موارد حكومته من أجل تسديد ديون صندوق النقد الدولي، ما أثار موجة سخط شعبي عارمة.

وحتى ذلك التاريخ ومع قيام حالة استقطاب وفرز اجتماعية حادة بدا أن ميسا كان يلعب لعبة توازن بين الضغوط الشعبية المطالبة باستعادة ملكية الدولة للمحروقات وضغوط الطبقات الاقتصادية السائدة المانعة لكل إجراء من شأنه إضعاف ملكية الشركات متعددة الجنسيات. واقترح ميسا "إصلاحاً" لا يمس جوهر الملكية، إنما ينص على رفع الضرائب ولكن مستقبلاً وبحسب حجم صادرات الشركات، وهو ما دفع بالأمور إلى المواجهة حيث يتمثل التحدي في وجه الحركات الاجتماعية الجماهيرية في تقديم بدائلها متكاملة مع رص صفوفها، وإلا فقد يتمكن اليمين من تخليص نفسه مرة أخرى... ■■

وللحديث بقية...

وبغض النظر عن اختلاف الرؤى والمواقف والتحليلات حول طبيعة وحجم ودور القوى المنتفضة في أمريكا اللاتينية في صفوف اليسار أو يسار الوسط على نظام العولمة المتوحش من خلال الأرقام المرعبة التي تقدمها السياسات المطبقة في بوليفيا كمثال فإن عودة هذه التطورات بفرزها الطبقي الحاد والجاري في القارة المفقرة أمريكياً رغم غناها إلى دائرة الضوء من جديد يضيف إلى استنتاجات سابقة تقول بوجود مؤشرات هامة لانتقال مركز ثقل النهوض الثوري في العالم إلى هناك دون أن تكتمل مجمل معالمه وعناصره تماماً بعد.

■ عبادة بوظو
o.bozo@kassioun.org

بلاغ عن المؤتمر المنطقي في حمص

عقد المؤتمر المنطقي لمنظمة حمص للحزب الشيوعي السوري بشكل استثنائي، بحضور أكثرية المندوبين المنتخبين،

وقد ناقش المؤتمر جدول أعماله وأنجزه وعكست النقاشات الالتزام بالخط السياسي المقر في المؤتمر الاستثنائي بجلسته الأولى والثانية.

أكد المؤتمر تمسكه بالعمل على وحدة الشيوعيين السوريين من خلال اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين المنبثقة عن الاجتماع الوطني الخامس، وموافقته على مقررات هذا الاجتماع والوثائق التي اقرها. وأكد تلازم المهام المطروحة في المجال الوطني والاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي، والعمل من اجل استعادة الدور الوظيفي للشيوعيين السوريين وذلك عبر النضال من أجل العودة للجماهير وعودة الجماهير للشارع.

وناقش المؤتمر ضرورة تشكيل لجان الحوار الوطني للوصول الى جبهة شعبية وطنية عريضة لمقاومة المخطط الامبريالي الأميريكي والصهيوني في المنطقة، كما ناقش التقرير المقدم إليه من اللجنة المنطقية حول التطورات الراهنة في منظمة حمص، وأقره بعد مناقشته بروح عالية من المسؤولية وبديمقراطية حزبية واسعة.

ثم انتخب المؤتمر اللجنة المنطقية الجديدة التي اجتمعت وانتخبت الرفيق محمد طباطب أميناً لها.

حمص في ٢٠٠٥/٦/١٦

■ **اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري في حمص**

وحدة الشيوعيين تخلق مناخاً إيجابياً للعمل الوطني

حين أصبح نابليون منفياً ولا أمل له بالعودة قال كلمته المشهورة:

(لا أحد سواي مسؤول عن نكبتي فقد كنت وحدي ألد عدو لنفسي والمسبب لمصيري)

ويبدو أن أكثرنا كشيوعيين وخاصة بعد حالة الأنقسامات المتعددة يقول لنفسه هذه الكلمة ان لم يكن جهراً فسراً ومن لم يقلها اليوم سيقولها بكل تأكيد غداً والغد ليس ببعيد !

لم أتردد طويلا بالقول أن وحدة الشيوعيين السوريين في هذه الفترة قد قفزت الى المرتبة الأولى وخاصة في هذا الوقت المليء بالتعقيد والخيبة والضياع ... فنحن الآن كشيوعيين نواجه حالة مربكة ومحيرة فلا نعرف ماذا نفعل أو من أين نبدأ ولا نميز بوضوح بين الأساسي والفرعي وبين مايجب فعله اليوم وما يجب فعله غداً وقد أدى ذلك كله الى اليأس والمرارة والغرق في الضياع والحيرة .

نَسأل أنفسنا أحياناً ..ونسأل آخرين أحيانا أخرى.. عن هذا الزمن الذي يمرّ بجانبنا ... عن حدود استثمارنا لكل ثانية فيه.. عن المطلوب منا .. فإذا بالإجابة غالباً مفرغة من المضمون.. وخالية من المعلومة التي استحضرت واختصرت كل الأسئلة بالسؤال إياه.. الكثير منا لا يواجه واقعه بصدق.. ولا يتعامل مع الحالة التي يمر بها بصراحة.. إنه يغلف حياته بما يخفي معالم إصلاحها دعونا نتسائل هل كل واحد منا يطرح ا لمشاكل العامة التي يعاني منها المجتمع.. والمشاكل التي نعاني منها كشيوعيين سوريين ويساعد في ايجاد الحلول لها أم هي حقيقة غابت مع غيابنا .. وحقائق أخفيناها من حياتنا لنختفي معها .. ربما إلى حين.. وقد يكون ذلك إلى بعد حين .

في نظرة عامة على المشهد الحالي الذي نعيش فيه كمواطنين بشكل عام و كشيوعيين بشكل خاص تبدو كثير من الأمور متداخلة، وتتشابك الأحداث التي يحيطها الغموض و الخوف والترقب والإحباط واليأس و تدور بالأذهان الكثير من التساؤلات التي تبحث عن إجابات شافية حول ما يحدث في هذه الأيام لكن تكون الأجابة نتيجة للوضع الذي نعيشه قاصرة وغامضة في آن واحد . يحدث عندنا أمور سلبية كثيرة.. ترتب عليها خلل في آلية العمل وخلل في السلوكيات وخلل في الأخلاق والضمير..لقد فاض الكيل من الكلمات الرنانة والشعارات الجوفاء التي تشبه البالونات الملونة .فيقال مثلا ..كرامة المواطن ..حرية المواطن .. بينما الواقع مؤلم ولا شأن للمواطن بهذه الكلمات ...لا توجد بارقة أمل للوقوف أمام تكاليف الحياة المتزايدة يوما بعد يوم؟!! ماذا يفعل المواطن أمام عدو رهيب يؤرقه ليل نهار وهو الغلاء والبطالة ماذا عن مظاهر الانحلال التي انتشرت بصورة تشيب لها الرؤوس أمام إلحاح الحاجة إلى تأمين لقمة العيش؟!! ماذا عن حالة الضياع والتخبط التي تفرض نفسها على شباب الوطن؟!! ناهيك عن الأعباء والضغوط العائلية والاقتصادية، وأزمات الإسكان ، والفساد والمحسوبية ، وانهيار الخدمات وتآكل الطبقة الوسطى وقبل هذا كله اهتزاز القيم ولماذا أصبح الكثير من الناس يطرقون أبواب الهجرة إلى الخارج بحثا عن عمل؟!! لمادا هاجر الأطباء ؟ لمادا هاجر الأكاديميون؟ لماذا هاجر رجال الأعمال؟ما هو سبب ارتفاع عدد المتسولين ؟ما هو سبب ارتفاع نسبة التصرفات الشاذة بين الشباب؟ والسؤال يجر السؤال... فمن المفارقات التي تثير من الألم قدر ما تثير من الدهشة أن أصحاب الكفاءات لا مكان لهم إلا من باب الخطأ أو الصدفة البحتة أما أصحاب الولاء فلا يأتون إلا بأتباعهم ويأتي السؤال صريحا : هل في الإمكان وقف هذا التدهور أو التخفيف من حدته؟!

مما لاشك فيه إننا بحاجة إلى هزة فكرية قوية تحرك فينا الحياة الخاملة ،أما فلسفة إبقاء ما كان على ما كان وبقاء البحر هادئا بلا أمواج فليس هو إلا اجترار الماضي وامتناع دخول باب المستقبل. إن تراكم الصعوبات واستفحالها يتطلب العمل من أجل الولادة الجديدة وهذا من مسؤولية الشيوعيين و جميع القوى الوطنية وجميع الفعاليات التي يعز عليها تطوير وتقدم هذا الوطن بالأعتماد على التحليل الواقعي للوضع الملموس وصياغة الموقف من مسائله و التخلي عن الكثير من نمط التفكير والصياغات والسياسات السابقة التي وضعت لحل مسائل الأمس والتي لا يمكن لها أن تحل مسائل اليوم. ان السياسة الحالية التي ننتهجها كشيوعيين سوريين بصياغتها ومواقفها مازالت تؤشر إلى الظواهر والأحداث والتطورات بالسلب والإيجاب دون وضع الحلول المناسبة والبديلة وهي تحمل روحا عاجزة عن التواصل مع عقل حر طليق فهي رغم دعوتها للديمقراطية والتعددية والدفاع عن مصالح المواطنين تظل محكومة بحكم الداعية لا بعقل المفكر والمنفذ وبذلك تنتج سياسة بلا ملامح ... سياسة ساكنة رتيبة تخاطب بخجل واقعا ساكنا مسكوناً بالتوتر والترقب ومشحوناً بالخوف على لقمة العيش والكرامة والخوف على المستقبل , لذلك لا بد من العمل لإنتاج سياسة جديدة من بطن الوطن والشعب واللحظة التاريخية الجديدة دون أي ارتهان أو تبعية أو إلحاق إلا للمجتمع والشعب و تصاغ وفق التصورات الجديدة وهذا لم يكن بالأمر السهل ففي ذلك الدخول بمرحلة مليئة بالتباينات ولكن المهم الشروع في ذلك ولا خوف منها فيما لو تمكنا من اعتماد الأشكال الديمقراطية التي تتيح التفاعل الحر بين الأفكار والتي تتيح إطلاق المبادرات وتوفر العلنية والمصارحة مع الوسط الشعبي والجماهيري و اعتاق العقل من القيود الجامدة والبحث الجاد عن البدائل وإنجاز الصياغات الجديدة فالحياة على غفلة منا ولن تحفل أبدا بالذين ما زالوا يعيشون حالة الانتظار والتوقع بأن يأتيهم شيء من بعيد يثلج صدورهم ويريحهم من عناء البحث . مما تقدم وملاقاة لما تتطلبه المرحلة أرى أن وحدة الشيوعيين السوريين هي مطلب وطني ملح لتعزيز الوحدة الوطنية التي ننشدها على الصعيد العام وهي الشرط الذي لا غنى عنه للشيوعيين السوريين وهي مفتاحهم الرئيسي والمناخ الملائم وبداية الوصول الى الحلول لذلك فهي ضرورة، وعلى ضوء وجودها أو عدم وجودها تتحدد أمور كثيرة .ومع ذلك علينا أن نعترف بأن لها أعداء في الداخل والخارج لكن أخطر ما يواجهها أن الكثيرين ممن ينادون بها غير مقتنعين بها بما فيه الكفاية أو أنهم إذا اقتنعوا بها نظريا فإنهم لا يسعون اليها عمليا كما أنهم مستعدون للتساهل بمفهومها ويسيّجون عقولهم بحواجز صخرية جامدة يسمونها مبادئهم ،آراءهم متوهمين أنها الحقيقة ، هؤلاء يحبون أفكارهم ويدافعون عنها أكثر مما يحبون الحقيقة...علينا أن نقر جميعا كشيوعيين أن الوحدة هي الصيغة التي تخلق مناخا ايجابيا جديدا للعمل وهذا ما يجب أن نفهمه جميعا بوضوح وإذا لم نفهم ذلك أو لم نقبل بها فسوف يكون الثمن غاليا وربما مفجعا .

■ **د. فؤاد الضاهر**

كلمة وفد درعا للاجتماع الوطني الخامس

تعتذر "قاسيون" لعدم نشرها كلمة وفد درعا للاجتماع الوطني الخامس في عددها الماضي، وذلك لأسباب فنية، وها نحن نقدمها اليوم لقرائنا الأعزاء... وهذه الكلمة كان قد ألقاها في الاجتماع الوطني الرفيق خالد الشرع

الرفيقات والرفاق الأعزاء

مع اشتداد الهجمة الأمريكية على المنطقة والعالم، هذه الإمبريالية الأكثر عداء لشعوب الأرض والتي عبرت عن برامجها ونواياها بوجود قواتها الغازية في المنطقة، والتهديدات التي تقوم بإطلاقها ضد وطننا الحبيب سورية.. في هذا الوقت العصيب يسألنا البعض: من أنتم؟ ولماذا حتى الآن لم تعلنوا عن أنفسكم حزباً؟ وما هو برنامجكم؟

أيها الرفاق: برنامجنا محدد بكل الوثائق التي أصدرتها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وعلى رأسها : وحدة الشيوعيين السوريين جميعاً وعودة الحزب إلى الجماهير من خلال برنامجنا المعلن، ومواجهة وفضح كل المخططات الأمريكية. كما وحددنا موقفنا من كل القوى الموجودة على الأرض من خلال موقفها من الفاشية الأمريكية، وقلنا إن الاحتلال هو رأس الإرهاب في العالم، وأوضحنا موقفنا من مراكز الفساد وخاصة الكبرى منه التي هي نقاط ارتكاز العدو الخارجي وتنهب ٢٠٪ من الاقتصاد الوطني ودعونا لمحاربتها وفضحها لتوفير الموارد من أجل حل مشكلة البطالة والفاقة وإزالة الهوة بين الأجور والأسعار.

وأيضاً وضعنا برنامجاً اجتماعياً ديمقراطياً من أجل أن تكون القوى السياسية قادرة على حماية القوانين ومحمية من القوانين لتتمكن من مواجهة الفاشية الأمريكية وقوى الفساد الكبرى أي لتخوض معاركها الوطنية داخلياً وخارجياً وبرأينا إن معيار الوطنية هو الموقف من هاتين القوتين.

نريد أن نسأل هؤلاء الذين يسألوننا : هل هناك حزب شيوعي في سورية يقوم بدوره الوظيفي؟ نحن نرى أن الحزب تغيبه الحالة الفصائلية. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل وجود حزب شيوعي على الأرض ضرورة؟ نعم إنه ضرورة، ويجب العمل على إعادة خلقه ليقوم بدوره الوظيفي من خلال برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي على الأرض بدلاً من العقلية الفصائلية.

أيها الرفاق: لقد تعلمنا خلال أكثر من ثلاثين عاماً من الانقسام، ويدعونا الوطن الآن لنتعلم فن التوحيد، لأن عدونا الطبقي موجود جاهر بإعلان برنامجه.. برنامج النهب والسلب واستباحة الأوطان.. وهذا يجعل لزاماً علينا أن نكون موحدين في حزب شيوعي ذي برنامج واضح ومحدد وصريح كالذي أعلنته وثائق اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين: الموقف من أعداء الوطن.. المشروع الأمريكي الناشئ في المنطقة، والموقف من قوى الفساد الكبرى ناهبة الاقتصاد الوطني التي تضع أوطانها في جيوبها ... والعمل على إيجاد برنامج ديمقراطي يمكن كل القوى الوطنية والطبقية من العمل السياسي، أي عودة السياسة إلى المجتمع، وعودة المجتمع إلى السياسة. كل هذا يحتاج جهود كل الشيوعيين السوريين، لأن الوطن فوق الجميع، والتاريخ لايرحم المتخلفين.

■■

دون العمل والمحاسبة... لانصل

وقع نظري على عنوان كبير باللون الأحمر وبالخط العريض الواضح (الوطن في خطر) شدني العنوان بلهفة وحاولت أن أعرف لماذا كتب! عرفت أن صاحبة العنوان «قاسيون» وتأكدت بعدها أن الجريدة كتبت هذه العبارة لتدفع قراءها إلى القراءة باهتمام (مشروع الوثيقة الوطنية) حيث أنها أكدت على قيام جبهة شعبية وطنية للمواجهة والمقاومة، قرأت الوثيقة أكثر من مرة، شعرت بضرورة الرد على هذه اللجنة الموقرة متمنياً أن يصل ردي إليها واضحاً دون تكلف.

سأحاول قدر الإمكان أن يكون ماأكتبه عفوياً لاتصنع فيه بعيداً عن محاولة البحث عن العبارات والكلمات والمصطلحات لكي أكون قريباً جداً منكم لايفصلني عن الجريدة وعنكم أي حاجز وقريباً جداً من و جدان القارئ لكي يفهمني دون صعوبة.. متمنياً لما أكتبه لكم أن أراه منشوراً على صفحات الجريدة الموقرة التي تحاول دائماً أن تؤشر بإصبعها على الخطأ، وحتماً لايدفعني إلى هذه الكتابة إلا الغيرية والمحبة للإنسان في سورية وتراب هذا الوطن.

وأنا أقرأ (مشروع الوثيقة الوطنية) حضرني قصة سمعتها من فلاح لها أكثر من ثلاثين عاماً عندها كان في قمة إنتاجه وصباه ولكن الأرض والزمن أخذا منه نضارته وحيويته، كلمات هذا الفلاح الصديق لاتزال محفورة في وجداني حيث قال: زرعت يا أخي خمسة وعشرين دونماً من الحمص مع رفاقي الفلاحين الذين يملكون الأرض بشكل حقيقي ورعينا مازرعناه بشكل جيد جداً حيث أصبحت شتلاته لاتنفصل عن حياتنا إلى أن جاء موسم الحصاد، بدأنا عندها بتجميع كل مازرعناه أكداساً متتالية. انتظرنا عليها فترة من الزمن ثم جمعناها في أكوام كبيرة في موقع قريب من القرية.. وبدأنا عملية الدرس بواسطة (الحيلين).. ثم جمعناها في كومة واحدة وبدأت عملية التذرية والغربلة.. حتى أصبح عند كل فلاح كومة من الحمص تدل على موسمه وكانت تسمى هذه الكومة (الصبة) كنا نعملها بشكل دائري ونرسم عليها قريباً من الأرض بالمعمول (جاروف الخشب) رسماً متعرجاً نستدل منه إذا تغير شكله لنعرف إذا أحد ما طالت يده على (الصبة) وكان هذا الجاروف الخشبي يعمل فوق هرم الصبة مسطحاً صغيراً يرسم عليه مايدل على (الله) لتكون البركة عنواناً لهذا الجهد.. ثم تُترك هذه الأكوام إلى الصباح التالي.

جئت في الصباح فلاحظت أن الصبة متغيرة عند كلمة الله ومنسوبها نازل إلى أسفل فدخل الشك عندي وسألت جاري فقال أنه قد حصل عنده ماصار عندي أما بقية الصبات في البيدر لم تلحظ ذلك...

تشاغلنا عن الأمر ورسمنا إشارة الله على رأس الصبة مرة ثانية.. لم ننم ليلاً ونحن نراقب فلم نجد مايدل على أي حالة سرقة أو حرام.. انتبهنا إلى رأس الصبة فإذا منسوبها قد نزل قدراً أكثر من قبل عندها أصرينا أن نعرف السبب.. فدخل كل واحد منا وسط صبته من خلال جاروفه الخشبي فوجدت سرداباً مملوءاً من الحمص.. حفرت وتابعت مساره مصراً أن أعرف من وراء هذا.. وإذا بصوت صاحبي والفرحة تغمره لقد وجدته.. فإذا به خلد جمع حبات الحمص في هذا السرداب ويسرق البركة التي نأمل بها والتي كانت متوضعة على رأس الصبة.. عقابه أزال الغمة والحزن من نفوسنا ..

هذا هو فلاحنا والإنسان في سورية الحبيبة لم يقبل أن تذهب البركة.. بحث عن السبب ..عرفه وعاقب المسبب..لم يبق تحت راية الشك والتأويل والتسويف والانتظار. كل واحد فينا قادر على التوصيف لما يجري وكلنا يعرف ماذا يجب أن يكون وماهو الناتج في المحصلة! أيها الأخوة أصحاب الوثيقة المطروحة، لاأخفي سراً أن كل المحاضرين في أغلب المراكز الثقافية العربية يوصفون الحالة في سورية ويعرفون حالة المواطن وظروفه العامة الداخلية والخارجية والأثر المباشر وغير المباشر في حياته ثم ينتقل بعد ذلك إلى ماذا يجب أن يكون لنكون في مقدمة الأمم وفي مصاف الشعوب الحضارية حالياً ..وكأن الحل قد فقد من بين يديه..

لقد قرأت جميع البنود بكل اهتمام أكثر ماشدني هو ذكر القضاء حيث قالوا: تأمين استقلال القضاء ونزاهته في إطار الفصل بين السلطات الثلاث.

أتعلمون يا أعضاء اللجنة الموقرة أن أغلب القضايا الهامة وغيرها لاتحل في صالة أو قاعة المحاكمات أو المداولات وإنما في مزارع الخاصة لدى بعض القضاة.. طبعاً كل بند في الوثيقة مهم مثل اهمية القضاء في بلدنا وكل البنود التي ذكرت هامة ورئيسية وكلنا يعرف ماذا يجري وماذا يجب أن يكون.. دعونا أيها الأعزاء أن نفكر بشكل جدي ماذا يجب علينا أن نعمل لنصل إلى مايجب أن يكون.. كل بند في الوثيقة يحتاج إلى لجنة متخصصة لها لجان فرعية متخصصة على مستوى المحافظات لديها الكم العلمي والثقافي وكذلك الكم الأخلاقي يرسمون الخطوات الواجب اتباعها ويهتمون اهتماماً شديداً بالمتغيرات التي تظهر عند الإنسان والواقع الذي يعيش فيه ومدى التفاعل الفعلي لهذه المتغيرات ووضع كل الإمكانيات لكي تخدم الوقائع التي تتبدل دائماً ليحقق من خلال ذلك أهدافنا ومانريده.

أيتها العزيزة قاسيون.. دائماً أقرأ على صفحاتك محاولات عقد مؤتمر وطني عام... وحتى الآن نحن في طور الدراسة والتقول والافتراض والمراقبة والمراهنة.. وحتى الآن لم نستطع أن نجتمع لأننا غير مقتنعين بآراء بعضنا وكل منا يحاول أن يلغي الآخر كقياديين ومسؤولين وهذا ما ينعكس حتى على الأفراد ..

متى سنلتقي مع بعضنا البعض وإلى متى ستبقى هذه الصور التي لاتخدمنا تعيش في دواخلنا .

ألم تري معي أيتها اللجنة التي آمل أنها ستعقد وتدرس أن تعمل مثل الفلاح الذي بحث عن السبب ونفذ وعاقب المسبب الذي قام بالخطأ وحافظ على البركة التي عنوانها الحب والإخلاص للأرض والوطن.

قاسيون أيتها الشخصية الاعتبارية المحترمة... فريق كرة القدم حتى يستمر بالنجاحات يجب أن يرفد هذا الفريق دائماً دماء شابة من خلال الأجيال المتعاقبة عليه، وحتماً لو بقيت نفس الأسماء القديمة في أرض الملعب سوف لن تحقق أي انتصار ونجاح، مع احترامي الكبير لكل الأسماء القديمة التي كانت لهم أدوار جيدة في تواجد الفريق ونجاحاته، هؤلاء كان لهم دور كبير في وجود الدم الجديد الذي تعلم استلام الكرة وامتلاكها والوصول إلى واقع جيد. أرجو أن يكون هذا المثال قد وصل إليكم.. لاتزال الأسماء القديمة هي التي تقف في أرض الملعب.

تأكدوا أيها الأخوة أن الرجال الاستثنائيين هم الذين يتنحون جانباً وهم في قمة همتهم ونشاطهم لبناء الطريق لغيرهم ولمستقبلهم.

إن مادفعني إلى الكتابة دافع الغيرية والمحبة والخوف على كل ذرة تراب من أرض هذا الوطن والتصميم بشكل فعلي على إبعاد كافة الأخطار المحيطة به وكذلك الخوف على الإنسان الذي يجب أن يعرف الطريق الذي سيسلكه.

■ **سمير سنكري**

السقيلبية-٢٠٠٥/٦/٢

ندوة السقيلبية: «وحدة الشيوعيين السوريين مطلب وطني ملح»

بمناسبة ذكرى الجلاء العظيم وعيد شهداء الوطن وعيد العمال العالمي، ولتكريس ثقافة الحوار والتنسيق بين الشيوعيين السوريين وبدعوة من الشيوعيين السوريين خارج التنظيمات أقيمت الندوة الثالثة تحت عنوان (وحدة الشيوعيين السوريين مطلب وطني ملح) في مدينة السقيلبية - حماة - في النصف الثاني من أيار الماضي.

وقد حضر الندوة حشد كبير من كوادر الحزب يمثلون كافة التنظيمات إضافة للشيوعيين خارج التنظيمات. وقدم الرفاق مداخلاتهم مكتوبة وشفوية:

فايز سليمان
شيوعي خارج التنظيمات

تحية رفاقية تعيد بنا التاريخ إلى الأيام الخوالي حين كان الحزب الشيوعي السوري هو القوة الفاعلة في الساحة السياسية يؤدي دوره الوطني والاجتماعي بكل شجاعة وتفان ونكران ذات، وفي ظل الهجمة الشرسة للإمبريالية على المنطقة نجد أن الحزب الشيوعي السوري ومع الأسف قد ضعف دوره حتى لايكاد يسمع.

نأمل من هذه اللقاءات أن تخلق حراكاً سياسياً على الساحة وأن أصوات محبي الحزب ومؤيديه تجد الآذان الصاغية عند القيادات فيتعالوا على المصالح الخاصة ويلتفتوا إلى مصلحة الحزب والوطن والشعب كما عودونا خلال نضالهم الطويل.

حكمت تريكية
شيوعي خارج التنظيمات

إن هذه اللقاءات أدت إلى تحريك سياسي كبير لم نكن نتوقعه وتطورت كماً ونوعاً، لقد تم صياغة النداء الذي تم إقراره في الندوة السابقة وأرسل إلى (صوت الشعب - قاسيون) وللأسف لم تنشره سوى «قاسيون». كما أن لجنة التنسيق المشكلة من تياري قاسيون والنور عقدت اجتماعاً يتيماً بالرغم من رجائنا لهم لم يتمكنوا من إقامة احتفال بسيط بمناسبة الأول من أيار. إن معظم الرفاق والأصدقاء والمواطنين من الأحزاب الأخرى وغير الحزبيين أيدوا وباركوا عملنا وطالبونا بتوسيع الندوة لتشمل الأحزاب والفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية بحيث تكون ندوة للوحدة الوطنية و بالمقابل ارتفعت بعض الأصوات محاولة إجهاض العمل وزرع اليأس وربما سنذكرهم بأسمائهم لاحقاً تأكيداً للشفافية في عملنا. إن حزبنا ملك لجميع الشيوعيين وللشعب كله وللجماهير التي آمنت بأنه سينقلها إلى العدالة الاجتماعية والاشتراكية. وكما أن المواطن يشعر بنقص في المواطنة عندما لايمتلك كافة أرجاء وطنه كما هو ملك لهذا الوطن كذلك الشيوعي أيضاً، لانقبل بتصغير أي رفيق حتى ولو لم يعرف القراءة و الكتابة فكل يؤدي واجبه وعمله في موقعه. إننا نسعى بكل جهودنا لوحدة الشيوعيين السوريين وليست لدينا أية شروط سوى أن نكون في حزب قوي واحد سواء جاءت هذه الوحدة من القواعد أم بالتنسيق بين القيادات شرط اختصار الزمن، لذلك، لأن الزمن يتناقص بسرعة مخيفة وسنندم حيث لاينفع الندم. إن فاقد الشيء لايعطيه ومن لايقدر أن يتوحد مع رفاقه الذين عمل معهم لمدة طويلة لايستطيع وليس من المستساغ أن يدعو لوحدة وطنية.

جرجس الجرجس
شيوعي خارج التنظيمات

الجرائد الشيوعية تكتب عن الوحدة الوطنية وضرورتها في المرحلة الراهنة ولكن لايكتبون عن وحدتهم أليسوا من القوى الوطنية؟ إن الماركسية لم تتغير كمنهج سياسي فعلى ماذا انقسموا؟ لا أجد سوى جواب واحد هو (المصلحة الذاتية). ألا يرى الشيوعيون كيف ابتعدت الجماهير عنهم وأن جيل الشباب صار الشارع ملجأ له بعد أن كان الحزب الشيوعي هو المدرسة والملجأ. نطلب من قيادات الفصائل ترك خلافاتها جانباً والعمل بجد وإخلاص لوحدة الحزب وإلا لن يسامحهم التاريخ ولا الأجيال القادمة.

جرجس فرحة
شيوعي خارج التنظيمات

إن قضية وحدة الشيوعيين السوريين عقائدية وأيديولوجية، وإذا أطرت بشكل سياسي نكون أغفلنا ماركسيتنا واستبدلناها بالميكافيلية، وأسأل كيف نرى البعيد جداً والقريب جداً لانراه؟ إن وحدة الشيوعيين هي الأقرب وعلينا تجنب السقوط في البئر ونحن ننظر بعيداً. لاتتهامسوا في الزوايا المعتمة كونوا شفافين وحديثكم جهاراً فإن وحدة الشيوعيين السوريين بسيطة كالحقيقة ولينين. كفانا صلباً وعذاباً وقهراً ولنطبق المبدأ اللينيني (لاتقل مستحيل، قل لا أريد أن أعمل). لقد قسمنا ماركس والماركسية إرباً وتقاسمناه، إنني أناشدكم يا ممثلي عمال العالم والشعوب المضطهدة اتحدوا كي يكون إيمانكم بماركسيتكم قولاً وعملاً وليس خداعاً واستئثاراً بحب الذات فماركس يريد أن يرتاح في تربته. إن العصافير لاتبني عشاً في أقفاصها كي لاتورث فراخها العبودية وبفكرنا الحر نعرف أن وحدة الشيوعيين السوريين هي الحلقة الرئيسية التي تكلم عنها لينين.

أيها الرفاق من حق الشيوعي أن يحلم وأنا أحلم أن أكون شيوعياً وفياً لمبادئي وأن يتخلص الشيوعيون من الثرثرة في الظلام وأن يتحلوا بالموضوعية وأن ينظر الشيوعي إلى مسؤوليه الحزبيين بعين النقد والمساواة والتحليل بعيداً عن الموالاة والعبودية لكي نتساوى جميعاً في الموقف النضالي، وأحلم أن يكون الشيوعي سيد نفسه في الحزب والوطن وأن يتمتع بحسن النقاش و الإصغاء والنقد البناء بعيداً عن التجريح وأن يكون محباً لرفاقه وللآخرين وأحلم بإقامة مؤتمرات شيوعية واحدة وقادة شيوعيين يعرفون مالهم وماعليهم متخلين عن ذاتهم وأحلم بتشكيل الدولة التي لم تقم حتى تاريخه دولة القانون والإنسان.

بديع بنود
شيوعي - (قاسيون)

إن نظرية معينة تستدعي ممارسة معينة وقبول النظرية يستدعي قبول وسائل تحقيقها، فما دامت الفصائل تضع المعادلة بشكل صحيح من وجود تهديد خارجي وفساد مستشر ونهب منظم يتطلب وحدة وطنية متينة ووحدة الشيوعيين أولاً إلا أن ما يجري فعلياً ومن أطراف كثيرة لايهدف إلا إلى احتواء هذا الجموح نحو الوحدة ويتجلى ذلك بـ:

١ . بعضهم يتحدث عن الوحدة أمام الغير بينما يمارس العكس في أفعاله.

٢ . ينظر البعض بإشفاق على الداعين إلى الوحدة ويصورونهم كحالمين طوباويين.

٣ . اعتماد الصد المتبادل بين الفصائل بدلاً من الحوار والتأثير المتبادل علماً أن الجميع يحترمون الرأي الآخر؟

٤ . كل فصيل يضع مهام تعجيزية ويعرفون مسبقاً أن رقع الطبول لن تتحمل شدة القرع وبالتالي تبقى المهام دون تنفيذ.

٥ . تتماهى الفصائل مع بقية الأحزاب غير الشيوعية ويطول العناق بينما تتعامل مع بعضها كدول ذات سيادة.

٦ . قيام كل فصيل بحراسة شرانق لن تفقس وحقول انتزعت غلالها وتحتاج إلى الحراثة وتهيئة جديدة للزراعة.

٧ . بالرغم من ضرورة الوحدة وأهميتها يسأل البعض على غرار من سيقود الحزب؟ مامصير العدد الزائد في القيادة؟ لماذا الوحدة من تحت..؟ وهذا يذكرنا بجواب ماركس عندما سأله أحدهم: من سينظف الأحذية في دولة المستقبل؟ حيث أجابه بتكدر: هذا ما ستقومون به أنتم.

موسى وهبة
شيوعي - (قاسيون)

١ . بدأ التراجع في الحركة الشيوعية منذ الخلاف الصيني السوفييتي وهذا يدل على تأثير الذات والمكسب الشخصي على الموقف وبدأ بتسمية واختراع التيارات وبدأت الأحزاب بإيجاد الأنصار في الحركة الشيوعية وبنفس الأسلوب بدأت قيادات الأحزاب توجد الأنصار كي تستمر كقيادات، من هنا بدأ انسداد الأفق واختراق الحركة الشيوعية العالمية من خلال الرأس وهلم جرا.

٢ . نحن نرى أي مكسب مادي أو معنوي من خلال المنصب الحزبي بداية النهاية لصاحب المنصب. يجب تطابق القول والعمل، فكم كانت برامجنا وتقاريرنا كبيرة وكنا نجد القول أضعاف مضاعفة عن العمل لنعمل جميعاً بالقول المأثور: «الشيوعي أول من يضحي وآخر من يستفيد».

فؤاد الضاهر
شيوعي - (النور)

حين أصبح نابليون منفياً قال: «لاأحد سواي مسؤول عن نكبتي، فقد كنت وحدي ألد عدو لنفسي، والمسبب لمصيري». ونحن نقول هذه الكلمات إن لم يكن جهراً فسراً. إن وحدة الشيوعيين السوريين قفزت إلى المرتبة الأولى. نسأل أنفسنا عن الزمن الذي يمر بجانبنا ولا نعرف ماذا نفعل أو من أين نبدأ ولا نميز بين الأساسي والفرعي وما يجب فعله اليوم وفعله غداً فإذا بالإجابة غالباً مفرغة من المضمون. الكثير منا لايواجه واقعه بصدق إنه يغلف حياته بما يخفي معالم إصلاحها.

لقد فاض الكيل من الكلمات الرنانة والشعارات الجوفاء التي لاشأن للمواطن بها ماذا يفعل المواطن أمام الغلاء والبطالة ومظاهر الانحلال والضياع والفساد والمحسوبية وانهيار الخدمات وتآكل الطبقة الوسطى واهتزاز القيم والسؤال يجر السؤال من المفارقات التي تثير الألم أن أصحاب الكفاءات لامكان لهم إلا من باب الخطأ أو الصدفة ويأتي السؤال الصريح ماذا فعلتم وتفعلون أيها الشيوعيون من أجل ذلك ومازال السؤال برسم الإجابة؟؟.

نحن كشيوعيين سوريين بحاجة إلى هزة قوية تحرك فينا الحياة الخاملة فسياساتنا الحالية تشير إلى الظواهر دون وضع الحلول وهي تحمل روحاً عاجزة عن التواصل مع عقل حر طليق وهي محكومة بحكم الداعية لابفعل المفكر لذلك لابد من سياسة جديدة لاترتهن إلا للشعب وتعتمد التفاعل الحر بين الأفكار وتتيح إطلاق المبادرات وتوفر العلنية والمصارحة.

فيليب سليمان
شيوعي - (النور)

لم نعد نقبل الانقسامات التي صنعها القادة فهم بشر يخطئون. ولم يعد لهؤلاء الذين ساهموا بالانقسامات أن يقرروا مصير الحزب إلا إذا فتحوا صفحة بيضاء جديدة. إننا نعيش انكساراً اقتصادياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً ولا نستطيع الخروج من ذلك إذا لم يكن هناك حزب قادر على فعل التغيير. فهل نترك ذلك للقوى الظلامية.

إن الشباب هو الوحيد القادر على الدفاع عن الوطن والنهوض به فيجب علينا أن ننصفهم ونحقق أحلامهم وطموحاتهم قبل أن ينكسروا عند أول عاصفة فيتحولون إلى اتجاهات ظلامية تسوقهم والوطن إلى المجهول.

غسان جرجس
شيوعي - (قاسيون)

إن حزبنا الشيوعي السوري المقسم إلى فصائل وأغلب عناصره ابتعدوا وأبعدوا عن الحزب غير قادر على القيام بهذه المهمة إلا إذا عاد إلى الجماهير فالحزب وسيلة لتغير الواقع وليس غاية للوصول إلى المكاسب المادية والمعنوية. لذلك أرى ضرورة وطنية ملحة لوحدة الشيوعيين السوريين من تحت إلى فوق دون استثناء الذي فوق. دعونا نتفق أن الحزب هو تاريخنا وكلنا يتحمل أخطاء الماضي وكلنا ساهمنا بالنجاحات فلا يجوز أن نرمي الأخطاء على بعضنا. نحن أولاد اليوم وكلنا شيوعيون دعونا نؤجل القضايا الصغيرة التي نختلف عليها. فالحياة قادرة على الإجابة على الكثير منها.

كريم أبو سعد
شيوعي - (صوت الشعب)

أحيي كل هذه المشاعر الوحدوية النبيلة والرفاق الذين ساهموا في الإعداد لهذه الندوة وكل الرفاق الذين تقدموا بمداخلاتهم.

إن أسباب الانقسامات التي حدثت للحزب الشيوعي السوري برأيي تعود إلى ثلاثة عوامل أساسية:

١ . وجود العقلية البرجوازية.

٢ . العمل الذاتي.

٣ . دخول المفاهيم الجديدة كالعولمة والمجتمع المدني واختلاط هذه المفاهيم على الكثير من الرفاق.

أرى استمرار هذه الندوات لتعميق سياسة الحوار والتنسيق بين الشيوعيين.

حنا داوود
شيوعي - (النور)

إن التاريخ يعطينا الكثير من الأمثال عن قادة لعبوا دوراً في مراحل حياتهم ثم أخذوا يتحجرون ويوهنون ويصيبهم الغرور وأصبحوا أشبه بتلك النجوم التي خمدت ولكن نورها الضعيف لايزال يصلنا.

إن تعقد العملية الثورية وتداخلها مع الثورة التكنولوجية والاتصالات تجعل من غير الممكن لعقل أي فرد أن يلم بها والزيادة الصاعدة لدور الجماهير الواعد كقانون التطور الاجتماعي جعل أسلوب القيادة الجماعية ليس خياراً حتمياً فحسب، بل ضرورة لاغنى عنها مما يضمن ارتقاء أفضل الآراء والأشخاص بشكل حيوي وفعال. ويمنع عبادة الفرد والجمود العقائدي ويمنع المتملقين والمحسوبية والاستزلام. إن القيادة الجماعية تعيد وحدة الحزب وتصونه من الانقسام.

دانيال نسب
شيوعي قديم - خارج التنظيمات

من الطبيعي أن أسأل ماالذي يجمعنا وماالذي يفرقنا؟ لايستطيع أي شيوعي منظماً كان أو تاركاً القول أنه لايعترف بالماركسية كنهج واستراتيجية وإلا لايمكن تسميته شيوعياً فصيل + فصيل + فصيل = ثلاثة فصائل.

الرفاق الأعزاء: لا ولادة بدون حمل ولاحمل بدون زواج؟!

التاركون الشيوعيون متمرسون لكن سياسة الحزب أوصلتهم إلى هذا الترهل فتخلوا عن دورهم الطليعي فتخلت الجماهير عنهم وعن حزبهم. لقد فقدنا الروح الثورية كما فقدها الحزب بظل فصائله نحن نريد المسميات بأسمائها. ضعوا النقاط على الحروف وأشعلوا الأنوار الكاشفة لنتحد ولو على المهمات الآنية كما قال د. صابر فلحوط ود. حيان سليمان.

الياس أبو كرشة
شيوعي - (النور)

إن كنا نسعى للوحدة لنكون أقوياء فأعتقد أننا على خطأ فقوة الحزب لاتقف على وحدة الحزب فقط، بل لابد من إعادة النظر بكل مكونات الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية والتركيبة الطبقية (طبعاً إعادة النظر لاتعني الإلغاء) يجب إيجاد آليات عمل عصرية ودراسة الماركسية لملائمتها مع الواقع وإعادة صياغة الأهداف والشعارات لنصل إلى حزب يسير في الطليعة يعبر ويمثل بالقول والفعل مصالح الفقراء والمساكين ويعيش حياة داخلية سليمة بعيداً عن التكتلات وتأثير الأنا، حزب يشعر كل فرد فيه أنه في موقعه المناسب. إننا كشيوعيين في جميع التنظيمات قد فقدنا بريقنا ولم نعد نتميز عن الآخرين لا في نظافتنا ولا في فكرنا حيث أغلبيتنا أصبحوا عالة على هذا الفكر الإنساني يصعده البعض ويهبط عليه البعض الآخر وحسبما تتطلب المصلحة.

نايف تريكية
شيوعي - (قاسيون)

إن وحدة الشيوعيين السوريين أصبحت ضرورة وطنية ملحة في الظروف الحالية التي تمر بها سورية. وإن عمق الأزمة في الحركة الشيوعية السورية يتناسب طرداً مع بعدها عن الجماهير. لاشك أن اللقاء الذي جرى مؤخراً بين تيار النور وتيار قاسيون يرتدي أهمية كبيرة من حيث النقاط التي بحثت واتفق عليها كالتنسيق في انتخابات مجالس الإدارة المحلية وانتخابات مجلس الشعب والقضايا المطلبية لكن ذلك لايكفي فإننا نطالب الرفاق تيار صوت الشعب أن يبادروا إلى تشكيل لجان تنسيق ولنتحاور بروح رفاقية للوصول إلى الحزب الشيوعي الواحد. عاشت الشيوعية.

بديع المواس
شيوعي - (قاسيون)

السؤال: لماذا نريد الوحدة؟! نريدها لأن الأمر الطبيعي أن نكون في حزب واحد وغير الطبيعي أن نكون منقسمين. إنني مع وحدة الشيوعيين السوريين لتشكيل حزب من طراز جديد ولست مع تلصيق الحطام. إن التهديدات الخارجية ومتطلبات المرحلة تدعونا لذلك لنتمكن من حمل مطالب الجماهير الشعبية.

أنور أبو حامضة
شيوعي - (قاسيون)

هل وحدة الشيوعيين ضرورة وطنية ملحة؟ هل الرأسمالية نهاية التاريخ؟ نطالب بعودة الحزب إلى الجماهير. إننا في حالة مخاض حالياً ونحن ننظر إلى الوحدة من القاعدة ونرى في التنسيق والحوار عاملاً في سبيل الوحدة. كما نرى دعوة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين للمساهمة في هذه الندوات.

جرجي كاترين
شيوعي قديم - خارج التنظيمات

لاشك أن عملية التوحيد عملية نضالية صعبة، تصطدم بعوائق وتحديات كبيرة أفرزتها رواسب الانقسام في نفوسنا، وملأت حياتنا رياء ومناورة وبغضاء، غير مدركين للأضرار التي لحقت في قضايانا الوطنية والطبقية. هذه الثقافة أسهمت في تعميمها وتعميقها عناصر أتاح لها الانقسام فرص الوصول إلى المنصب فأغواها فيه منافعه وبات الحرص عليه في أولويات اهتمامهم فوق كل اعتبار.

إلى جميع الرفاق والأصدقاء الذين يدركون أهمية وحدة الشيوعيين السوريين، عليهم أن يبدأوا مع أنفسهم في وقفة تأمل ومراجعة نقدية شجاعة نتحرر فيها من الأنا المريضة ويجب علينا:

- إلغاء الوصاية والأحكام المسبقة. المصداقية والشفافية أيها الرفاق، إن الذاتية أهم سبب في الانقسامات.

فهد درة
شيوعي قديم خارج التنظيمات

أحيي الرفاق الذين بادروا لعقد هذه الندوات وأؤيد الكلمات التي افتتحوا بها الجلسة والآن أريد الاختصار:

١ . قيل في مجال الحزب مثلما زرعت تحصد وأقول للجميع هذا هو الزرع الصحيح الذي زرعته وأبرز ظواهره هي هذه الندوات، لقد صمدت هذه المنظمة أكثر من الجميع.

٢ . لايظن أحد أن عملنا الهادف لوحدة الشيوعيين السوريين هو مكسب لطرف دون آخر بل هي نصر لكل الشيوعيين ولأصدقائهم وللوطن.

٣ . أؤكد أن الداعين لهذه الندوات ليس لهم أي هدف سوى تحقيق وحدة الشيوعيين السوريين بعيداً عن أي مكاسب ذاتية وأرى أن التنازل عن الذاتية هي بداية الطريق للوحدة وفي حديثي مع الرفيق المرحوم دانيال نعمة حيث قال: (نحن في الحزب نتصارع مع بعضنا عشر سنوات ثم نعود لبحث أوضاع الجماهير فنجد أننا تخلفنا كثيراً عن قضاياها).

٤ . إن الحزب الموحد والمنصرف إلى مهامه الأساسية في تبني قضايا الجماهير هو القادر على طرح الحلول العقلانية والموضوعية فالمرحلة ليست مرحلة شعارات بل مرحلة نضال وعمل لتنفيذ المهام في مجال المسألة الزراعية، والقطاع العام، والموقف من البرجوازية الوطنية والتمييز بينها وبين البرجوازية الطفيلية وحلفائها في السلطة ومشكلة البطالة والقضاء والتعليم والصحة وغيرها الكثير. وأيضاً في المجال الوطني تقوية صمود سورية وفضح الديمقراطية الأمريكية.

٥ . لقد قدمت الاشتراكية العلمية وأنظمتها لشعوبها وشعوب العالم منجزات كبرى وعلينا إبراز ذلك مع آثار الانتكاسة التي حدثت على الشعوب.

٦ . إن تفعيل الحياة السياسية لايتحقق بصدور قانون بل بممارسة عملية وأرى من الضروري استمرار التحالف الاستراتيجي مع البعثيين وحلفائنا الآخرين.

٧ . لنعتمد مع بعضنا لغة الحوار الرفاقي لغة الحب لبعضنا ولشعبنا ووطننا فالاشتراكية لاتبنى بالحقد.

٨ . أقترح توسيع هذه المبادرة على نطاق المنطقة ومن ثم المحافظة لا بل المحافظات وأن تساهم فيها كافة الفصائل مع بقاء كل طرف في تنظيمه فلا نريد إضعاف أحد بل القوة للجميع. إن الوحدة في القواعد لاتعني أبداً تجاهل القيادات ودورها. ■■

نتيجة خطأ تحريري في العدد (٢٤٩)، وضمن كلمات الوفود في الاجتماع الوطني الخامس لوحدة الشيوعيين السوريين، ورد اسم الرفيق حكمت تريكية عن وفد حماة، والصحيح هو الرفيق أنور أبو حامضة.

لذلك اقتضى التنويه والاعتذار. ■■

«قاسيون» في لقاء مع باحثين اقتصاديين:

أين سيمضي الاقتصاد السوري مع اقتصاد السوق الاجتماعي؟

شهدت السنوات القليلة الماضية جدلاً كبيراً وصراعاً ذا تجليات وأشكال مختلفة معلناً تارة وخفياً تارة أخرى، بين اتجاهات وتيارات وقوى متعددة حول ماهية الاقتصاد السوري واتجاهات تطوره والمناهج والمنطلقات والآليات التي يجب أن يعتمدها حاضراً ومستقبلاً للتخلص من جملة المعوقات الكبيرة التي ما انفكت تعرقل تطوره ونموه، وتؤخر بالتالي ازدهاره وتلبيته للحاجات الوطنية السياسية والاجتماعية.. والاقتصادية وجاء المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ليزيد من عمق هذا الصراع، حين أوصى بتبني صيغة اقتصادية تحتمل الكثير من الجدل هي صيغة «اقتصاد السوق الاجتماعي».

د. حيان سليمان

د. الياس نجمة

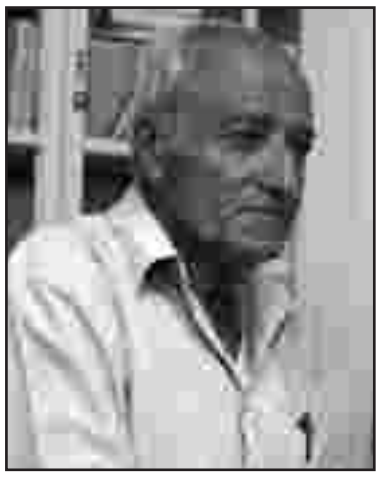

د. نزار عبد الله

وإذا كانت هذه التوصية ـ التوجه، قد سبقت بعملية تمهيد طويلة، ترافقت بفساد مالي واقتصادي وإداري أنهك البلاد والعباد، وسمح للأغنياء الجدد «الأوليغارشية» بالتغلغل أكثر فأكثر في مفاصل الدولة، مستفيدة من المناخ الدولي والضغوط المتزايدة على الوطن، فإن هناك الكثير من الأسئلة التي تثار حول جدوى ومشروعية هذا التحول «المعلن» سواء من الناحية الدستورية، أومن ناحية الاستحقاقات الوطنية بشقيها الداخلي والخارجي ومدى إمكانية نظام اقتصاد السوق على مواجهتها وتلبيتها، والأهم من ناحية الاختلالات الاقتصادية والأزمات الاجتماعية التي يمكن أن تنجم من جراء ذلك.

«قاسيون» وانطلاقاً من حرصها على المساهمة الجادة في التوعية الاقتصادية والسياسية التقت عدداً من الاقتصاديين السوريين لإلقاء الضوء على مفهوم «اقتصاد السوق الاجتماعي» وطرحت عليهم بعض الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع:

❖ كيف يمكن توصيف الاقتصاد السوري حالياً انطلاقاً من المفاهيم السائدة اليوم

❖ ما المقصود باقتصاد السوق الاجتماعي؟

❖ ماهي الحقوق التي يجب أن تتوفر للطبقة العاملة بالمعنى السياسي والاجتماعي في إطار مايسمى باقتصاد السوق الاجتماعي؟

وكانت الإجابات التالية:

د. حيان سليمان
البعد الاجتماعي

■ اقتصاد السوق الاجتماعي هو صيغة متطورة لأشكال اقتصاد السوق، ومن المعروف تماماً أن اقتصاد السوق نشأ حين انقلبت السلعة إلى حيز التبادل، إذن هو خروج عن النمط البطريركي الإقطاعي الذي كان ينتج به لإشباع الرغبات والحاجات الذاتية أي أن المنتج ينتج بضاعته لاستهلاكها، أو لإمكانية تبادلها مع سلعة أخرى، وفق مايدعى نظام المقايضة أي سلعة بسلعة، لكن مع تطور قوى الإنتاج وانتقال شكل الإنتاج السلعي إلى مرحلة أكثر تطوراً وزيادة إنتاجية العامل وتوسع حاجياته ورغباته وتعدد السلع المنتجة أدى إلى وجود المعادل العام ومن ثم تطور إلى النقد أي سلعة ـ نقد ـ سلعة، وبالتالي بدأ الإنتاج يُتبادل ضمن حيز يدعى السوق، مع الإشارة إلى أن السوق هو مؤسسة منظمة يتم بها تبادل السلع والخدمات وفق قانون العرض والطلب.

بعد هذه المرحلة ظهرت عدة أشكال لاقتصاد السوق منها: المزاحم ـ الاحتكاري ـ التنافسي، وكي لاندخل في تعريف كل منها، فإن تطور الرأسمالية والذي يميل نحو التراكم الرأسمالي والسوء في توزيع القيمة المضافة بين أرباح وأجور، ظهرت المشاكل الاجتماعية واللاتوازن الاجتماعي، وبالتالي اضطرت السلطات البرجوازية إلى إعادة التوازن للمجتمع بإجراءات معينة، وبدأت تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي وبالتالي يمكن القول أن هذا المصطلح، برأينا، ظهر بعد أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٦ في ألمانيا ولقد عبر عنه الاقتصادي «كينز» وفق مايدعى بنظرية العمالة التي بنيت تحت شعار: «دع العمال يحفرون الآبار ويهدمونها» إذن إن اقتصاد السوق الاجتماعي يعني (العمل وفق قوانين السوق: العرض والطلب مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الاجتماعية: أي العدالة الاجتماعية) وهذا مانفهمه من كلمة: اقتصاد السوق الاجتماعي.

■ إن الاقتصاد في سورية هو اقتصاد سوق، وهنا لاأتفق مع أنصار الليبرالية الاقتصادية الذين يعتبرون أن الاقتصاد السوري لم يكن يعمل وفق اقتصاد السوق، وأحب أن أذكر أنه ضمن اقتصاد السوق الاجتماعي توجد عدة أشكال:

❖ اقتصاد السوق الياباني الذي اعتمد على تثبيت العمال مدى الحياة.

❖ اقتصاد السوق الألماني الذي اعتمد على المشاركة بين أرباب العمل والنقابات في مجال الرواتب والأجور.

❖ اقتصاد السوق الإسكندنافي، وخاصة في السويد.

❖ واقتصاد السوق الصيني الذي يدعى اقتصاد السوق الاشتراكي، علماً أن الصين حققت أكبر معدلات نمو في العالم.

هناك اقتصاد سوق للدول النامية والمتخلفة وهو اقتصاد سوق مشوه، إذن اقتصاد السوق الاجتماعي متنوع وتختلف صيغة التطبيق من بلد لآخر.

في سورية، من المعروف أننا كنا نعمل وفق اقتصاد سوق مخطط ومركزي، ولكن في واقع الحال كان يحمل صفة اقتصاد السوق الاجتماعي بدليل أنه أخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الاجتماعية، ونحن نريد تهذيب هذه الصيغة على أسس اقتصادية وأن نحدد مانريد بالضبط، وكمثال عملي على ذلك أن القطاع العام السوري سليم ويساهم وسيساهم في بناء التنمية الاقتصادية، لكن بقناعتنا أنه في مرحلة ما كانت تُقدم الاعتبارات الاجتماعية على الاعتبارات الاقتصادية، وهذا ماأثر سلباً على المؤشرات الاقتصادية لأن الكثير من الاعتبارات الاجتماعية تتنافى مع بعض المؤشرات الاقتصادية، فامتصاص البطالة وتدريب الكوادر يزيد في التكاليف ويقلل في الأرباح. إذن، الآن تم تحديد الهوية الاقتصادية للاقتصاد السوري للعمل وفق اقتصاد السوق الاجتماعي، وبالتالي وحسب قناعتي، أن المؤشرات الاقتصادية لها الأولوية ولكن هذا لايعني إهمال أو تجاهل الاعتبارات الاجتماعية.

إذن: نحن نعمل وفق اقتصاد السوق، ولكن الآن أصبح له قوانينه الخاصة وهذا ماأكد عليه السيد الرئيس في المؤتمر القطري العاشر من خلال ضرورة تحديد الأولويات الملحة، وقناعتنا أن مهمة تحديد الهوية الاقتصادية من أولى المهمات، وتعتبر رداً حقيقياً على أنصار من يدعون إلى تقمص تجارب الآخرين وخاصة في الدول الغربية وأكثر المبشرين بالليبرالية الجديدة، تراجعوا عن مواقفهم من أمثال فوكوياما وشتيغ كنز.

■ إن الطبقة العاملة ستجد نفسها في تحد حقيقي أمام اقتصاد السوق الاجتماعي لأنه كما ذكر سابقاً إن المؤشرات الاقتصادية سيكون لها الأولوية، وبالتالي لابد من ضرورة البحث عن صيغة لرفع كفاءة ومهارة العمال السوريين، وكخطوة لاحقة، تدريب العمال الذين سينضمون إلى سوق العمل وهم بحدود ٢٥٠ ألف عامل سنوياً. لتكون مهاراتهم متناسبة مع متطلبات سوق العمل.

إذن الموضوع يتوقف على مقدار كفاءة ومهارة الطبقة العاملة، وهذا يضع التنظيم النقابي والحكومة أمام مهمة برامج علمية وعملية لرفع كفاءة المنضمين إلى سوق العمل، من جهة ثانية إن العمال ذوي الاختصاص المطلوب سيحققون إيجابيات من خلال زيادة الطلب على اختصاصهم، وهنا أحب أن أنوه، أنه في ظل اقتصاد السوق، وبعيداً عن كل العواطف والمشاعر، إن قوة العمل تتحول إلى سلعة مثل أية سلعة أخرى، وبالتالي لا يمكن مواجهة تحديات المستقبل بطبقة عاملة نسبة أكثر من ٦٠٪ منها مستوى تعليمهم دون الابتدائية، إذن موضوع الربح والخسارة يتوقف على درجة التلاؤم بين مؤهلات العمال ومتطلبات واحتياجات اقتصاد السوق.

د. الياس نجمة
مامعنى اقتصاد السوق الاجتماعي؟

■ لايوجد هناك مصطلح يدعى: اقتصاد السوق الاجتماعي، وجد في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في ألمانيا مايسمى الاقتصاد «السوسيوديمقراطي» وهو اقتصاد يعطي حرية النشاط الاقتصادي الفردية والجماعية، وفي الوقت نفسه يحافظ على حقوق المجتمع: الاقتطاع الضريبي.. إعادة توزيع الثروة والدخل. إنصاف عنصر العمل بحيث لايكون مستغلاً... إلخ.

أنا أعتقد أنه لايوجد هناك مصطلح اسمه اقتصاد سوق اجتماعي.. وبالتالي أنا أعتقد أن هناك اقتصاد سوق بصيغ مختلفة في عدد كبير من بلدان العالم بعضها يترك للسوق حرية مطلقة ويجعله حراً في تحركاته وآلياته مما يتيح له أن يحابي الأقوياء اقتصادياً على حساب الضعفاء اقتصادياً، ويؤدي إلى سوء توزيع الدخل، ويؤدي إلى الاستغلال واقتناص الفرص، وفي حالات أخرى يكون لدينا اقتصاد سوق يحافظ على حقوق المجتمع والأفراد، ويسمح بقيام النشاطات الاقتصادية ضمن ضوابط وقوانين، لاتصادر حقوق الضعفاء اقتصادياً، وذلك من خلال سياسات ضريبية ونقدية وسياسات دخول تحمي وتؤمن الخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليم وطبابة وعمل وسكن... إلخ.

وفي الحقيقة هذا ماطرحته وجرى تبنيه في المؤتمر القطري العاشر، كما جرى مناقشة أهمية وجود القطاع العام، لأنه أقدر على تنفيذ المهام التنموية من القطاع الخاص الذي مازال متخلفاً وضعيفاً وغير قادر على القيام بأي دور تنموي.

اقتصاد التخلف والفوضى

نحن في سورية عندما اعتمدنا الاقتصاد الموجه واقتصاد التخطيط، لم نمتلك اقتصاداً مخططاً، واليوم نقيم اقتصاد السوق بدون آليات اقتصاد السوق، فاقتصاد السوق يتطلب المنافسة الحرة الحقيقية ويتطلب منع الاحتكار، وتوازن القوى الاقتصادية داخل السوق.. هذا كله غير موجود لدينا.

يجب علينا أن نقيم ديمقراطية اقتصادية أولاً منعاً لاستلاب إرادة الناس واتقاء للاحتكار والطغيان الاقتصادي.. يجب أن نعتمد شفافية اقتصادية كاملة تؤمن حق المنافسة لأي كان، إذ لايجوز أن يكون هناك نشاط اقتصادي يملكه شخص واحد أو شركة واحدة.. ماعندنا هو اقتصاد متخلف يميل تارة نحو اليسار وتارة نحو اليمين حسب الظروف والمناخات الدولية.. علينا أن نخلق آليات اقتصادية وضوابط اقتصادية وبنية تشريعية ومؤسسات تضمن تكافؤ الفرص ومنع الاحتكار وكف سلطة البيروقراطية التي أساءت لنا في الماضي وستسيء لتجربتنا الحالية.

البيروقراطية الاقتصادية في بلدنا أصبحت طغمة، جعلت الدولة بكافة مؤسساتها وسيلة لصرف النفوذ وجندتها لخدمة مصالحها.. لقد تغيرت الكثير من الأمور خلال هذه السنوات في الماضي كان الأكاديمي يطمح للعمل في البحث العلمي والتعليم، الآن يطمح أن يصبح موظفاً وهذا له الكثير من المعاني والدلالات.

لقد طالبنا في المؤتمر القطري أن تبقى الدولة حامية وراعية للتعليم والخدمات الصحية والتشغيل لكي لاتصبح كل هذه الحقوق حكراً على الأغنياء فقط، والسؤال هنا: هل يمكن أن تتسامح الأمة في مثل هذه الأمور المصيرية؟ أعتقد أن لا أحد يتسامح أو يقبل بالتخلي عن هذه الحقوق، وبالتالي فإن هذا يتطلب ليس مجرد الكلام وإنما تطبيقه فعلياً على أرض الواقع، وفي العموم فإن أوروبا التي سنتشارك معها، جميع الحقوق هذه في بلدانها تؤمنها وتحميها الدولة، وتخصص لها حيزاً كبيراً من الإنفاق العام، ففي فرنسا مثلاً يخصص ٢٦٪ من الإنفاق العام للتعليم. إن مجمل سياسة الإنفاق العامة في هذه البلدان تأخذ في أولوياتها تأمين متطلبات المجتمع الأساسية وعدم التهاون فيها.

اقتصاد السوق المتوحش

❖ إذن هل تعتقد أن سورية معرضة الآن للوقوع في قبضة اقتصاد سوق متوحش؟

■ أتمنى ألا نقع في أخطاء كنا قد وقعنا بها سابقاً، عندما تطرفنا في الاتجاه المعاكس في الستينات والسبعينات ولم نتح قيام ديمقراطية اقتصادية، أرجو ألا نذهب باتجاه اقتصاد سوق متوحش اليوم.. الحل أولاً في الديمقراطية الاقتصادية وثانياً في تصدي الدولة لمهامها الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي، أنا لاأستطيع أن أتصور أن بلداً يمكن أن ينمو بالاعتماد على فئة صغيرة من السكان، إن تنمية أي بلد تتطلب مشاركة جميع المواطنين، حتى نستطيع أن نعبئ جهود جميع المواطنين وجميع فئات الشعب علينا أن نمنح حقوقاً متكافئة للجميع. يجب أن نعطي عنصر العمل حقوقه، أي الأجر العادل، ونعطي رأس المال حقوقه.. أي الأرباح. يجب أن يكون هناك إنصاف لكلا الطرفين، وهذا يدفع عملية التنمية. أما إذا بقيت المسألة محصورة بمجموعة من كبار المستثرين واستمرت الأرباح الهائلة لديهم، حتى لو ساهم ذلك في زيادة الدخل الوطني، فإن ذلك سيؤدي إلى مزيد من التفاوت بين الأغنياء والفقراء.. وهذا ماقلته في المؤتمر.

نحن نحتاج حالياً إلى سياسة إنفاق اجتماعي حقيقي.. التعليم المجاني.. الصحة الرواتب والأجور.. توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة.. اتباع سياسة ضريبية متوازنة.

يجب أن نقتنع أن من حق القطاع الخاص أن يحقق الأرباح (القانونية) وبالمقابل سيكون من حق الدولة أن تحصل على الضرائب.. وأيضاً بشكل واضح وقانوني، وفي الوقت نفسه المحافظة على حقوق المجتمع من خلال الاقتطاع الضريبي وإعادة توزيع الثروة بشكل منصف.

د. نزار عبدالله
الاستعمار ما يزال قائماً

■ اقتصاد القطر العربي السوري هو اقتصاد أحادي الجانب، يعتمد على تصدير المواد الخام من نفط وقطن وفوسفات بالدرجة الأولى، والسياسات الاقتصادية فيه تشل قوى الإنتاج بآليات متنوعة مختلفة سواء في العام أو الخاص والمشترك رغم أن البلد غني بالموارد الاقتصادية ولكن الكثير منها منهوبة أو مهدورة أو غير مفعلة.

فصل الاستعمار الأوروبي القطر العربي السوري عن باقي أجزاء الأمة العربية «اتفاقية سايكس بيكو» ووجه دفة الاقتصاد لتركز على إنتاج القطن وغيره وتصديره للدول المستعمرة وتم ربط الاقتصاد السوري بالاقتصاد الفرنسي وجدد الاستعمار الغربي تقسيم العمل الدولي على القطر العربي السوري بالتركيز على إنتاج المواد الخام قبل باقي الدول النامية وفي نفس الوقت فرض أسعاراً متدنية جداً لهذه المواد، الأمر الذي نجم عنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، والتوقف عند أدنى درجات التطور التكنولوجي والاقتصادي.

ولاتزال بنية الاقتصاد السوري مفككة على الرغم من مرور ٥٥ عاماً على إعلان الاستقلال حيث جرى تصفية الإقطاع إبان وحدة القطرين العربيين سورية ومصر، ليفتح باب جديد لاستغلال أفضل للموارد الاقتصادية وتحسين معيشة الفلاحين، لكن العقلية والعلاقات الإقطاعية بقيت هنا وهناك ولايزال الفلاحون والعمال والموظفون فقراء وحصتهم صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبقيت حصة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي من زراعة وصناعة متواضعة بينما ارتفعت حصة القطاع الخدمي والتجارة والسياحة، كما أن هوامش الأرباح التجارية كبيرة ولا تبقي شيئاً للفلاح ولاللمستهلك فقوضت بذلك إمكانية تطوير القطاع الزراعي عبر تحويل استثماراته وأرباحه.

في الصناعة سيطر الحرفي إنتاج الورشة وعقلية الورشة لاتزال مهيمنة حتى في المصانع الكبيرة.

لقد شهد قطاع البناء تطوراً كبيراً لأن الأثرياء وضعوا أرباحهم أو بعض من أرباحهم في العقارات بالإضافة إلى أن قسماً آخر من هذه الأرباح قد هرب إلى الخارج.

تعرف الموسوعة الاقتصادية «اقتصاد السوق» كمايلي:

يتحقق اقتصاد السوق إذا توفرت الشروط التالية:

❖ يتم عبر تشكل السعر الحر والتخطيط للإنتاج والاستهلاك.

❖ التنافس الحر بحيث يتم التوافق بين العرض والطلب على السلع عبر آلية الأسعار.

❖ تدخل الدولة يكون في حدوده الدنيا.

❖ يتوقف دخل الفرد على استطاعته الإنتاجية وقوته في السوق.

تقول النظرية الاقتصادية الرأسمالية أن اقتصاد السوق يفعل قوى الإنتاج عبر إطلاقه للحريات وتشكيل الأحزاب السياسية وفي الفكر وفي الإنتاج والاستثمار والتصدير والاستيراد والتسعير وفي الابتكار والمخاطرة في إنتاج سلع جديدة أو الاعتماد على تقنيات جديدة واعتمادا على البحث العلمي والتطوير يبرز الربح الرأسمالي الوفير، وهكذا يبذل كل جهده لتعظيم أرباحه ومبيعاته، ويبذل العامل جهداً لتعظيم أجره بالحصول على مهارات جديدة.

ثم تشكلت احتكارات جبارة وشركات ضخمة أصبحت مع الزمن تسيطر على الأسعار والأسواق فصارت الرأسمالية متوحشة. لقد أعلنت السلطة السياسية منذ فترة وجيزة أنها تنوي الانتقال إلى اقتصاد السوق وهذا يتطلب تغييرات كثيرة يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً.

اقتصاد السوق الاجتماعي

■ كان استغلال الرأسماليين للعمال اشد وأبشع من استغلال الإقطاع للفلاحين فكان العامل يجبر على العمل حتى الإنهاك بظروف تشكل خطراً على حياته وصحته وبأجر زهيد، وحقوقه تكاد لاتذكر وعند الكهولة كان يرمى للبطالة والتشرد، وقد ناضلت الطبقة العاملة بمساندة بعض المثقفين والمصلحين الاجتماعيين عقوداً طويلة وخاضت صراعات دامية وقدمت تضحيات جسيمة وأحرزت الانتصار تلو الانتصار ثم انتصر النظام الاشتراكي وتشكل الاتحاد السوفييتي فدعم الطبقة العاملة في كل أرجاء المعمورة وانتصر في الحرب العالمية الثانية فاتسع انتشار الاشتراكية، وهذا ماساهم في خلق اقتصاد السوق الاجتماعي في أوروبا الغربية تحت ضغط نضال الطبقة العاملة حيث اضطرت الأنظمة الرأسمالية لتقديم مزايا للعمال تشابه تلك التي يحصل عليها العمال في الدول الاشتراكية سواء من حيث ساعات العمل والأجر الجيد والإجازات الأسبوعية والسنوية المدفوعة الأجر والسلامة المهنية وأصبح التأمين الصحي والاجتماعي حقاً ثابتاً بما في ذلك التقاعد والتأمين ضد العجز والبطالة.

لقد أصبحت الدولة تتدخل بأساليب وآليات شتى لتوجيه الإنتاج والاستهلاك ولتعديل توزيع الدخل القومي لإنصاف العمال والموظفين والمستخدمين على حساب أرباب العمل، كما تدخلت للحد من الاحتكار أو إضعافه وارتفع دور الدولة التدخلي عبر سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي وشروط التسليف. إلخ

وتشكل مثلث يضم ممثلين عن رجال الأعمال والطبقة العاملة تحت إشراف الدولة للتوفيق بين مطالب كل منهما. وتم تشريع الانتخابات الحرة وأقر في هذا الشأن حق التظاهر والإضراب عن العمل، هذا هو اقتصاد السوق الاجتماعي فهل نحن قادرون حقاً على السير فيه وضبطه والالتزام بقواعده وقوانينه، خاصة ضمن ظروفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

❖ الاقتصاد السوري هو اقتصاد التخلف والفوضى!!

❖ لاتزال بنية الاقتصاد السوري مفككة على الرغم من مرور ٥٥ عاماً على إعلان الاستقلال.!!

❖ علينا أن نقيم ديمقراطية اقتصادية منعاً لاستلاب إرادة الناس واتقاء للاحتكار والطغيان الاقتصادي..

لا يمكن ترك الحرية لسوق البضائع والرساميل وتقييد سوق العمل

الأستاذ حميدي العبد الله

د. قدري جميل

الأستاذ حميدي العبدالله

هذا هو السؤال!!

■ يعيش الاقتصاد السوري اليوم حالة مزدوجة، فجزء منه يعمل بآليات التخطيط المركزي أو الموجه، وخاصة القطاع العام الذي يعتمد أساليب عمل كانت متبعة في النظام الاشتراكي والتي برهنت خلال أكثر من أربعة عقود أنها تمتلك فعاليةاستثنائية للوصول إلى معدلات نمو أعلى من آليات عمل الرأسمالية، وإذا كان ثمة إخفاق قد حدث في هذه الفعالية قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المنظومة الاشتراكية ممهداً لهذا الانهيار والتفكك فهذا عائدٌ لعدة أسباب موضوعية كثيرة، ولكن ماجرى لاحقاً هو الحديث عن سلبيات هذه الآليات وتناسي الإيجابيات الكثيرة فيها.

إذن، وبهذا المعنى فإن جزء من الاقتصاد السوري موجه استناداً إلى التخطيط المركزي إلى دور رئيسي للدولة أما الجزء الآخر فيعمل بآليات السوق بشكلٍ مطلق وبدون قيود، وكأننا في بلد يعمل استناداً إلى اقتصاد سوق حر وليس اقتصاد سوق اجتماعي، وذلك لغياب التوجه الشامل الذي يحدد الضوابط أمام القطاع الخاص بحيث يجعله منضبطاً بالعرف الذي ترسمه معادلة اقتصاد السوق الاجتماعي، وبهذا المعنى اقتصادنا وضعه الراهن هو اقتصاد مرحلة انتقالية لم يكتسب هوية واحدة وموحدة، عادة وكما هو معروف في المراحل الانتقالية يتواجد القديم والجديد ولاشك أن هناك صراعاً في سورية على الصعيد الاقتصادي، وكما هو معروف فإن الكثير من الفئات الاقتصادية كانت (وحتى بعض القوى السياسية) تدفع باتجاه اعتماد وتبني اقتصاد السوق الحر، ولكن كون هذه القضية طرحت على بساط البحث بعد مرور فترة طويلة (حوالي عقد ونصف) على تجربة اقتصاد السوق الحر، الذي هو تعبير عن الرأسمالية الجديدة، وبسبب الإخفاقات البنية التي حدثت، والانتقادات الواسعة لأفكار وتجارب النيوليبرالية، حدث أن الدولة تحركت وأعلنت أنها لن تسير في طريق اقتصاد السوق الحر (الفوضوي)، ولكن مازلنا في إطار العمل فعلياً بآليات هذا الاقتصاد أي اقتصاد السوق، ولو جزئياً.

تأخر أم تلكؤ..؟!

■ لاشك أن السبب الأساسي لهذا التأخر في الحسم، هو أن اعتماد أحد الخيارين بقي قضية صراعية، وسورية ترددت منذ البداية في قبول فكرة الاقتصاد الحر، انطلاقاً من التجارب الباكرة التي ظهرت ووضعت اقتصاد السوق الحر تحت الاختبار، الجميع كانون يجرون مقارنة بين النجاحات التي حققها الاقتصاد الصيني، والإخفاقات التي تعرض لها الاقتصاد الروسي عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، والذي اعتمد فكرة الإصلاح السريع.

هذا الأمر ولاشك خلق تردداً في الإقدام على السير في اقتصاد السوق، على الأقل لدى جناح في الحكومة بالإضافة إلى عوامل وطنية أخرى، على الرغم من اندفاع بعض الشرائح وخصوصاً الشرائح العليا وأصحاب الملكيات الكبيرة للدعوة والسير باتجاه «النيوليبرالية» والذين تمكنوا من الحصول على مواقع هامة في الدولة وفي الاقتصاد.

على كل الآن جاءت عملية الحسم، وهذه العملية متأخرة بكل تأكيد، متأخرة بمعنى أنه لاشك أننا منذ فترة نعيش حالة من الضياع على المستوى الاقتصادي وهذا الضياع أدى إلى ركود اقتصادي شديد جداً وترتب عليه سلسلة من المشاكل الاجتماعية:

- ارتفاع نسبة البطالة.
- تفاقم الأسعار.
- تدني مستوى معيشة المواطن. إلخ.

ضوابط وشروط

لابد أولاً أن نحدد بعض الضوابط التي يفرضها تبني فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي على الدولة، وإذا كان يراد لهذا الشعار أو لهذا الخيار أن يطبق حرفياً لا أن يكون جواز مرور لاقتصاد السوق ولو تحت تسمية ملفقة أو تسمية منمقة إذا عدنا إلى النماذج التي اعتمدت في اقتصاد السوق الاجتماعي وهي أربعة نماذج رئيسية حتى الآن بناءً على التجارب التاريخية:

١. النموذج الياباني.
٢. النموذج الألماني
٣. النموذج الاسكندنافي في السويد
٤. النموذج الصيني.

في هذه النماذج هناك عدة شروط يجب أن تتوفر كي نقول أننا نطبق اقتصادالسوق الاجتماعي وليس العكس بأن نطبق اقتصاد السوق ونختبئ وراء يافطة اسمها اقتصاد السوق الاجتماعي

أولاً: التخصيص: مبدأ التخصخص يجب ألا نخصص أي منشأة اقتصادية مهما كانت إلا إذا توافر شرطان وهذا عليه إجماع:

الشرط الأول: أن يكون الحاصل لعملية التخصيص هي سلعة جيدة وبسعر أقل مما كانت عليه بيد القطاع العام.

الشرط الثاني: لايجوز تخصيص أي منشأة إذا كان سيترتب عليها تشريد العمال العاملين فيها دون أن يكون لديهم بدائل للعمل.

هذا الجانب الأول لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي وإذا لم يجر الالتزام عند تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي بهذا الشرط، بمعنى إذا ذهبوا إلى تخصيص بعض الشركات بحجة أنها شركات خاسرة والقطاع العام لايديرها بنجاح ودون توفير الشرطين المذكورين يكون هناك انحرافٍ عن اقتصاد السوق الاجتماعي.

ثانياً: يجب أن تكون هناك خطة اجتماعية من أجل:

١. مكافحة البطالة.
٢. أن تكون هناك تخديمات اجتماعية جدية (شبكات أمان اجتماعي).

الدولة قررت التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وسمحت لاقتصاد السوق أن يقوم بنشاط فعال وجاء في قرارات الحكومة وفي توجهاتها وفي تعريف اقتصاد السوق الاجتماعي في المؤتمر القطري أن هذا الاقتصاد سيعطي دوراً للقطاع الخاص، والقطاع الخاص كما هو معروف يبحث عن الربح ولايبحث عن أي شيء آخر.

هناك تحدي البطالة وهناك أيضاً تحدي التخديمات الاجتماعية وهي كثيرة ويمكن الحديث عنها بمستويات مختلفة من التعليم إلى الصحة.

السؤال المطروح: كيف يمكن أن تكون هناك شبكات أمان اجتماعية حقيقية وفعالة في فترة إطلاق يد القطاع الخاص لإدارة بعض المنشآت الاقتصادية.

إذا توفرت هذه الأمور، إذا توفرت هذه الشروط، إذا نفذت هذه البرامج، يمكن أن يكون اقتصاد السوق الاجتماعي عملية تحضيرية لرفع القيود المفروضة على فعالية الاقتصاد ولكن أيضاً تقيد حركة الاقتصاد الخاص واقتصاد السوق بقيود تجعل ثمار النمو التي يجب أن تترتب عليه موزعة على فئات المجتمع بصورة يعود نفعها على الجميع وعلى كل الطبقات خصوصاً الطبقة العاملة إن بجهة وجود فرص العمل أو بجهة الأجر الجيد واللائق والذي يتناسب مع مستوى قوة العمل المبذولة.

دور الدولة

❖ هنا سيبرز دور الدولة بكل تأكيد، فالمفصل المركزي في اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يميزه عن اقتصاد السوق الحر هو دور الدولة بالتخطيط ودورها بالتوجيه ودورها في ضبط آليات السوق ودورها في توزيع عائدات النمو على كافة المواطنين. دور الدولة أيضاً في نشر شبكات الأمان الاجتماعي من خلال اعتماد سلم ضريبي يأخذ من الأغنياء ليعطي للفقراء.

بهذا المعنى دور الدولة سيكون مركزياً وكبيراً جداً لايقل أهمية عن دور القطاع العام موضوعياً لأن دور الدولة هنا سيكون بمواجهة النشاط العفوي للقطاع الاقتصادي الخاص لأنه لا يبحث إلا عن الربح هدف القطاع الاقتصادي الخاص الربح بينما الجوانب الأخرى لايهتم بها.

تبين نتائج تجربة الرأسمالية على امتداد ٣٠٠ سنة أن يد السوق الخفية لاتصلح، بل العكس تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً وتؤدي إلى توقف التنمية إذا لم يحدث تدخل من الدولة.

اقتصاد السوق الاجتماعي تعريفاً

وسبق للأستاذ حميدي العبد الله أن كتب في نشرة (كلنا شركاء) الالكترونية مايلي:

اقتصاد السوق الاجتماعي ليس بدعة جديدة، بل هو مفهوم قديم أبصر النور في جمهورية المانيا الاتحادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وبهدف هذا النموذج كما يقول المؤلف الاقتصادي اللبناني المعروف إيلي الشماس إلى التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولهذا فهو يرتكز على ثلاثة أسس هامة:

الأساس الأول: المنافسة أي ضرب الاحتكار من أي مصدر كان، لأن الاحتكار دائماً يؤدي إلى الركود ويعطل امكانية استخدام كل الطاقات الكامنة.

الأساس الثاني: خلق نوع من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية المختلفة والحد من القدرة ليس فقط على الاحتكار، بل وأيضاً الحد من سيطرة أقليات على مقاليد الأمور الاقتصادية.

الأساس الثالث:تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها.

ويقول شماس: إن هذا الأنموذج أظهر في التجربة أنه قادر على أن يلبي بنجاح متطلبات مجموعة «تعيش تحولات اقتصادية عميقة وتواجه مطالب اجتماعية شتى».

ومفهوم السوق الاجتماعي يمكن اختصاره بتدخل الدولة لتوجيه بعض الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه اهداف لا تكترث بها آليات السوق عندما يترك لها الحبل على الغارب، وبهذا المعنى فإن اقتصاد السوق الاجتماعي له تطبيقات عديدة، فهو يأخذ شكلاً محدداً في اليابان لايختلف جوهرياً في مضمونه عما طبق في ألمانيا الاتحادية، ويسمى اليوم في الصين اقتصاد السوق الاشتراكي، وأطلق عليه في الكثير من الدول الأوروبية تسمية أخرى «الاقتصاد الاجتماعي للسوق».

وتتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي، ففي اليابان جرى التركيز على التزام الشركات الخاصة تثبيت العاملين والمستخدمين فيها مدى الحياة، وفي ألمانيا اتخذ شكلاً آخر لتدخل الدولة حيث رعى التوجه من الشركات الخاصة لتبني «الإدارة المشتركة، أو المسؤولية المشتركة»، وتأمين تفاهم أرباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الأجور، وبرهنت التجارب على أن هذه الصيغة «ملائمة للمنافسة» كما أنها أولت التدريب المهني أهمية خاصة لأنه يخدم مصالحها ومتطلباتها بالدرجة الأولى.

ويقول ميشال البير في كتابه تناطح الرأسمالية: إن «اقتصاد السوق الاجتماعي يتميز بمبدأين أساسيين»:

المبدأ الأول: ضرورة أن تستند دينامية الاقتصاد إلى السوق، حيث يضمن لها أكبر قدر من الحرية في الأداء الوظيفي، ما يؤدي بالدرجة الأولى إلى تحرير الأسعار والأجور.

المبدأ الثاني، أن الأداء الوظيفي للسوق لايمكنه وحده أن يحكم مجمل الحياة الاجتماعية، بل يجب أن يتحلى بالتوازن، وأن تقابله في كفة الميزان الثانية مقتضيات اجتماعية مطروحة بصورة مسبقة تكون الدولة بمثابة ضامن لها، وبناء عليه فالدولة هي من حيث تعريفها بمثابة دولة اجتماعية ويقوم السوق الاجتماعي على مجموعة من المسلمات:

المسلمة الأولى: «دولة الخير العام» أي تحويل الدولة إلى دولة اجتماعية تكون بمثابة حارس الحماية الاجتماعية والتفاوض الحر مع الشركاء الاجتماعيين الآخرين.

المسلمة الثانية مشاركة الإجراء في حياة المشروع والمؤسسة، وضرورة وجود تشريعات تكرس وتفعل المشاركة في القرار والإدارة.

المسلمة الثالثة: جعل الإدارة النقدية ركيزة قائمة بذاتها لضمان الاستقرار.

المسلمة الرابعة: رفض أي تدخل وتوجيه اقتصادي من الدولة في حال ترتب على هذا التوجيه تشويه وتعطيل للمنافسة وعدم احترام تكافؤ الفرص وتساوي ظروف المنافسة أمام المشروعات.

اقتصاد السوق الاجتماعي وفقاً لهذا التعريف جرى التعبير عنه في أربعة نماذج أساسية، النموذج الياباني، النموذج الألماني، ونموذج الدول الاسكندنافية، وخصوصاً السويد، وأخيراً النموذج الصيني الذي سمي باقتصاد السوق الاشتراكي، وحققت النماذج الأربعة نجاحات باهرة. ولكن في الفترة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي تعرض هذا النموذج وتحديداً دور الدولة لهجوم عنيف، ولكن ماأسفرت عنه تجربة تطبيق النموذج النيوليبرالي من عواقب كارثية اعادت الاعتبار لاقتصاد السوق الاجتماعي مرة اخرى، وهكذا توصل جوزيف ستيغليتز بعد مضي عقد كامل على تطبيق السياسات النيوليبرالية ومن موقع الخبير المتابع الى ان «بامكان الحكومات ومن واجبها ان تعتمد توجهات تساعد بلدانها على النماء كما تؤمن ايضاً تقاسماً اكثر عدلاً لثمار النمو» ويدعو الى «وضع سياسة وفلسفة اقتصاديين تعتبران الدولة والأسواق في حالة تكامل، حال مشاركة، وتسلمان بأنه اذا كانت الاسواق في قلب الاقتصاد فالدولة ايضاً لها دور يجب ان تؤديه» واكثر من ذلك فإن ستيغليتز يعترف بأن «معظم البلدان الصناعية المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة واليابان، قد بنت اقتصادها في ظل حماية حصيفة وانتقائية لبعض فروعه حتى بلغت مستوى ما من القوة كي تنافس المواجهة الخارجية» ولا تزال على اي حال تقوم بذلك، وفي اطار اقتصاد السوق الاجتماعي يتوجب على الدول ان تضطلع بهذه المهمة ايضاً، ويذهب ستيغليتز الى ابعد من ذلك فيقول: «الأسواق لم تكن تتطور بصورة تلقائية، بل ان الدولة قامت بدور حيوي في توجيه تطور الاقتصاد، وقد اكتسبت الولايات المتحدة حرية عمل واسعة في الحقل الاقتصادي فحددت قواعد النظام المالي، واتخذت قرارات بشأن الحد الادنى للأجور وشروط العمل وصولاً الى وضع نظم لتعويض البطالة والتقدمات الاجتماعية لأجل مواجهة المشكلات التي يحدثها نظام السوق».

اذاً اقتصاد السوق الاجتماعي هو اساس «رؤية متوازنة لدور الدولة: رؤية تعترف بحدود السوق واخفاقاتها، وحدود واخفاقات الدولة، لكنها تعتبرهما شريكين يجب عليهما ان يتعاونا، اما طبيعة هذا التعاون فتختلف حسب البلدان تبعاً لمستوى تطور كل منها على الصعيدين السياسي والاقتصادي لماذا؟ لأن ليس هناك أنموذج واحد للسوق كما يقول ستيغليتز اذ هناك فوارق قوية بين الصيغة اليابانية لاقتصاد السوق والألمانية او السويدية

د. قدري جميل

الاقتصاد بين الفعالية والعدالة الاجتماعية

■ الاقتصاد السوري اليوم حسب التوصيف العلمي الدقيق هو اقتصاد تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الطفيلي، ولاعلاقة لحجم قطاع الدولة، كبره أو صغره، بهذا الموضوع، فالسؤال الأساسي الذي يحدد طبيعة هذا الاقتصاد، هو ليس أين تنتج الثروة فيه، بل كيف توزع بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وإذا علمنا أن هناك خللاً مستعصياً بين الأجور والأرباح، ٧٥٪أرباح، ٢٥٪ أجور، لتبين لنا كيف يعاد توزيع الدخل الوطني، ولصالح من. هذا هو المؤشر الأساسي الذي يسمح بتقييم الطبيعة الاجتماعية لأي اقتصاد إذا انطلقنا من هذه النقطة وأضفنا عليها تخلف وتشوه شكل علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة، لوصلنا إلى استنتاج بسيط، هو أن السائد في بلادنا اليوم، من وجهة النظر الاقتصادية، هو اقتصاد السوق المشوه. فماذا يعني اقتصاد السوق من حيث المبدأ؟

إنه يعني تفاعل العرض والطلب الذي ينعكس بشكل محدد على السعر الذي ماهو بنهاية المطاف إلا انحراف عن القيمة التي تعبر عن كمية العمل الحقيقية المبذولة على بضاعة ما، وقد عرف التاريخ حتى الآن منذ القرن التاسع عشر أربعة أشكال من اقتصاد السوق:

١. **اقتصاد السوق العفوي** الذي ساد في مرحلة المنافسة الحرة في بواكير الرأسمالية والذي كان يؤدي إلى الأزمات الدورية الدائمة، التي سميت بحينه «أزمات فيض الإنتاج» بسبب عدم التناسب بين العرض والطلب.

٢. أفضى الشكل الأول في نهاية المطاف عبر المنافسة إلى إقصاء قسم من المنتجين عن السوق، وظهور **اقتصاد السوق لاحتكاري** الذي أصبح يتحكم بالعرض والطلب بشكل واعٍ محققاً أرباحاً احتكارية، أي أرباح إضافية عظمى، فوق القيمة الزائدة نفسها، وقد أفضى هذا الشكل بسبب تناقضاته الداخلية على المستوى الكلي والجزئي إلى ظهور الشكل الثالث:

٣. الشكل الثالث هو **اقتصاد السوق الاشتراكي**، الذي أخذ يتحكم بالعرض والطلب بشكل واعٍ لصالح المجتمع، عبر تحويل السعر إلى أداة تحفيز أو كبح للاستهلاك والإنتاج، والمعروف أن المراحل الأولى من هذه العملية حققت نمواً خيالياً في الإقتصادات التي اتبعته لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، ولكن مشكلة هذا النمط من اقتصاد السوق، أنه يحتاج لرقابة مجتمعية عالية على جهاز الدولة المكلف بالتحكم بالعرض والطلب الذي إذا ماخرج عن الرقابة هذه، كما بينت التجربة، فيمكن أن يحدث اختلالاً مصطنعاً بين العرض والطلب، مما يؤدي إلى أسعار في أسواق الظل، يستفيد منها هؤلاء مع المتواطئين معهم في السوق نفسها ضد مصلحة المجتمع، وكان مآل هذه العملية في هذه الحالة، ظهور اقتصاد السوق المشوه.

٤. **اقتصاد السوق المشوه**: وهذا الشكل انتشر بشكل واسع في بلدان العالم الثالث التي تطور فيها قطاع الدولة بشكل سريع في النصف الثاني من القرن العشرين، إذن: من زاوية أخرى، يتبين أن كل سير العملية التاريخية لاقتصاد السوق كانت تجري بين مسارين: مسار الحجم المتحكم به من العرض والطلب، والمسار العفوي لهما، وفي كل مرحلة حسب درجة تطور القوى المنتجة، يفترض تغير المساحة مابينهما، فكلما كانت درجة تطور القوى المنتجة أعلى، كلما فرض الواقع الموضوعي درجة أعلى من التحكم.

لقد برهنت تجربة بعض البلدان التي سارت في طريق اقتصاد السوق الحر الذي يعبر عن الشكل المتخلف والأول له عن انهيار كامل في القوى المنتجة وتراجع كبير في مستوى التطور، كما برهنت التجربة في بعض البلدان، أنه كلما كان دور الدولة أعلى وشفافاً أمام المجتمع، كلما تحققت معدلات نمو أعلى. هذا من حيث المبدأ، لذلك السؤال الأساسي اليوم، هو كيفية تقليص التشوه في اقتصاد السوق السوري والوصول إلى اقتصاد فعال، يحقق عدالة اجتماعية عالية؟

الاقتصاد ومعدلات النمو

■ حول اقتصادالسوق الاجتماعي: فالاتجاه العام فيه هو تحقيق التوافق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة في المجتمع. وتبين التجربة أن هذين الوجهين مرتبطان بعضهما بعضاً، فكلما انخفضت الفعالية الاقتصادية، كلما انخفضت إمكانية الدولة لتحقيق قدر عال من العدالة الاجتماعية، والعكس صحيح، كلما خفت العدالة الاجتماعية التي تمثل الأجور تعبيراً عنها، كلما انخفضت الفعالية الاقتصادية، لذلك ليس هناك شكل مطلق ونهائي لاقتصاد السوق الاجتماعي.

والمطلوب في كل حالة بحالتها، حل مسألتين أساسيتين:

الأولى: علاقة الفعالية بالعدالة الاجتماعية.

الثانية: علاقة المساحة المتحكم بها الاقتصاد، بالمساحة التي تتطور بشكل عفوي وعشوائي.

وعلى هذه القضية بالذات يجب أن تنصب الجهود التطبيقية، والتي سيكون مؤشر نجاحها أو فشلها، معدلات النمو نفسها ومعدلات التنمية البشرية.

الديكتاتورية المطلقة لرأس المال!!

■ في ظل كل أشكال اقتصاد السوق يبقى هامش يعمل فيه العرض والطلب بشكل حر، وحين نقول سوق: إنما نقصد سوق البضائع وسوق الرساميل وسوق قوة العمل، فكيف يمكن أن نترك الحرية لسوق البضائع والرساميل ونقيد حرية سوق العمل التي يجب أن تدافع عن حقوقها وأجورها بكل الاشكال الممكنة بما فيها حق الإضراب، وفي حال تقييد سوق العمل ولم يسمح له بالتعبير عن نفسه فإننا تحت ستار حرية إنتاج البضائع وحرية حركة الرساميل نكون قد انتقلنا إلى الديكتاتورية المطلقة لرأس المال التي بدورها لن تكون عاملاً إيجابياً حتماً، على كل مسارات التطور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

■ **حاورهم: جهاد أسعد محمد**

mjihd@kassioun.org

❖ السؤال الأساسي اليوم، هو كيفية تقليص التشوه في اقتصاد السوق السوري والوصول إلى اقتصاد فعال، يحقق عدالة اجتماعية عالية؟

❖ الاقتصاد السوري اليوم حسب التوصيف العلمي الدقيق هو اقتصاد تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الطفيلي.!

لكي لاتذهب أحلام الحرفيين أدراج الرياح

الحرفيون منذ زمن بعيد عاشوا حلم المناطق الصناعية لتكون ملاذاً آمناً لإبداعهم، مناطق صناعية متخصصة متطورة تواكب روح العصر وتعمل على تطورهم اللاحق وفيها كل مستلزمات الحداثة، معارض تخصصية تحيط بها ومشفى بجانبها ومواصلات مؤمنة لها ومركز ثقافي ينشر المعرفة بين الحرفيين والعمال معاً مع مطاعم شعبية...إلخ..

ولكن سرعان ماتحول الحلم إلى سراب بين صد ورد في كل المؤتمرات. الجمعيات واتحاد الحرفيين يتساءلون عن مصيرها ولاجواب مقنع ولامتابعة جادة من قبل من يتربع على إدارة الاتحاد والجمعيات، **عقود مرة زرعت اليأس والإحباط.**

لقد أثارت هذه المناطق سجالا طويلاً عن مسؤولية من أوقع الأذى بالحرفيين صغار الكسبة والكرة تنتقل من ملعب الجمعيات إلى الاتحاد وتتحول إلى مجلس مدينة حلب والكل يحول المسؤولية على الأطراف الأخرى فما هي حقيقة هذه المناطق؟!

منذ سنة أقامت غرفة صناعة حلب تحت رعاية محافظ حلب أسامة عدي برامج من الندوات: توعية وثقافية ومهنية وكان أبرز هذه الندوات ندوة المنطقة الصناعية في الشيخ نجار وكان لنا حضور مع مداخلة بعد أن طرحت هذه المنطقة للبيع بأسعار جديدة على الصناعيين بعد أن استكملت جاهزيتها من طرق ومستلزمات الصناعة، كهرباء وماء وهاتف، والغريب أن حق الحرفيين كان مغيباً والاتحاد والجمعيات الحرفية لاوجود لها وكأن الحدث لايعنيها، يومها أوضحنا للسيد المحافظ بأن هذه المناطق مكتتب عليها منذ أكثر من ٢٥ عاماً بوثائق مصرفية بحوزة من اكتتب من الحرفيين ومساحة الأرض محددة بوثيقة وصل القسط الأول من أصل ثلاثة أقساط، يومها استغرب المحافظ ووجه السؤال إلى اللجنة في مجلس المدينة وعلى رأسها في ذلك الوقت المهندس بسام بيروتي مسؤول مجلس المدينة السابق فأيد ماطرحناه، وطالب المحافظ اللجنة إحقاق الحقوق، يبقى على اتحاد الحرفيين اليوم متابعة الموضوع بعد أن وجدت الوثيقة وطرح الموضوع بأن نتابع مع السيد المحافظ بأن يرسل مذكرة توضيحية مع وضع حلول لإزالة الغبن الذي لحق بالحرفيين يكون بهذا العمل استرد ثقة جماهير الحرفيين ومصداقيته لأن إحقاق حقوق الحرفيين وإعادة الأمل لهم الذي كان مهمشاً من الزمن البعيد نتيجة عدم متابعة جادة من المكتب التنفيذي السابق ومن مثيله الأسبق والذين تعاقبوا خلال خمسة وعشرين عاماً على سدة المسؤولية والقيادة، التي كانت ترمي المسؤولية كاملة على المحافظ السابق «البطاح» لأنه وضع أموال الحرفيين أمانة وبقيت أمانة إلى يومنا، هذا الطرح غير المقبول لاينفي مسؤولية الاتحاد أنه لم يتابع لحينها ويعترض على هذا الواقع ولا يعفي الاتحاد من مسؤوليته لأنه يملك الصفة الاعتبارية كمسؤول وممثل للحرفيين وعليه كامل المسؤولية عما أصابهم من غبن مجحف بابتعاده عن تحمل المسؤولية ووضع النقاط على الحروف لأن رمي المسؤولية على مجلس المدينة السابق، الجهتان تقع عليهم المسؤولية بصورة مشتركة وعليهم إنصاف الحرفيين الذين سجلوا واكتتبوا على أراضي الشيخ نجار حيث تحددت مساحة الأرض ودفعوا القسط الأول من أصل ثلاثة أقساط وليس هناك إشكالية في صنع الحل وطالما المساحة محددة ومدفوع القسط الأول من ثلاثة أقساط يعطي للحرفيين ثلث الأرض المكتتب عليها وهذا حل عادل يعيد الحق ولايجحف حق مجلس المدينة الوصية على الأملاك العامة والحق يؤخذ ولايعطى وعلى الاتحاد الحركة. وهناك إجحاف آخر مختلف عن المناطق الصناعية في الشيخ نجار ألحق الأذى بأكثر من مئة وخمسة وعشرين حرفياً كانوا يملكون ورشات متنوعة في منطقة الميدان تم إخلاؤهم منها لإقامة شركة المياه التابعة للقطاع العام مقابل إعطائهم محلات بدل محلاتهم عبارة عن مخازن تابعة للأقطان في الراموسة الجديدة فجرى تجهيز هذه المخازن على نفقة الحرفيين وأصبحت مؤهلة بعض الشيء لإقامة منشآتهم فإذا بهم يقعون في فخ مجلس المدينة وفي غبن منظم فرضت عليهم إجارات بدل الاستملاك بدأت بألف ليرة سورية ومن عام وآخر وصلت بدلات الآجار إلى ٤٣ ألف ليرة سورية في هذا الزمن الصعب الذي يعيشه الحرفيون وأيضاً كان الاتحاد السابق ومعه الجمعيات بعيدة عن المتابعة الميدانية الجادة بالرغم من طرح هذا الموضوع في كل المؤتمرات. فتابع الحرفيون بعيداً عن التنظيم عن طريق العرائض رغم وضوح حقهم بالاستملاك وهناك الكثير الكثير من العرائض نائمة في أدراج مكاتب مجلس مدينة حلب توثق حق الحرفيين بالاستملاك ومنها صور في أدراج الجمعيات والاتحاد فهل ترى هذه الوثائق النور من جديد، وهؤلاء الحرفيون يعيشون اليأس والإحباط والأنكى من ذلك يفرض عليهم دفع الإملاكيات دون أن يكونوا ملاكاً والبعض حصل على التمليك والأكثرية لم تحصل وهي تدفع الإيجارات الباهظة وهذه فرصة للمكتب التنفيذي للاتحاد ليثبت وجوده بأنه وممثل شرعي للحرفيين لينزل إلى ساحة هؤلاء ويأخذ بيدهم ويزيل عنهم الإجحاف ويعمل على إحقاق الحق.

وبعد هذا يدخل الساحة الأخرى ساحة المناطق المخالفة حيث فرض على الحرفيين دفع ٥٠ ألف ليرة سورية لإيجاد مناطق لهم وصلت إلى أكثر من ١١٥ ألف ليرة وهناك أسئلة مطروحة تحتاج إلى إجابات ومسائلة الجهات المعنية عن مصير هذه الدفعات وأين صرفت ولمن وظفت وعلامات استفهام هل تحولت إلى أجور هندسة أم ثمن مخططات وعندما نقول مناطق صناعية ونحن نعلم واقع الحرفي في اليوم وإنه يحتاج إلى مناطق تخصصية نعني أن يصنع موصوفات هذه المناطق الحرفيون أهل الحرفة بالذات فمن أدرى من أية جهة ما بملتزماتهم من مساحة ونوع النموذج الذي يخدم مصلحتهم لأن القوالب الجاهزة لم تعد مقبولة وإن نموذج البناء لايحتاج إلى مخططات باهظة التكاليف تثقل كاهل الحرفيين وهم بأمس الحاجة إلى المال لتحديث آلاتهم وتطوير إنتاجهم نموذج واحد يكفي وعليه تبنى الورشات وفي النهاية هذه هي المقترحات ولاأقول أنني أملك كل الحقيقة ومن يريد معرفة حقيقة المناطق الصناعية فعليه أن يدخل عمق جماهير الحرفيين ويحاورها بحوار مفتوح ونتيجة هذا الحوار تبنى الخطط وتوضع البرامج والكل يقدم من موقعه عطاءه لخدمة اقتصاد الوطن وتحقيق حقوق الحرفيين وأن لايطالب هؤلاء الحرفيين بأي دفعة أخرى إلا بعد أن يكون الوضوح والجدية في إنشاء المناطق تراعي اختصاصات الحرفيين حسب الإمكانات المادية فهل من آذان صاغية ليطبق الشعار فعلاً وقولاً اليد المنتجة هي اليد العليا في الدولة والمجتمع.

■ **تعليق الحرفي: إدوار خوام**

الحرفيون: لماذا يجري استبعادنا واستثناؤنا؟

رفع العاملون في الجمعيات الحرفية في محافظة حلب معروضاً إلى رئاسة الجمهورية ممهوراً بعشرات التواقيع، شرحوا فيه بعضاً من معاناتهم وعلى رأسها عدم تشميلهم بالمظلة التأمينية التي باتت تضم معظم الاتحادات والمنظمات الشعبية وتستثنيهم..وهذا نص المعروض:

مقدمه: العاملون في الجمعيات الحرفية بحلب والبالغ عددها حوالي ٣٦ جمعية ويوجد في كل جمعية عاملان أو ثلاثة.

تقدمنا بشكوى إلى رئاسة الجمهورية وللمرة الثانية غايتنا من هذه الشكوى تسجيلنا نحن العاملين في الجمعيات الحرفية بالمرحلة الثالثة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وذلك حفاظاً على حقوقنا نحن العمال ومن أجل أن نحصل على راتب تقاعدي بعد إحالتنا على المعاش وحتى لانبقى مشردين بعد التقاعد، وجاء جواب الرئاسة للمرة الأولى برقم ٢٠٢٨٦ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٨ وتوجهنا إلى رئاسة مجلس الوزراء بالكتاب رقم ١/٧٥٣٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ وإلى رئاسة مجلس الشعب بكتاب الإدارة العامة رقم ١٤٧٩/ص.م تاريخ ٢٠٠٤/٤/٧.

وبعد قرار اللجنة المشكلة بين مؤسسة التأمينات الاجتماعية والاتحاد العام بدمشق بالرقم ٣٥٠ لعام ٢٠٠٤ تم توجيه كتاب من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مفاده: أن اللجنة عقدت عدة اجتماعات وطرحت وجهات النظر بالموضوع والنتيجة عدم الاتفاق بين رأي المؤسسة بأن يكون رب العمل هو واحد ممثلاً بالجمعيات الحرفية بالمحافظة وبين رأي الاتحاد العام للجمعيات الحرفية الذي يطالب باشتراك كل جمعية على حدة.

وكل هذه الكتب والمساعي التي نقوم بها منذ ثلاثة أعوام وبعلم كل من السادة: محافظ حلب ومكتب المنظمات الفرعي ومؤسسة التأمينات الاجتماعية بحلب ومؤسسة التأمينات الاجتماعية الإدارة العامة بدمشق وبعض أعضاء مجلس الشعب لمساعدتنا ومساندتنا لحل مشكلتنا مع الاتحاد العام للجمعيات الحرفية بدمشق الممثلة برئيس الاتحاد العام علي عواد.

وهذه الجهات الرسمية وجهتنا بأن نلجأ إلى السيد رئيس الجمهورية من أجل التكرم بإصدار مرسوم تشريعي يضمنا إلى الاتحاد العام للجمعيات الحرفية بدمشق، علماً بأن كافة الجمعيات الحرفية في القطر العربي السوري وضعها مثل وضع محافظة حلب، مع العلم بأننا كنا متأملين بأن يشملنا قانون العاملين الجديد لعام ٢٠٠٤ ولكنه مع الأسف لم يلاحظنا ولا بإشارة.

وإن كل مصروف إن كان كبيراً أو صغيراً لايصرف إلا بموافقة الاتحاد العام بدمشق مع العلم بأنه قد صدر مؤخراً بتاريخ الثلاثاء ٢٠٠٤/١٢/٢٨ مقالة بجريدة البعث بعنوان عريض «توسيع مظلة التأمينات لتشمل المهن الحرة وأصحاب الحرف وخدم المنازل».

فهل من المنطقي أن يشمل قانون التأمينات الاجتماعية خدم المنازل ولايشمل أكبر شريحة في القطر وهي الجمعيات الحرفية التابعة للاتحاد العام للجمعيات الحرفية بدمشق والمنظمات الشعبية. ■■

التعليم الخاص بين هدف الربح وتطوير النوع

إن المرسوم التشريعي رقم ٥٥ الذي صدر في أيلول ٢٠٠٤ لتنظيم المدارس الخاصة يُفترض أن يدعم التعليم العام، ولكن يبقى الربح من أهم مبادئ التعليم الخاص والذي يتعارض كلياً مع مبادئ الفلسفة التربوية الحديثة والمتمثلة في تنمية المهارات والنوع.

ومن هنا تبرز أهمية تشخيص مشكلة تدهور العملية التعليمية والتربوية في سورية المرافق أصلاً للفساد والاضطهاد الاقتصادي الشامل، وبهذا المعنى نستطيع أن نحدد أهمية الحفاظ على التعليم العام وتطويره وفقاً لمتطلبات المجتمع المعاصر وضرورة الدفاع عنه. وبرأينا إن الواقع التعليمي في سورية غير مرض حتماً لذلك ينبغي دراسة المشكلة بشكلها الكلي والجزئي وانعكاسات الواقع الاقتصادي على التعليم، وحتى يبقى التعليم العام محور اهتمامنا سنلقي الضوء في موضوعنا هذا على التعليم الخاص ماقبل الجامعي وكيفية النهوض به.

وفي الحقيقة نعتقد بأنه عندما تقوم الدولة بزيادة اعتمادات التعليم كما هو الحال في الدول المتقدمة كنموذج اليابان حيث تشكل ميزانية التربية والتعليم حوالي ثلث الدخل القومي على أساس ذلك يمكن للتعليم أن يلعب دوره في عملية التنمية المجتمعية، ولكن دون ذلك من الصعوبة بمكان للتعليم الخاص أن يلعب دوره في ظل هذا الواقع الواضح بكل المقاييس والأسباب كثيرة نذكر منها:

١. ظهور التعليم الخاص في البداية وحتى الآن هو حاجة من أجل الربح وليس تنمية المهارات.

٢. انتشار ظاهرة المعاهد (اللغات والكومبيوتر) في البلاد بكثرة والمخالف لنظام الترخيص المقرر بل معظمها غير مرخصة وتقوم بتدريس المناهج المقررة من الوزارة.

٣. تساهم تلك المعاهد في إرهاق المدرسين على حساب تحسين وضعهم المادي حيث نجدهم يعملون في أكثر من معهدين على الأقل مما ينعكس سلباً على الأداء التربوي في المدارس الحكومية.

٤. تحولت معظم المدارس الخاصة و المعاهد إلى مؤسسات استثمارية لجني الأرباح ودليل ذلك أصحابها أميون متعاقدون مع أشخاص حائزين على شهادة الصيدلة أو الطب أو إجازة جامعية، هذا من جهة ومن جهة ثانية نجد في الشعبة حوالي ٦٠ طالباً وأحياناً أكثر من ذلك.

٥. لاتوجد في هذه المعاهد المخابر والباحات الواسعة والوسائل الإيضاحية. إلخ كما تفتقر إلى الجهاز الإداري التربوي المؤهل وفقاً للأنظمة التربوية المعاصرة.

٦. عدم وجود ضوابط تحد من التحكم بالأقساط فالجشع يظهر واضحاً في هذه المدارس الخاصة والتحكم برقاب الطلاب والأساتذة، وكل ذلك ينعكس سلباً على ذوي الدخل المحدود ومعظم أبناء الطبقات الفقيرة في حق التعليم، فمثلاً ليس من المعقول أن يسجل في رياض الأطفال في المناطق الشعبية لكل طفل حوالي ١٥٠٠٠ ل.س سنوياً.

من خلال هذا العرض لواقع ظهور التعليم الخاص وعوامله المختلفة بكل أنواعه يبدو أن آفاقه في عملية التنمية المجتمعية سيكون محدوداً جداً لأن ذلك يحتاج إلى ممارسة الجميع في القطاعين العام والخاص.

ومن هنا نستنتج بأن التعليم حق للجميع من خلال تحقيق نظام تعليمي متقدم على غرار الدول المتقدمة وهذا يقتضي مايلي:

١. تحديد المساحة وحجم الطلاب في الشعبة انسجاماً مع معايير اليونسكو والتجارب الدولية.

٢. تحديد سقف الأقساط (الأعلى والأدنى) في التعليم الخاص بكل أنواعه توافقاً مع الواقع المعيشي المتدهور أصلاً.

٣. إعفاء أبناء المعلمين من الأقساط في نسب معينة للحفاظ على مكانة المعلم والعلم.

٤. تعزيز دور النقابات في هذه المدارس للدفاع عن حقوق المعلمين المختلفة.

٥. تسوية واقع المدارس الخاصة والمعاهد المخالفة لنظم التراخيص ومنعها إلا بما ينسجم مع الشروط والمؤهلات التربوية والتعليمية المعاصرة.

٦. دعم التعليم العام مادياً ومعنوياً وإعادة النظر بمعدلات القبول الجامعي.

ومما لاشك فيه أن يأتي دور السلطة التعليمية في معالجة أسباب انتشار ظاهرة المعاهد المخالفة والمدارس من خلال الضوابط الصارمة حتى يبقى التعليم الخاص وسيلة لتطوير النوع وتنمية المهارات وليس وسيلة لجني الأرباح.

■ **عابدين رشيد**

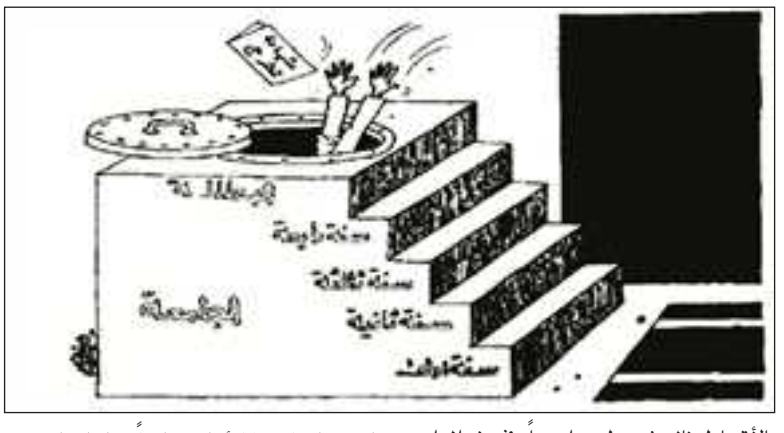

دردشات

المواطنون السوريون الأكراد

بفرح استقبل المواطنون السوريون الأكراد توصية المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، التي نصت على ضرورة حل مشكلة إحصاء عام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة وتطوير المنطقة الشرقية وتنميتها.

لقد وضعت هذه التوصية البشرى، حداً لآلام مريرة عانتها عشرات آلاف العائلات الكردية، من نتائج هذا الإحصاء الاستثنائي الذي جردها من حق المواطنة، ومن سائر الحقوق المرتبطة به.

إن الدوافع الرئيسية لهذا الإحصاء الجائر تعود لتحقيق هدفين:

١. حرمان الفلاحين الأكراد من الاستفادة من حق الانتفاع بالأراضي المصادرة من بقايا الإقطاعيين، الزائدة عن سقف الملكية الذي حدده قانون الإصلاح الزراعي.

٢. تشديد سياسة الضغط والتمييز العنصري ضد الأكراد، تلبية للدراسة التي أجريت في حينه عن وضع الأكراد في الجزيرة وخطرهم كذا.....

ورغم أن حكم حزب البعث، لم يكن له يد في هذه المكيدة التي ورثها عن عهد الانفصال الرجعي، إلا أنه تحمل تبعية استمرار نتائجها المأساوية، طوال هذه المدة التي امتدت ٤٣ عاماً.

إن الحزب الشيوعي السوري تصدى لهذا الإحصاء منذ إجرائه في ١٩٦٢/١٠/٥ وفضح مراميه الطبقية والعنصرية، وطرح نتائجه المجحفة، مع القوى الأخرى، خاصة منها مع قيادة حزب البعث، وفي القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية وفي مجلس الشعب، على من شملهم. ولاسيما أغلبهم من الفلاحين الفقراء. من ناحية حياتهم المعيشية والاجتماعية، وأثرها على الوحدة الوطنية أيضاً، لما للأكراد السوريين من ماض نضالي، يداً بيد مع بقية الشعب السوري في المعارك ضد الأخطار التي واجهتها سورية.

وفي هذا المجال، لايمكن تجاهل دور منظمة الحزب الشيوعي السوري في الجزيرة، لإلغاء هذا الإحصاء. إذ عقدت مباشرة بعد إجرائه مئات الندوات في المدن والريف فاضحة دور بقايا الإقطاع من عرب وأكراد في إقرار وتنفيذ هذا الإحصاء، ونددت بسياسة التمييز العنصري ضد الأكراد، وركزت على الأخوة العربية الكردية، وكتبنا مقالات عديدة في جريدة المنظمة «في سبيل الأرض والعمل» وفي نضال الشعب أيضاً، وأجرينا لقاءات كثيرة مع قوى عربية وكردية، ومع فرق وشعب وفرع حزب البعث، وقمنا بحملات عرائض كثيرة أرسلت للمسؤولين، فمثلاً جمعنا أكثر من خمسة آلاف توقيع عام ١٩٦٥ تطالب بإلغاء نتائج الاستفتاء، زارني الرفيق يعقوب كرو وكان قد خرج قبل أشهر من الحياة السرية، بينما كنت لاأزال أعيشها برفقة صديق الحزب النائب السابق فؤاد قدري، واغتنمتها فرصة لأعرض عليه إمكانية سفري معه بالطائرة لحمل التواقيع، فوافق بأريحية، وأبدى استعداده لمرافقتي كوفد لمقابلة وزير الداخلية أيضاً.

وفي مقابلة الوزير عيد عشاوي، حصرت كلامي - كما اتفقنا - في الشق الطبقي من الإحصاء، وأثره على حياة المجردين من حق المواطنة، وختمته بذكر وفد الإقطاعيين من أكراد وعرب، الذي شكله النائب آنذاك، الياس نجار وقابل المسؤولين بدمشق وطالب بإجراء الإحصاء الاستثنائي، متهماً فلاحي الجزيرة الأكراد، بأنهم هجروا من تركيا للاستفادة من قانون الإصلاح الزراعي، وتحدث صديق الحزب الراحل فؤاد قدري عن الجانب الشوفيني من الإحصاء، فاستاء وزير الداخلية منكراً ذلك، فاحتد النقاش وختم أبو قدري كلامه بانفعال: «قضيت أربع سنوات نائباً في البرلمان السوري، والضابط توفيق نظام الدين، كان رئيساً للأركان العامة، فهل هناك تمييز عنصري أكثر من اعتبارنا كلانا متسللين من تركيا، ونجرد من حق المواطنة»؟!

وانتهت المقابلة بوعود، واستمرت الوعود عشرات السنين.

وهنا لايمكنني أن أتجاوز نضالات الجماهير في سورية المستمرة وتضحياتها من أجل إلغاء نتائج هذا الإحصاء، إلى أن تضافرت نضالات وجهود ومساعي جميع الأطراف عرباً وأكراداً، بالنجاح وأفرزت هذه التوصية البشرى، التي ثبتها المؤتمر العاشر لحزب البعث.

وبانتظار تنفيذ هذه التوصية بالكامل، دون اشتراطات وتمييز وعراقيل روتينية.

■ **عبدي يوسف عابد**

هل وصل تسونامي إلى دير الزور؟

المكان: حقول نفط العمر والقرى المجاورة التابعة لمنطقة الميادين

الزمان: الأحد ٢٠٠٥/٦/٥

سوف يذكر سكان ذيبان التابعة لمنطقة الميادين والقرى التي حولها يوم الأحد ٥/ ٢٠٠٥/٦ لسنين طويلة وسوف تظل ذكرى ذلك اليوم الرهيب مثالاً لما يمكن أن تفعله الطبيعة عندما تغضب، حيث شهد به الناس إعصاراً هائلاً محملاً بكميات ضخمة من الغبار حولت نهار ذلك اليوم إلى ظلام دامس واقتلعت أعمدة الكهرباء وكسرت الأشجار وحطمت زجاج السيارات وأبادت محاصيل الفلاحين من قمح وشعير وجعلت حقول القطن أثراً بعد عين، وتسببت بنفوق بعض المواشي، حيث أن حوالي سبع عشرة قرية نُكبت في عز موسم الحصاد الذي طال انتظاره.

تعبّر الصور الملتقطة لذلك الإعصار خير تعبير عن حجم وهول تلك الكارثة.

لقد تعود سكان تلك المنطقة على العواصف الغبارية أو يسمى محلياً ب "العجاج" وهو جزء من سمات المنطقة المتاخمة للبادية ولكن خصوصية ذلك الإعصار كانت مرافقته بهطل كثيف لحبات البرد الضخمة والتي كان لها قوة الرصاص الذي حطم زجاج السيارات والمرايا وثقب أجهزة التكييف، عشرات الجرحى وصلت إلى المستشفيات المحلية حيث قادهم حظهم العاثر إلى أن يكونوا في الخارج وقت حدوث ذلك الإعصار.

لقد تحطم أكثر من ٣٩٠ عمود كهرباء تابع لشبكة الفرات للنفط، ولقد سبب انقطاع الكهرباء توقفاً في إنتاج النفط لبعض الحقول وكذلك توقف معمل غاز الطابية (كونوكو) لعدد من الساعات، ولكم أن تتصوروا حجم الخسائر الناتجة عن إعصار دام ٢٠-٣٠ دقيقة .

من خلال النقاش مع بعض المختصين بشؤون البيئة، ذكروا أن السبب بحدوث ذلك الإعصار القوي هو ظاهرة تغير المناخات الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري أو ما يدعى بظاهرة " الدفيئة" أو البيت الزجاجي الناجمة عن تزايد معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان الانبعاثات الغازية الرئيسية التي تساهم في ارتفاع درجة الحرارة في العالم.وتزيد نسبة الاحتباس الحراري بواسطة غاز الميثان بـ ٢١ مرة عن نسبة احتمال حدوثه بواسطة غاز ثاني أكسيد الكربون.

إن تميز سلوك جو الأرض بدورية عناصر المناخ من حرارة ورطوبة وضغط وهطل وغيم تجعل التنبؤ ممكناً ولكن صفة عدم الدورية لسلوك الجو الأرضي تجعل التنبؤ اعتباطيا ومثل ذلك الأعاصير ومعدل الهطول السنوي والانتقال المفاجئ إلى نظام جاف وتستجد ظواهر مناخية غريبة وذلك نتيجة المس بنظام الطاقة الناتج عن الاستغلال العشوائي للمصادر الطبيعية من طاقة أحفورية وحرق للغابات ورفع مستوى غاز ثاني أكسيد الكربون عندئذ يسخن الجو وتضطرب الدورة المائية، أي أن المناخ يرد على فعل الدفيئة برد فعل وهو الانعكاس.

■ **سليم اليوسف**

شيكاغو في البوكمال..!

تقدم سكان البوكمال عبر صحيفتنا «قاسيون» بعريضة احتجاج إلى المسؤولين ضمت عشرات التواقيع، يشتكون فيها من ازدياد وتفاقم الانفلات الأمني في مدينتهم «الحساسة» والذي وصل إلى أقصاه في الآونة الأخيرة.

فبعد أن شهدت المدينة مؤخراً الكثير من عمليات السرقة والاعتداءات والخطف والاتجار بالمخدرات، ضجت البوكمال منذ عدة أيام نتيجة تعرض إحدى السيدات فيها إلى محاولة اغتصاب من أحد سائقي «الميكروسرفيس» الذي حاول أن يعتدي على شرفها بعد أن خلا «السرفيس» من الركاب ولولا أن قذفت هذه السيدة الفاضلة بنفسها من الباب، لما تمكنت من التخلص من براثن المعتدي الآثم.

وفي شهادات الكثير من الأهالي فإن مدينة البوكمال يجري فيها الكثير من غض النظر والتساهل مع المجرمين والمطلوبين للقضاء.

يقول السيد «أبو علاء» أنه رأى بعينه أحد المطلوبين للعدالة خارجاً من مركز الشرطة بعد أن شهد على حالة ولادة!!

أما السيد خضر فيقول: منذ بضعة أيام قام أحد المطلوبين «المستهترين» بإطلاق عيارات نارية وسط المدينة وأمام أعين الشرطة، ثم قام أحد عناصر الشرطة بتهريبه وإبعاده من مكان الحادث!!

من جهة أخرى أكد أكثر من شاهد عيان أن السرافيس العاملة ضمن المدينة يقودها يافعون لايحملون شهادة سوق.. وهذه السرافيس كما يقول السيد «وائل» هي عبارة عن كازينوهات متنقلة.. مكتوب عليها من الداخل والخارج عبارات لاتمت للأخلاق بصلة،وتصدح فيها الأغاني الهابطة.

أحد عناصر الأمن الجنائي أكد لنا أن مجموع عناصر مفرزة الأمن لايتجاوز الخمسة عشر عنصراً بينهم سائقان واثنان مفروزان إلى كراج الانطلاق وهم يتناوبون فيما بينهم، وقد يكون بينهم المريض والمجاز..إلخ.. وعملياً فإن هذا العدد لايكفي لضبط الأمن.

وكان أحد المسؤولين الكبار قد قال جهارة أن أهل المنطقة همج ولايلتزمون بالقانون، الأمر الذي أثار غضب الأهالي المشهورين بالكرم والنبل والأخلاق الحميدة الأصيلة والوطنية الصادقة، ورداً على هذا الكلام غير المسؤول قال أحد المواطنين إن المحسوبيات والرشاوى هي التي أوصلت الأمور إلى هذا الحد، وقد حدث مؤخراً أن بعض المجرمين المدعومين قاموا بطعن أحد الأشخاص بالسكاكين وأشبعوه ضرباً وشتماً ... وهم ما يزالون طلقاء يصولون ويجولون في أرجاء المدينة «على عينك يا تاجر» ولاأحد يستوقفهم أو يعكر لهم ماء... وهناك المزيد والمزيد من التجاوزات اليومية المتكررة، والأمر بمجمله برسم وزارة الداخلية.

البوكمال ـ مراسل قاسيون

■ **تحسين الجهجاه**

بعد مائة عام... حقوق توشك أن تضيع!!

يعاني أهالي وسكان ناحية «خناصر» التابعة لمنطقة السفيرة في محافظة حلب من تجاهل بعض الجهات الرسمية لمطالبهم العادلة وتلكؤها في تنفيذ القرارات والتوجيهات القاضية بإنصافهم وإعادة حقوقهم.

وفي التفاصيل، فإن القضية تعود إلى عام ١٩٠٥ عندما قدم أهالي «خناصر» من القفقاس مع عوائلهم إلى محافظة حلب، ووقتها خصصت لهم الدولة موقع «خناصر» ليقيموا فيه ويشيدوا قريتهم، كما خصصوا بأراضي زراعية وفي عام ١٩٩٦ وقع أحد العقارات (العقار ٤٤٨) ضمن مخطط البلدة، وهو عقار كان الأهالي قد اشتروه وجعلوه بيداراً للحبوب ورغم توجيهات وزير الزراعة بالإبقاء على النوع الشرعي للعقار، إلا أن اللجنة الزراعية لم تتفهم الأمر وانضم العقار إلى البلدية.

ومنذ عام ١٩٩٦ والأهالي ممنوعون من البناء على عقارهم، فيما البلدية تخطط لبيعه بالمزاد العلني، وهذا يعني أن أكثر من ٤٠٠ عائلة سوف تفقد كل ملكية لها في القرية، في حال جرى هذا المزاد، لأنهم جميعاً من أصحاب الدخل المحدود ولاقدرة لهم على منافسة أي راغب بالشراء من أصحاب الجيوب المكتنزة.

لذلك سارع السكان إلى رفع معروض لمكتب رئاسة الجمهورية الذي بدوره أحال المعروض إلى محافظة حلب التي بدورها أرسلت كتاباً يحمل الرقم ٨٣٧٧ تاريخ ٢١/٨/ ٢٠٠٤ إلى مجلس بلدة «خناصر» تطلب منها إجراء عقود رضائية بدلاً من المزاد العلني، إلا أن ذلك لم يحصل، وبقيت البلدية تتقاعس في التنفيذ!!

وبعد الإلحاح والمطالبة المستمرة، أعلم رئيس مجلس البلدة الأهالي أن بإمكانهم التقدم بطلبات العقود «الرضائية»، وحين قاموا بذلك بشكل نظامي، فوجئوا بمماطلة جديدة، وكانت الحجة هذه المرة أن المجلس البلدي لن يكمل الإجراءات حتى يراجع محافظة حلب!

وهنا اضطر الأهالي إلى رفع معروض جديد لرئاسة الجمهورية بينوا فيه كافة التفاصيل وطالبوا فيه التدخل لرفع الظلم عنهم والإيعاز إلى المجلس البلدي لاستكمال العقود الرضائية.. ولاتزال القضية معلقة؟!

إننا في «قاسيون» نضم صوتنا إلى صوت الأهالي، ونطالب جميع المعنيين سواء في محافظة حلب أو في المجلس البلدي بقرية «خناصر» بإعادة الحقوق إلى أصحابها بالسرعة الكلية، والتوقف عن المماطلة والتسويف واللعب بأعصاب الناس وبحقوقهم..

■■

المشكلة القديمة الجديدة لتجمعات أبو خشب السكانية

بدأت تتكون هذه التجمعات السكانية في محافظة دير الزور منذ سبعين عاماً، ولكن منذ السبعينات بدأت تتطور بمساعدة الدولة فخدمت بالمدارس والكهرباء والماء والطرق الزراعية والمعبدة، وفيها مركز صوامع للحبوب ومخافر للشرطة ويسكنها الآن أكثر من خمسين ألف نسمة.

يفلح الفلاحون أرضهم بموجب شهادات تصرف أو احتفاظ أو عقود إيجار من الدولة.

ومن أجل تنظيم الاستثمار الزراعي في هذه المناطق والمناطق المماثلة صدرت جملة من التشريعات، منها القرار رقم ٩٦/ن تاريخ ١٩٨٧/١٠/١٩ المتضمن تحديد التجمعات السكانية في البادية السورية ومنها تجمعات أبو خشب، وصدر البلاغ رقم ٤/م د تاريخ ١/٤/ ١٩٩٠ من وزير الزراعة والذي سمح لمن لديه رخصة أو عقد في البادية بتحويله من بعلية إلى مروية وبحفر الآبار كما سمح بإعطاء قروض زراعية.

ونتيجة لهذه التشريعات التي تم بموجبها تحديد التجمعات السكانية في البادية، ومايزرع من الأراضي سقياً أو بعلاً، استقر وضع الفلاحين ضمن هذه التجمعات،وصاروا يقدمون الغلال الوفيرة لأنفسهم وللوطن. وتقلصت الهجرة من الريف إلى المدينة وتوفرت فرص عمل حدت من البطالة.

ولكن بصدور بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٨/ لعام ١٩٩٥ الذي منع الزراعة البعلية في البادية داخل وخارج التجمعات السكانية وحرم زراعة القطن لمحدودية المياه الجوفية. ومن هذا الوضع برزت أمام الفلاحين بعض المشاكل منها: أن بعض الفلاحين جفت آبارهم ولم يبق أمامهم سوى أحد الخيارين، إما ترك ومغادرة الأرض وإما زراعتها بعلاً خلافاً للقوانين.

وأخرى، أن بعض الفلاحين لايرون جدوى لزراعتهم بدون تطبيق الدورة الزراعية، فلجؤوا لزراعة القطن خلافاً للقوانين أيضاً، وفي الحالتين كان الفلاحون يتعرضون للعقوبات بجرف وحرث مزروعاتهم وهنا تكمن المشكلة التي تحتاج إلى حلول ناجعة.

في أيار الماضي قامت مديرية الزراعة بدير الزور بأمر من السلطات المحلية بحراثة بعض الزراعات الصيفية ـ القطن ـ التي تشكل مصدر رزق وجهد الفلاحين في منطقة أبو خشب مما أثار ردود فعل الفلاحين ووقفوا ضد هذه الإجراءات، ومنعوها أن تستمر. ولكن المشكلة إذا ما استمرت ولم تجد طريقاً صحيحاً للحل سوف تتطور وربما تفضي إلى نتائج أكثر سوءاً.

لاشك توجد حلول آنية وأخرى دائمة، فالأولى يمكن تطبيقها بالسماح لمن جفت آبارهم من الفلاحين في هذه التجمعات السكانية بزراعة ١٠٠ دونم بعلاً. والترخيص لمن لديهم آبار فيها ماء بالزراعات الصيفية كالقطن ولكن بمساحات محدودة وإخضاعها للخطة الزراعية من أجل ضمان استقرار وثبات الفلاحين في الأرض.

أما الحلول الأخرى الدائمة هي جر قناة ري من موقع حلبية وزلبية على نهر الفرات باتجاه سهول هذه التجمعات لإحياء مئات الآلاف من الدونمات وإيجاد فرص عمل لمئات الآلاف من السكان وتوسيع الرقعة الزراعية التي تآكلت بالسكن العشوائي والملوحة.

■ **مراسل قاسيون- دير الزور**

أوراق خريفية

الشغل مو عيب..

لا أعتقد أنه من الضروري قول الحقيقة في كل شاردة وواردة!

أليس من الواجب والأحسن إخفاء ما يجعل المرء خجلاً منه أمام الآخرين؟ وهل من الصعوبة بمكان، الإجابة على السؤال (ماذا تعمل؟) – الذي طالما طرحه عليّ الفضوليون – بأنني أعمل في مطعم محترم، بل في كازينو أو استراحة معتبرة على طريق عام حمص – دمشق! هكذا دون ذكر أيّ تفصيل.

والله يا (جبران) (❖) هذه المرة لم نتفق! قال شو! قال: «الصراحة بخشونتها خير من الكذب بنعومته»... لا عمّي لا.. لست مضطراً أبداً للإفصاح بدقة عن طبيعة عملي.. مجتمعنا متخلف ولا يرحم أحداً.

«الشغل مو عيب يا ابني! المهم أن يأكل الإنسان من عرق جبينه»

هكذا قال لي صاحب الاستراحة لدى تعرّفه عليّ عن طريق وسيط الخير (أبي زياد)..

ولكن يا معلمي! هذه اللقمة مغمّسة بالقرف والروائح الكريهة!.. أي تضرب منّك لها الشغل! والله والله! لولا أمي مريضة، وتحتاج إلى نصف راتبي للدواء فقط، لما ارتضيت بهذا العمل...

بس يا عمّي الجوع كافر.

«قد تجد صعوبة في بادئ الأمر، ولكن معك معك ستعتاد عليه»

لا يا سيدي ما صحيح! فقد مضى على عملي عندك عشرون يوماً ولم أعتدْ عليه! أعود إلى فراشي منهكاً بعد اثنتي عشرة ساعة من الجلوس الدائم عند مدخل دورة المياه.. وكأنني قادم من معركة، أنا الطرف الوحيد الخاسر فيها.. أنكبّ على وجهي كل ليلة كثور عائد من الفلاحة بعد يوم مضن من النكش في أرض صخرية..

أتذرّع هذه الأيام ببرودة الطقّس، وأضع على رأسي قبعة، وألفّ وجهي بمنديل لا تظهر منه سوى عينيّ.. مخافة رؤيتي من قبل أحد معارفي من المسافرين في هذا الموقع المذلّ..

ولكن بماذا سأتذرع عند حلول الصيف؟!

(يا دلّي عليك يا حبيبي! ألم تستفدْ من تسجيلك بمكتب التشغيل؟!)

آخ يا أمي! وكيف سأستفيد ورقمي (٧١٣٥٢)؟!! وأنت تعرفين أن مهارتي بالتطحيش، لا تتعدى الصفر! أنسيت وصفك لي في كل مرة يستدعي الأمر ذلك، بأني غشيم لا أعرف كيف أدبّر رأسي، وأن الدجاجة تأكل عشائي؟!

«شوف! شغلك دهب، دخّلنا من الذي كان قبلك خمسة آلاف ليرة يومياً على الأقل! بس أبو زياد غالي علينا.. المهم حبيب! تضع علبة كرتون على الطاولة فيها عدة قطع نقدية من فئة العشر ليرات، وإلى جانبها علبة محارم.. بعض أولاد الحرام يطنّشون..! يدخلون ويقضون حاجتهم.. ويمضون متجاهلين ولا على بالهم! نبّهْهم! لا تخجل منهم! فنحن نقدّم لهم خدمة جليلة»

العمى بعيونك العمى! ماذا تريد؟ ولكْ شو يعني؟هل أركض خلفهم لأحصّل منهم خمس أو عشر ليرات؟! يا أخي لنفرض ما معهم فراطة؟!

افففف... لا حول ولا قوة إلا بالله! ولكْ تْفوه عليك يا زمن! نصف يومي أقضيه بسماع ضْراط من هبّ ودبّ! وهذا الراديو اللعين لا يحجب عني الأصوات التي لا أرغب بسماعها ..!!

بس شو بدنا، كل مهنة ولها إيجابياتها وسلبياتها؛ فرغم قصر المدة التي قضيتها بهذا الشغل، إلا أنني أصبحت ضليعاً بمعرفة شؤون الأمعاء الغليظة منها والدقيقة!

والله وصرت خبير هضمية بآخر هالعمر يا ابن حوّا! ...

تستطيع معرفة حالة الجهاز الهضمي لكل داخل؛ فمن يدخل مسرعاً وهو يفك سحّاب بنطاله، يعني أنه مصاب بإسهال أو زحار.. وسيُسمعني حتماً ما لا أطيق سماعه..

ومن يدخل متمهلاً.. مستطلعاً المكان.. ينتظر دوره بأريحية تامة، فهو بدون شك سيتبوّل فقط، وغالباً لن يدفع قرشاً واحداً.. خاصة إذا كانت ثيابه على قدّ حاله..!

يا الله! لو كان عملي في الجناح المجاور (دورة المياه النسائية)...

يا عمّي غير شكل! أستطيع عندها تخيّل حالة كل أنثى بعد دخولها المرحاض...

ولك آخ من هالعمر آخ خ..

«وينك! النظافة، والأمانة هما ركنا عملك! تنظف المراحيض جيداً عند انتهاء مناوبتك..وتجمع الغلّة على آخر مليّم، وتسلّمها للمحاسب، وإياك ثم إياك! اللعب بذيلك! أفهمت؟! لدينا كاميرا للمراقبة ترصد وتحصي عدد الداخلين إلى قسمك»

إلى قسمي! هه!

والله وصرت رئيس قسم يا ابن حوّا!... كيّف يا عمّي مين قدّك!

يا رجل! اترك المزح، وخلّينا بالجدّ! كيف ستعلم الكاميرا بأن فلاناً دفع عشرة ولم يدفع خمسة مثلاً؟!

أي على مين هالحكي! ألهذه الدرجة تعتبرني ساذجاً ومغفلاً؟!

كل يوم أعطيك غلّة شكل.. ولا تعلّق ولا تسأل!

يا سيدي! ما بكون ابن أمي، إذا ما بتكون غلّتي من اليوم ورايح لجيبتي صافي حلال زلال (١٥) ليرة على الأقل...! قال كاميرا قال.. هيك وهيك فيك وبها الكاميرا..

عليّ الحرام! إذا الرب أعطاني، وقال الكريم خذ! سوف أستثمر هذا القسم استثماراً. وأعطي صاحب الاستراحة الضمان الذي يريده، خمسة آلف ستة آلاف... لا يهم! وأوظّف فيه اثنين ثلاثة من أصدقائي العاطلين عن العمل.. وأصير أنا المعلم.

يا سلام...! أصلاً الشغل مو عيب أبداً..

---

(١) جبران: المقصود جبران خليل جبران.

■ **ضيا اسكندر – اللاذقية**

d.iskandar@mail.sy

بعد المؤتمر الصناعي الأول: الطبقة العاملة السورية في مهب الريح!!

جرى في الآونة الأخيرة نشاط واسع ومكثف للفعاليات الاقتصادية تحت رعاية وإشراف الحكومة بدواعي النهوض بالوضع الصناعي الخاص، وتخليصه من المعوقات التي تعيق تقدمه، وتجعله ناجحاً ومنافساً، خاصة بعد توقيع سورية لاتفاقية التجارة العربية الحرة والشراكة الأوروبية، والتي ستسمح بتدفق البضائع إلى الأسواق المحلية مما سيجعل القطاع الصناعي في وضع لايحسد عليه لاعتبارات كثيرة أهمها ضعف رساميله وتردي أوضاعه وتخلف أدواته وعلاقاته الإنتاجية.

مانريد قوله بخصوص المؤتمر الصناعي الأول، أنه جسد بشكل واضح توجهات الحكومة، وبرنامج عملها القادم، الذي يراهن على ماسيقدمه القطاع الخاص المحلي، والرأسمال المستثمر الأجنبي والعربي لبلادنا، فالرهان من الحكومة كبير، بعد أن أوصلت قطاع الدولة الصناعي إلى نقطة حرجة لم يعد قادراً على أداء دوره الذي كان يؤديه سابقاً كما قال وزير الاقتصاد، فلكل اقتصاد مؤسساته ونظامه، لذا لابد من عملية تغيير واسعة باتجاه اقتصاد السوق الذي يقوم بالمهام الجديدة والمتطلبات الجديدة التي تفرضها الاعتبارات الخارجية والداخلية ومصالح القوى السياسية والاقتصادية، التي طفت على السطح منذ فترة ليست بقصيرة بفعل آلية النهب الواسع والتي لازالت فاعلة إلى الآن.

وكتعبير عن تلاقي المصالح المختلفة وعن حُسن نية الحكومة تجاه المؤتمرين كان عنوان المؤتمر (اصنع القرار... قلمك أخضر)، وهناك عنوان إضافي آخر طرح (عفا الله عما مضى).

إن مايمكن استنتاجه من العنوانين السابقين مدى النفوذ الكبير لقوى السوق والسوء الكبرى المتحكمة بالآليات الاقتصادية المختلفة هذا أولاً.

وثانياً: إن آلية النهب التي جرت والتي كونت ثروات طائلة، الآن يجري إعادة تدويرها مرة أخرى عبر قوانين وأنظمة وتشريعات لتأخذ شكلها القانوني والحقوقي.

مصالح أرباب العمل أولاً!!

لقد سار المؤتمرين بجدول أعمالهم باتجاهين:

الاتجاه الأول: انتزاع قرارات وموافقات على إعفاءات كبيرة من الضرائب والرسوم والتسهيلات التي تمكنهم من تحقيق أعلى نسبة أرباح ممكنة.

والاتجاه الثاني: عمل كل مايمكن عمله للخروج بتعديلات على قانون العمل ٩١ بما يلبي مصالح أرباب العمل (باعتبار القانون على وضعه الحالي يعيق عملية الاستثمار!!) ويمكنهم من فرض شروطهم وتقليص حقوق الطبقة العاملة، وهذه المطالب تتحقق لهم بسبب استجابة الحكومة لمطالبهم وللتعديلات التي يرغبون بإدخالها على القانون الجديد، وبسبب ضعف تنظيم الطبقة العاملة وقصور تنظيمها النقابي عن أداء دوره المطلوب، وتطوير هذا الدور بفعالية استجابة للمتغيرات التي طرأت على أوضاع الطبقة العاملة من حيث العدد والتوزع الجغرافي الكبير، وخضوعها لقوانين عدة، وعدم خضوع البعض منها لأي قانون كالعمال العاملين في المناطق الحرة، ومجموعة القوانين الصادرة والتعديلات المقترح تضمينها في القانون الجديد، وسوء الأوضاع المعاشية، والبطالة المتفاقمة، والعمالة الزائدة كما يدعون، تأجير المعامل، التسريحات الجارية.. إلخ.

لقد جاءت استجابة الحكومة سريعة وفورية لما طرحه أرباب العمل في مؤتمرهم من خلال التوجيه السريع الذي قامت به رئاسة مجلس الوزراء إلى وزرائها، فقد جاء في النشرة الإلكترونية لرئاسة مجلس الوزراء (سورية التشاركية)، إلى وزيرة العمل:

بناء على ماتقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤:

أولاً - تضمين مشروع تعديل قانون العمل الذي تقوم به وزارتكم بإعاداة مبدأ العقد شريعة المتعاقدين لتحقيق التوازن بين مصالح رب العمل والعمال، العقد بين صاحب العمل والعامل هو الناظم الرئيسي للعلاقة بين الطرفين وبما يتوافق مع معايير الاستخدام المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

ثانياً: تخفيض الاشتراكات التأمينية بما لايتجاوز نسبة ١٥٪ توزع إلى نسبة ١٠٪ حصة رب العمل و ٥٪ حصة العامل.

الصراع الطبقي .. ممنوع في سورية!!؟؟

وفي مقابلة مع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل حددت فيها الخطوط العامة للمواد التي سيجري طرحها في مشروع تعديل قانون العمل ٩١ وخاصة الحد الأدنى لأجور العمال قالت: (لن نضع الحد بنسبة أو برقم، ولكن سنقول إن من حق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تتدخل في كل مرة ترتفع فيها مستويات المعيشة لتحديد الحد الأدنى لأجور العاملين بموجب قانون العمل الخاص).

أما وزير الاقتصاد فكان أكثر وضوحاً عند سؤاله حول قرارات الحكومة بأنها جميعها لمصلحة الأغنياء، فما الذي ستوفره القرارات اللاحقة لمصلحة غير الأغنياء؟! وتحديداً ماذا أعددتم للتعاطي مع القضايا التالية: (البطالة، الفقر، زيادة الرواتب والأجور، رفع الدعم، الخصخصة).

فكانت إجابته: كي لاأستخدم العبارات التي استخدمتها المحررة أقول: (الرواتب لاتأتي لمصلحة الأغنياء.. القرارات تأتي لخلق مناخ الاستثمار ومن يستفيد من مناخ الاستثمار، وأضاف لايمكن أن نرفع رواتب وأجور بقية الناس، والذين أحب أن أسميهم ذوي الدخل المحدود كي أزيل تعابير الغني والفقير والتي تشير إلى صراع طبقي، ونحن لانرغب بالصراعات الطبقية.. نحن نرغب بأن يكون المواطن الفائز والمواطن الرابح) «الاقتصادية العدد ١٩٨».

لن نعلق على كلام الدكتور وزير الاقتصاد لسبب بسيط وهو أن القوانين الموضوعة في الطبيعة والمجتمع ومنها قانون الصراع الطبقي هو أحد المهمات الرئيسية في المجتمعات الرأسمالية، يفعل فعله خارج إرادة الرأسمالية وإن حاولوا أحياناً تعطيله أو الحد من آثاره.

التنظيم النقابي.. التهميش والتحييد..

واستكمالاً للصورة السابقة التي عرضنا لها، واستكمالاً للديمقراطية التي سادت أعمال المؤتمر، كان عليهم أيضاً طرح مايرونه ضرورياً لتعديل قانون التنظيم النقابي، وبما يلبي ضرورات المرحلة المقبلة والتي قد تشهد تحركات عمالية واسعة دفاعاً عن حقوقهم ومصالحهم والتي ضمنتها مواثيق العمل الدولية والعربية التي يستند إليها الآن المشرعون في صياغة قراراتهم وتعديل مواد قانون العمل كما يقولون!! خاصة وأن كل تلك التعديلات المتعلقة بالطبقة العاملة مستبعد عنها التنظيم النقابي كطرف أساسي ضامن لحقوق العمال ومصالحهم ومفاوض رئيسي لتحسن شروط العمل ولزيادة أجور العمال بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار، وغلاء المعيشة السائد.

إن التنظيم النقابي أمامه مسؤوليات كبيرة تجاه الطبقة العاملة التي يمثلها والمفترض أن يدافع عن حقوقها ويحسن شروط عملها وشروط نضالها، ومن أجل ذلك لابد من صياغة توجهات متناسبة مع الهجوم الواسع الذي تتعرض له الطبقة العاملة السورية سواء في قطاع الدولة أم في القطاع الخاص، وعلى رأسها التوجه إلى العمال مباشرة بخطاب وخطوات عملية تقرب بين التنظيم النقابي والطبقة العاملة استعداداً لمعارك قادمة لامحالة، ولابد أيضاً من تعميم ثقافة المواجهة والنضال واستخدام كافة الأساليب المتاحة بما فيها حق الإضراب، وإقامة صناديق دعم لدعم العمال المضربين، وتعزيز روح التضامن في أوساط الطبقة العاملة أينما وجدت، باعتبارها طبقة واحدة تتعرض لشروط استغلالية واحدة وتخضع لمعاناة واحدة، وإن كان عمال قطاع الدولة يخضعون لشروط أقل نسبياً من تلك التي يخضع لها عمال القطاع الخاص.

إن وحدة الطبقة العاملة هي سلاح فعال في هذه المعركة وإن النضال من أجل قانون واحد يخضع له العمال سيلعب دوراً مهماً في ترسيخ وحدة الطبقة العاملة ووحدة نضالها من أجل حقوقها.

فهل تستجيب القوى الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية لمهمات النضال العمالي، الذي هو جزء من النضال الوطني العام؟؟

أم ستترك الطبقة العاملة وحيدة تواجه مصيرها بنفسها؟

أسئلة برسم الجميع تحتاج إلى إجابات عملية

■ **عادل ياسين**

حول معدلات النمو الاقتصادي

هذه الدراسة للباحثة ضحى شيخ حسن حازت على درجة الدبلوم في معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق، بإشراف د. قدري جميل:

تنطلق الدراسة من فرضية أن النمو الاقتصادي يتعلق بحاجات المجتمع من جهة، وبقدرة الاقتصاد نفسه على النمو من جهة أخرى.

وأن قدرة الاقتصاد على النمو تتأثر بثلاثة عوامل رئيسية سمّيت هنا " محددات النمو الاقتصادي " وهي التالية:

١- نسبة التراكم (الاستثمار) من الدخل الوطني: وهي الجزء المقتطع من الدخل الوطني الذي يوظف في الاستثمار وتجديد الإنتاج. ويفترض أن تتراوح هذه النسبة بين (١٠-٤٠)٪ من الدخل الوطني.

٢- معدل عائدية رأس المال: أي نسبة الثروة المنتجة إلى رأس المال الموظف لإنتاجها.

٣- نسبة الأجور من الدخل الوطني: والتي يفترض أن تتراوح بين (٤٠-٦٠)٪ من الدخل الوطني.

ويمكن اعتبار هذه المحددات بمثابة الموجه الذي يحرك معدلات النمو الاقتصادي صعوداً أو هبوطاً تبعاً لاحترامنا لها أو إهمالها والقفز فوقها. ومع كل تغير في قيم هذه المحددات نحصل على نموذج اقتصادي جديد قادر على إنتاج معدل نمو اقتصادي محدد.

يقوم البحث بتحليل واقع النمو في سورية على المستوى الكلي. ويكشف لنا عن تراجع خطير في معدل النمو الاقتصادي الوسطي بالأسعار الثابتة من ٨.٤٥ ٪ للفترة الأولى إلى ٢.٣٧ ٪ للفترة الثانية والأخطر أن معظم هذا النمو يعود إلى النفط، فبدون مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي ينخفض معدل النمو الوسطي إلى ٠.٧٨ ٪ فقط خلال الفترة الثانية.

ولدى دراسة تطور النمو السكاني، نلاحظ أن معدل النمو السكاني الوسطي في الفترة الثانية كان أكبر من معدل النمو الاقتصادي مما انعكس سلباً على حصة الفرد من الدخل الوطني التي كانت تتراجع بمعدل وسطي ٠.٢ ٪ سنوياً منذ عام ١٩٩٧.

ثم تقوم الدراسة ببحث مسألة النمو الاقتصادي الممكن والنمو الاقتصادي الضروري. فالنمو الاقتصادي لم يدرس حتى الآن دراسة علمية دقيقة في سورية لذلك تأتي الأرقام المقترحة للنمو الاقتصادي المطلوب ارتجالية وغير مبررة علمياً نظراً لأنها لم تحدد انطلاقاً من حجم المهام الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظر الحل، بل كان ما يحددها هو نسب النمو المحققة سابقاً والتي يتم اعتمادها مجدداً أو مضاعفتها في أحسن الأحوال ومن ثم إسقاطها على المستقبل. بينما يفترض بنا أن ننطلق لدى تخطيط معدلات النمو الاقتصادي من تحديد المهام والقضايا التي تندرج ضمن أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تتطلب حلاً فورياً بحيث يمكن اعتبارها أهدافاً استراتيجية للخطة، وانطلاقاً من احتياجات ومتطلبات هذه المهام والقضايا يمكننا تحديد معدل النمو الاقتصادي الضروري للمرحلة القادمة.

ويحدد هذا البحث ثلاثة أهداف استراتيجية كنقطة انطلاق لتخطيط معدلات النمو الاقتصادي وهي التالية:

١. استعادة الدور الإقليمي السياسي والعسكري الذي حظيت به سورية في النصف الثاني من القرن الماضي وخسرته بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج الاتحاد السوفييتي من دائرة الصراع مع الإمبريالية العالمية ووقف المعونات المقدمة من الاتحاد السوفييتي والدول العربية. حيث لم يعد ممكناً استعادة هذا الدور اليوم ما لم نخلق الحاضنة الاقتصادية الضرورية لإعادة إنتاجه، لأن القاعدة الاقتصادية هي الحامل للدور الاجتماعي والسياسي والعسكري اللاحق.

ويفترض البحث أن تحقيق التوازن الاستراتيجي الإقليمي لسورية مع دول الجوار يفترض رفع حصة الفرد من الدخل الوطني في سورية إلى المستوى المحقق في تركيا (وهو الأكبر بين دول الجوار).

وينتج بالحساب أن تحقيق هذا الهدف ضمن النموذج الاقتصادي الحالي ممكن بعد ٢٣ سنة (مع إهمال النمو السكاني خلال الفترة القادمة في سورية وتركيا ومع تثبيت حصة الفرد من الدخل الوطني في تركيا عند المستوى الحالي). ومن خلال النماذج الاقتصادية المختلفة المقترحة كبدائل للنموذج الحالي نجد أن النموذج الاقتصادي المطلوب هو الذي تأخذ محدداته القيم التالية:

" نسبة صافي التراكم ٢٥ ٪ من الدخل الوطني، ونسبة التراكم الإجمالي ٣٥ ٪ منه.

" معدل العائدية ٤٠ ٪ من رأس المال المستثمر.

يسمح هذا النموذج بتأمين معدل نمو اقتصادي وسطي ١٠ ٪ سنوياً مما يسمح ببلوغ الهدف بعد ١٠ سنوات (مع الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني ونمو حصة الفرد من الدخل الوطني في تركيا خلال هذه السنوات العشر)

٢. حل مسألة الأجور ومستوى المعيشة:

يركز البحث على علاقة الأجور ومستوى المعيشة نظراً لانعكاسها المباشر على المجتمع بكامله، والآثار الخطيرة الاجتماعية والاقتصادية التي يخلفها الخلل في هذه العلاقة.

ويبدأ أولاً بدراسة علاقة الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى لمستوى المعيشة. وينطلق من تحديد مفهوم الحد الأدنى لمستوى المعيشة والذي يعبر عنه بمجموع المبالغ النقدية التي تسمح بشراء سلة محددة من السلع والخدمات الضرورية للحياة اليومية العادية والتي دونها لن يتمكن الفرد من ممارسة حياته الطبيعية أو تجديد قوة عمله.

وينتج بالحساب أن الحد الأدنى للأجور يجب ألا يقل عن ١٧٢٢٠ ل.س وبمقارنته مع واقع الحد الأدنى للأجور (٣١٧٥ ل.س) نجد أن: ١٧٢٢٠ / ٣١٧٥ = ٥٤٠ ٪

وهذا الفارق الكبير يعكس تدهور مستوى المعيشة للطيف الأكبر من المجتمع.

إن رفع الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة ضمن النموذج الاقتصادي الحالي ممكن بعد ٦٧ سنة. ومن خلال استعراض النماذج الاقتصادية المقترحة كبدائل للنموذج الحالي نجد أن النموذج المطلوب هو الذي تأخذ محدداته القيم التالية:

" نسبة صافي التراكم ٢٥ ٪ من الدخل الوطني، ونسبة التراكم الإجمالي ٣٥ ٪ منه

" معدل عائدية رأس المال ٤٠ ٪

" نسبة الأجور ٦٠ ٪ من الدخل الوطني

يؤمن هذا النموذج معدل نمو وسطي ١٠ ٪ سنوياً للاقتصاد الوطني مما يسمح بحل المسألة خلال خمس سنوات.

ثم ينتقل بنا البحث إلى دراسة علاقة وسطي الأجور ووسطي مستوى المعيشة.

ولتقدير وسطي مستوى المعيشة في سورية تم إجراء مسح ميداني لعينة عشوائية من الأسر السورية في دمشق وضواحيها، وتختلف هذه الأسر فيما بينها من حيث المستوى الثقافي والمهني والطبقي وهذا ما جعلها تختلف أيضاً من حيث مستوى الدخل وحجم وطبيعة الاستهلاك.

ومن دراسة حجم الإنفاق في هذه العينة ينتج بالحساب أن وسطي الأجور يجب ألا يقل عن ٢٧٤٥٠ ل.س وبمقارنته مع واقع وسطي الأجور حالياً (٦٣٠٠ ل.س) نجد أن: ٢٧٤٥٠ / ٦٣٠٠ = ٤٣٦ ٪.

إن تحقيق التناسب بين وسطي الأجور ووسطي مستوى المعيشة ضمن النموذج الاقتصادي الحالي ممكن بعد ٥٩ سنة. ومن خلال استعراض النماذج المختلفة التي يعرضها البحث كبدائل للنموذج الحالي نجد أن النموذج الاقتصادي المطلوب هو الذي تأخذ محدداته القيم التالية:

" نسبة صافي التراكم ١٥ ٪ من الدخل الوطني، ونسبة التراكم الإجمالي ٢٥ ٪ منه

" معدل العائدية ٤٠ ٪ من رأس المال المستثمر

" نسبة الأجور ٦٠ ٪ من الدخل الوطني

يؤمن هذا النموذج معدل نمو اقتصادي وسطي ٦ ٪ سنوياً مما يسمح بحل المسألة بعد ٤ سنوات فقط.

وهكذا يصبح معدل النمو الاقتصادي الوسطي الضروري لردم الهوة بين الأجور ومستوى المعيشة هو ١٠ ٪ سنوياً. إلا أن هذه الخطوة على أهميتها غير كافية، فالمطلوب هو الربط الدوري للأجور بالأسعار حتى نضمن توازن العلاقة بينهما باستمرار على أن يتم تمويل زيادات الأجور من مصادر حقيقية (تحويل جزء من الأرباح إلى حصة الأجور) وليس من رفع الأسعار.

٣. حل مشكلة البطالة:

اعتماداً على النموذج الاقتصادي المقترح لحل مسألة الأجور ومستوى المعيشة والذي يؤمن معدل نمو ١٠ ٪ سنوياً وتبلغ نسبة صافي التراكم فيه ٢٥ ٪ من الدخل الوطني ونسبة إجمالي التراكم ٣٥ ٪ منه، تم وضع معادلتين رياضيتين لحل مشكلة البطالة خلال السنوات القادمة مع الأخذ بعين الاعتبار الوافدين الجدد إلى سوق العمل خلال فترة تنفيذ الخطة:

وحيث أن - ٦٣٨ ألف: عدد المتعطلين عن العمل في نهاية عام ٢٠٠٢.

٢١٨ ألف: عدد الداخلين سوق العمل في عام ٢٠٠٣.

٤ ٪: وسطي معدل نمو قوة العمل.

١٤٣٣ ألف ل.س: وسطي كلفة فرصة عمل جديدة.

" وحجم الاستثمارات الإجمالية الذي يسمح به النموذج الاقتصادي البديل المقترح.

وقد سمحت المعادلتان بتحديد حجم التراكم (الاستثمار) المطلوب سنوياً لحل مشكلة البطالة خلال الزمن المفترض للخطة (٦ سنوات).

يؤمن النموذج المقترح معدل نمو وسطي ١٠ ٪ سنوياً للاقتصاد الوطني والذي يمكن اعتباره النمو الاقتصادي الضروري لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لسورية خلال المرحلة القادمة.

ويركز البحث على أن تأمين معدل النمو الضروري (١٠ ٪) لا يجب أن يتم بأي ثمن، لأن غايتنا النهائية هي تحقيق تنمية اقتصادية - اجتماعية مستدامة مما يعني ضرورة الحفاظ على حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة وحقها في الانتفاع من الثروات الطبيعية وهذا يتطلب الحفاظ على التوازن البيئي كما يتطلب الاستثمار العقلاني للموارد الطبيعية.

أما الفصل الرابع فيطلعنا على الاستراتيجية المقترحة لبناء النموذج الاقتصادي الجديد الذي يسمح بتأمين النمو الاقتصادي الضروري والخروج من أزمة النمو. ويمكن تلخيص استراتيجيتنا لتعبئة الموارد المادية والبشرية الضرورية لتمويل التنمية بالعبارة التالية:

التحكم الواعي والإيجابي بمحددات النمو الاقتصادي

أو: إزالة التشويه في التناسبات النوعية لاقتصادنا الوطني

أما ترجمة هذه العبارة على أرض الواقع فتتم كما يلي:

١. تصحيح الخلل في علاقة التراكم - الاستهلاك:

أي رفع نسبة التراكم من الدخل الوطني على حساب الاستهلاك الترفي لا الاستهلاك الضروري، وزيادة حصة الإنفاق العام الاستثماري من الموازنة العامة للدولة والاستفادة من كافة المخصصات الاستثمارية في الموازنة سنوياً والقضاء على الفساد الذي يحرم التراكم من مصادر هامة.

٢. تصحيح الخلل في علاقة الأجور - الأرباح:

أي رفع نسبة الأجور من الدخل الوطني على حساب الأرباح من خلال وضع نظام ضريبي جديد فعال يؤمن العدالة بالتكليف والوفرة في الموارد، وهذا يستوجب إعادة النظر في قانون الاستثمار رقم ١٠ الذي شجع على التهرب الضريبي وحرم خزينة الدولة من موارد ضريبية هامة وكرّس سوء توزيع الدخل وعمق الاستقطاب الاجتماعي، ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي وربط الإعفاءات الضريبية بالجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع.

٣. إزالة الخلل في علاقة الاستثمارات الموظفة بالعائد عليها (رفع معدل عائدية رأس المال):

ويتم لنا ذلك من خلال التحكم الإيجابي في عنصرين هما الفاقد الاقتصادي والقيمة المضافة.

أما الفاقد الاقتصادي فمصدره الهدر الإداري والفساد (النهب الكبير). ويمكن القضاء على الهدر الإداري عن طريق اقتصاد الوقت وتنظيم الإدارة والعمل مما يعني رفع إنتاجية العمل وتخفيض كلفة الإنتاج. ويبقى النهب الكبير الذي يستنزف نسبة هامة من مواردنا تقدر على الأقل بـ ٢٠ ٪ من الدخل الوطني سنوياً مما يؤثر على التراكم والاستهلاك وعلى عملية الإنتاج بكاملها. ويمكن القضاء على هذا الفاقد بتقويض أسس التحالف الخبيث بين البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية والذي يتمركز في حلقة الوصل بين الإنتاج والاستهلاك من جهة، وبين السوق الخارجية والسوق الداخلية من جهة أخرى.

■ **ضحى شيخ حسن**

أدوات الفساد ومكافحته

الفساد كلمة مطاطة، ويمكن أن تعني الفساد السياسي والفساد الاقتصادي والفساد الاجتماعي، ويمكن أن تعني الفساد العام والفساد الخاص، وربما قبل أي محاولة جدية أو غير جدية لمحاربة الفساد، من الضروري معرفة ماهيته.

الفساد الخاص يعتبر عموماً مسألة أخلاقية، ولذا تترك معالجته لقوانين العقوبات التي يبرهن الواقع الحالي عجزها وعجز القضاء الذي يطبقها عن القيام بذلك. المسألة هي أن الفساد العام والفساد الخاص متشابكان.

لنأخذ مثلاً الفساد الخاص السياسي، كيف يمكن أن يلام امرؤ على انتماءاته الضارة بالوطن وبالمجتمع في الوقت نفسه الذي تمتلئ فيه أجهزة الإعلام العالمية والمحلية بالتضليل، ويمتلئ فيه المجتمع بالمخابرات الدولية التي من أولى مهماتها تجنيد الناس بالاعتماد على ظروفهم الخاصة الطائفية والقبلية والعنصرية والمعيشية، وتقوم بصرف الأموال الأسطورية في سبيل ذلك؟ أيضاً في الفساد الأخلاقي، كيف يمكن أن يلام امرؤ على ارتكابه مايسمى بالمعاصي، في الوقت نفسه الذي يمتلئ فيه المجتمع بالدعارة وبالحواجز التي تمنع العلاقات الطبيعية بين الرجل والمرأة، ويمتلئ فيه المجتمع بتجارة المخدرات والمنتجات الضارة، وبعصابات الترويج لذلك؟ وكيف يمكن أن يلام امرؤ على ارتكاب الجرائم من قتل وسرقة وغير ذلك، في الوقت الذي يسيطر فيه قانون الغاب على المجتمع، ويسيطر عليه الفقر؟ كيف يمكن أن يلام امرؤ على ارتكابه الرشوة ،راشياً أو مرتشياً، إذا كان لايستطيع حل مشكلاته بغير ذلك؟

طبعاً يجب أن يعاقب المرء على مختلف الانتهاكات بحق وطنه ومجتمعه، وبحق نفسه، وبحق غيره، ولكن من الضروري في الوقت نفسه أن يعاد النظر في قانون العقوبات PENAL CODE وفي قوانين أخرى عديدة ذات علاقة بالموضوع (القانون المدني، قانون الأسرة. إلخ).

بالنسبة للفساد العام، ربما من المفيد البدء بالفساد السياسي.

إن إدارة بلد ماهي إما وطنية، تسعى لخير وطنها ولخير شعبها، ولخير مستقبل البلد والشعب، وإما غير ذلك.

والوصف بالوطنية ليس مسألة مزاجية، وإنما يجب تحديده موضوعيا. ففي عصر الإمبريالية الحالي، لايمكن لأي إرادة أن تكون وطنية، إذا كانت متعاونة مع أداة الاستعمار الرئيسية على كوكبنا، وهي الإدارة الأمريكية، لأن مثل هذا التعاون هو ضد البلد وسيادته، وضد الشعب، وضد مستقبلهما، طبعاً هناك جدل في هذا الموضوع يتضمن أن مقاومة الإدارة الأمريكية غير ممكنة بسبب ترسانتها العسكرية والإعلامية والمالية، وأنه لابد من مداراتها، وعدم مناطحة الثور. كما قال أحد الصحفيين. أيضاً هناك جدل، أن انهيار الاتحاد السوفييتي، أنهى الاشتراكية العلمية، ومن الجملة أنهى التوجه بمعاداة الإمبريالية، وأنه ليس هناك إمبريالية أصلا، وأيضاً أن انهيار الاتحاد السوفييتي خلق متغيرات جديدة، يجب أن يأخذها المرء في الاعتبار، وكذلك، أن الإدارة الأمريكية ليست شراً كله، وإنما يمكن أن تقدم دعماً مادياً وتكنولوجياً ويمكن أن تساعد على «التحرر» من الديكتاتوريات، أو من الاضطهاد لمجموعة بشرية، ممثلة بطائفة أو قبيلة أو عنصر.

لابأس، لسنا هنا في صدد مناقشة مختلف الطروحات الواردة بخطوطها العامة أعلاه، ويكفي أن نلاحظ بأن التعاون مع الإمبريالية (الموجودة بعجرها وبجرها وبهيمنتها الدولية) يحمل معه تدفق الاحتكارات إلى البلد بتلاوين مختلفة، ربما بامتيازات بترولية وبشركات وببنوك... إلخ، ويحمل أيضاً عصابات الجريمة من كل نوع، هذا إذا لم يحمل الحروب الأهلية والاحتلال. وكل ذلك يحصل أمام أعيننا في مختلف مناطق العالم، وهو ضد البلد وضد الشعب وضد مستقبلهما.

صحيح أن بلدان العالم، في وضعها الحالي هي أضعف ولو كانت نووية، من أن تقاوم الإمبريالية. ولكن الخيار الوطني في هذه الحالة، ليس التعاون، وإنما النضال البعيد الأفق، لا المقاومة الرعناء. والمقصود بالنضال البعيد الأفق، المتغيرة خطوطه العريضة حسب الزمان والمكان. هو السير في تنمية وتطوير مستمرين للبلد، والتعاون مع الشعب في ذلك، أي ليس رغماً عن الشعب، وإنما بالشعب، والعمل على إيجاد تحالفات عالمية ضمن الخط الوطني، وإذا مااضطر المرء لمثل هذا التحالف، فإنه يحافظ على مسافة بينه وبين السياسات الرجعية التي يحتك بالضرورة بها.

في كل الأحوال السياسة الوطنية ليست برشامة موصوفة لكل الحالات، وإنما كل حالة تحتاج منظوراً عقلانياً، ومفصولاً في الوقت نفسه عن التعاون مع الإمبريالية. وكون الإدارة وطنية، أو غير وطنية هو أمر يتعلق بها، ولكن الفساد ومحاربته يتعلقان بشكل حيوي بالخيار المفترض.

لنفرض أولاً، أن الإدارة وطنية، فما هو الفساد في هذه الحالة، وكيف يحاربه المرء؟

الفساد السياسي هو مختلف في تلوينات الخيانة الوطنية: أحزاب أو تشكيلات تعمل لصالح قوى أجنبية، أفراد يقومون بالتجسس، مسؤولون كبار أو صغار يبيعون الأسرار، مساهمات عامدة أو متورطة في ذلك أو بعضه.

والفساد الاجتماعي يتجسد قبل كل شيء بوجود العصابات، عصابات الجريمة من كل نوع: السرقة والقتل، الدعارة، المخدرات، التهريب، البلطجة (أي ابتزاز الناس وتهديدهم).

والفساد الاقتصادي تدخل فيه بشكل مباشر، وغير مباشر كل أنواع الفساد الأخرى، لأنها تهدف جميعاً إلى تحقيق مكاسب مالية لصالح مجموعات خاصة على حساب الصالح العام للبلد، غير أن هناك فساداً يتناول الاقتصاد مباشرة، فإغراق السوق بالسلع المستوردة على حساب السلع المحلية هو فساد اقتصادي، لأنه يحمل اقتصاد البلد أعباء غير ضرورية، وإغراق السوق بالسلع الفاسدة هو فساد اقتصادي - اجتماعي، لأنه يضر بالاقتصاد، من جهة، ويضر بصحة الناس، من جهة أخرى، وتحميل السوق أعباء مستوردات باهظة الكلفة هو فساد اقتصادي، وفساد الجمارك هو فساد اقتصادي، وإذا كان لدى البلد قطاعات اقتصادية تديرها الدولة، فتخسير هذه القطاعات هو فساد اقتصادي، وكذلك هو التخريب، المتعلق بالتحديث، والمساس بجودة الإنتاج وبالكم، أيضاً هو التضخيم للملاكات الإدارية والعمالية، وسوء توزيع أفراد الملاكات على المهمات والاختصاصات. ومن الفساد الاقتصادي علاقات التبادل بين القطاعين العام والخاص، حيث يشتري القطاع العام حاجاته بأسعار مضاعفة، ويبيع منتجاته بأدنى الأسعار. كل ذلك لايلم بجميع جوانب الفساد، وإنما يرسم الخطوط العامة له.

ثانياً إذا فرضنا الآن، أن إدارة البلد هي غير وطنية، فإن الفساد يصبح سيد الموقف، ولن تكون ثمة إمكانية لمعالجته. ففي حالة الإدارة غير الوطنية ليس ثمة مايجعل الناس تلتف حول الإدارة سوى المكاسب المادية المتدرجة في حجومها حسب مراتب الناس الاجتماعية: الولاء له ثمن، وهذا الثمن لايأتي إلا على حساب مصالح البلد الآنية والبعيدة المدى، على حساب التخريب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الآن، إذا حاول المرء أن يعالج موضوع الفساد، فكثيراً مايتم الاعتماد على قوانين العقوبات القديمة أو المستحدثة، وربما على المحاكم الاستثنائية، وأيضاً على الأجهزة الأمنية، وعلى أجهزة الرقابة والتفتيش. كل ذلك لايعالج الفساد، وقد يراكمه ويساعد على نشوء وسائل جديدة له.

معالجة الفساد في فرضية الإدارة الوطنية للبلد، يجب، كي تكون ناجعة على الأمدين المتوسط والطويل، أن تكون تربوية لأن المعالجة التربوية هامة جداً، لأن جذور الانحراف قد تعود إلى الطفولة أو إلى سن مبكرة، غير أن الحديث في ذلك طويل ويتعلق بالتشريعات المتعلقة بالطفولة، والتي كثيراً ماتهمل في العالم الثالث بوجه خاص مسائل خطيرة مثل ضرب الأطفال في الأسرة أو في المدرسة أو عند معلم الحرفة، ومثل تشغيل الأطفال وحرمانهم من التعليم، ومثل استغلال الأطفال، أو بيعهم. إلخ، كما يتعلق بالمناهج التعليمية، وبشروط إيصال التعليم، ثم العلم للأطفال، فالمدرسة والمربون والمعاهد والجامعات لهم دور كبير في تنشئة الأجيال بشكل سليم أو غير سليم.

والمعالجة السياسية، إذا ماأريد لها أن تكون فعالة، تعتمد على الفئات المسحوقة في المجتمع، فهؤلاء هم الأداة الوطنية الأولى التي إن أهملت، وتركت لنخاسي السياسة، تصبح أداة تدمير للمجتمع، والتي إن عبئت بشكل سليم تتحول إلى ثروة وطنية كبيرة مدافعة بضراوة عن البلد، وإلى مفتاح أساسي للمعالجة الاجتماعية ضد العصابات والجرائم المتنوعة، وللمعالجة الاقتصادية ضد مختلف أنواع التخريب.

كل ذلك يرتكز على كون الإدارة وطنية، أما إذا كانت غير ذلك، فمحاربة الفساد تكون دون معنى، وأي إجراءات تطرح أو تتخذ زعماً من أجل ذلك، يكون من شأنها فقط، أن تضحي بأكباش الفداء لصالح الفساد الكبير، أو أن تنقل مكاسب الفساد من فئة إلى فئة أخرى.

مكافحة الفساد تستلزم أحزاباً وطنية وإدارات وطنية ومن دون ذلك يبقى الفساد هو السيد، الذي يعتصر داخل البلد وخارجه.

٢٠٠٥/٦/١٦

■ **محمد الجندي**

عرب القدس في مواجهة تهويد مدينتهم... ياوحدنا !

قبل بضعة أيام أقدمت بلدية القدس المحتلة على خطوة جديدة، على طريق التسريع بعملية تهجير السكان العرب من المدينة ومحيطها، فقد وَزَعَت على خمسين عائلة تنتمي إلى عرب الجهالين والكعابنة المقيمة في الأجزاء الشمالية الشرقية من المدينة، إخطارات بمغادرة أماكن إقامتها والإنتقال للسكن في مناطق أخرى، في محاولة جديدة تهدف لطرد العرب من المدينة لتحقيق هيمنة ديمغرافية كاملة لليهود داخل حدودها، فالهجمة الصهيونية الجديدة، سلطت الضوء مجدداً على عمليات التطهير العرقي «أحد أهم مرتكزات قيام دولة العدو» التي تنفذها سلطات البلدية، من أجل تفريغ المدينة من سكانها العرب وتثبيت «وقائع جديدة» على الأرض، لفرضها راهناً ومستقبلاً على الطرف الفلسطيني، وقد جاءت تصريحات مختار هذه العائلات «موسى الجهالين» لتؤكد للعالم -أن عملية الطرد هذه تأتي في إطار سياسة نهب الأراضي لحساب شق طرق استيطانية، وبناء مقاطع من جدار الفصل العنصري- .

جاءت إخطارات الطرد هذه بعد أقل من أسبوعين من صدور قرار البلدية، المتضمن هدم ثمان وثمانين منزلاً في حي البستان داخل بلدة سلوان «مخططات التنظيم الصهيونية للقدس تعتبرها أحد أحياء المدينة» بحجة عدم قانونية البناء القائم على أرض البلدة منذ عشرات السنين لكن مخططات التنظيم الموضوعة منذ عام ١٩٧٧ تكشف حقيقة الخطة -الهدم بغرض تحويل المنطقة إلى حدائق وبناء مدينة داود- .

إن تنفيذ مخططات الهدم والتهجير تتم بخطوات متسارعة من أجل تحويل القدس لمدينة يهودية، وهذا ماأكده «خليل التفكجي» مدير إدارة الخرائط في جمعية الدراسات العربية بالقدس -هناك مخطط صهيوني يهدف إلى افراغ القدس الشرقية المحتلة تماماً من العرب حتى عام ٢٠٢٠، وحكومة العدو قررت إفراغ المدينة من سكانها العرب بعدما أظهرت آخر الإحصاءات أن عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية بلغ ٢٦٠ ألف عربي بينما بلغ عدد اليهود ١٨٢ الفاً، ولهذا بدأت بإقامة الجدار لتتخلص من ١٠٠ ألف عربي من أجل إقامة القدس الكبرى بحسب المفهوم الصهيوني- ويضاف للجدار عدة إجراءات متعددة تصب بالهدف النهائي أهمها سحب الهويات ورسوم الضرائب الباهظة.

إن سياسة الطرد الجماعي، عبر المذابح وهدم المنازل وتجريف الأراضي، ماهي إلاّ الوجه الحقيقي للسياسة الصهيونية الإستعمارية، ففي التقرير الصادر عن الجهاز المركزي الفلسطيني يوم ٢٠٠٥/٥/١٤ تتوضح مقدمات هذه السياسة القديمة / الجديدة، ففي عام ١٩٤٨ -تم تدمير ٥٣١ تجمعاً سكنياً وطرد وتشريد ٨٥٪ من السكان الفلسطينيين- وبعد مرور أربع سنوات ونصف على انطلاقة إنتفاضة الأقصى والاستقلال تم تدمير ٧٥٠٠ منزل بالكامل، وألحقت بحوالي سبعين ألف بيت أضرار متنوعة «تقرير صدر مؤخراً عن مركز المعلومات الفلسطيني».

إن ماتتعرض له زهرة المدائن لايصح وصفه إلاّ بالكارثة! فالمدينة تتهود بشكل حثيث، والعنصريون الفاشيون يهددون كل يوم سكان المدينة بالطرد، ويكشفون بكل مناسبة عن حقدهم على المقدسات فيها -محاولات عديدة لهدم المسجد الأقصى لم تبدأ بمحاولة إحراقه عام ١٩٦٩ ولم تنته باقتحامات عصابات رفافاه وأمناء جبل الهيكل- وتأتي الكتل الإستعمارية الكبرى كمعاليه أدوميم لترسم على أرض الواقع المفروض بقوة الإحتلال العسكري الصهيوني والدعم الأمريكي اللامحدود وإفرازات أوسلو ووهن الوضع العربي، حدود القدس الكبرى .

أمام الكارثة المحيطة بالمدينة، كما بكل الأراضي الفلسطينية، لم تهدأ حناجر المقدسيين وهي تستنجد بالأشقاء والأصدقاء، فالسلطة الفلسطينية تَحَدد دورها في مناشدة «الجلاد» التوقف عن ذبح الضحية، وبإصدار القرارات لتشكيل اللجان لدراسة الردود الناجعة! أما جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي فلم تتقدم بخطوة عملية واحدة لمواجهة مايجري . إن القوى الوطنية الفلسطينية /العربية/ الإسلامية مدعوة للعمل السريع لدعم صمود أهلنا داخل المدينة، بالإعلان عن إنشاء صندوق مالي تشرف على إدارته عناصر مقدسية معروفة بنظافة اليد، وتشكيل لجان متخصصة «قانونية» بمشاركة قوى عالمية، لدحض المزاعم الصهيونية حول قوانين البناء والتملك وحقيقة المخالفات.

إن جهداً استثنائياً لوقف الكارثة، أصبح مهمة وطنية راهنة، وتنفيذها يحتاج لأسلوب جديد في العمل والأدوات لدعم بقاء السكان داخل مدينتهم وحماية مقدساتهم وممتلكاتهم .

■ **محمد العبد الله**

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»! | **أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2005/6/21**

ماذا تقول يا صاحبي

«أكثر من معاناة»

- كل عام وبالتحديد مع نهاية السنة الدراسية، تعود القصة ذاتها، لتعيدنا من جديد إلى أيام مليئة بما يكفي ويزيد من هموم التعليم والدراسة والتحضير ومن ثم أجواء الامتحانات الضاغطة، وقد صدق من قال: الامتحان محنة، فهو مصدر للفعل «امتحن» أي وضع في ظروف الهم والقلق والاضطراب.

❖ هذا أمر عادي وطبيعي، وإلا كيف تريد أن تسير أمور الدراسة، هل تتصور أن ينتهي عام دراسي ولايختتم باختبار وفحص وامتحان؟

- وهل من الطبيعي والعادي أن يرهق الطلاب وذووهم - وأخص طلاب الشهادات - نفسياً وصحياً ومادياً . وأن تكون الإجابات عن أسئلة الامتحان هي وحدها المقررة لنجاح أو رسوب الطالب، هذا الطالب الذي أمضى عاما دراسياً كاملاً على مقاعد الدرس والمدرسة، يتلقى العلم ويؤدي الواجبات والفروض وظائف يومية، إلى جانب الاختبارات والمذاكرات الشهرية والامتحان الفصلي ولايدخل - ذلك كله - في تقييم مستوى دراسته، ودون خوض في التفاصيل، فإن معاناة الأهل تفوق في أحيان كثيرة معاناة الطلاب أنفسهم. وحتى الساعات القليلة التي تلي إعلان النتائج وحصول أبنائهم على علامات النجاح، والتي تشيع السرور وتبعث مشاعر الفرح، سرعان ما تنقضي لتعاود المعاناة وطأتها الثقيلة وبشكل أكبر، والكل قلق متلهف يرقب إطلالة السنة التالية وملامح الفرع المرجو، وكما يقال:

الإمكانات شبه معدومة، وما إلى ذلك من توابع ومنغصات يعرفها الجميع.

❖ مادمت مصراً على العوم في تيار هموم الامتحانات ومشاكلها، فلا بأس أن أذكرك بما قاله أحد الشعراء وهو يصف معاناة المعلمين:

كل عام مثل خلق — الله نرنو للأماني
ونمني النفس كالأطفال - عفو الزبداني
في مصيف فوق سطح تحت سقف لو ثواني
عامنا نقضيه دهراً — في عراك وحران
بين عقل ليس يجمع — ودروس في البيان
ثم تأتينا «البلايا» — دعوة للامتحان
ثم تصحيح ففرز — تشتكي منه اليدان
«حامل الأختام» يأتي — صائحاً: فيم التواني
نحن أفراس هجان — في سباق للطعان
أستميح العذر إن شطت — حروف عن لساني
فأنا يا ناس أروي — قصة الحر المهان

ومتابعة لأجواء الامتحان سأضعك - أنت - في موضع الاختبار وأطرح عليك من واقع حياتنا ما يلي:

أولاً - أجب عن خمسة من الأسئلة التالية بما لايتجاوز سطرين لكل جواب:

١ . هل الأمن نقيض الخوف أم الأمن نقيض الأمن؟

٢ . ماالوسائل التي استخدمت لتهميش دور الجماهير، ودفعها إلى اليأس والإحباط والسلبية؟

٣ . ماذا بقي من مكاسب الطبقة العاملة الرئيسية التي حققها العمال بنضالهم وتضحياتهم.. ومن أوصلنا إلى أن نسمع مدير قسم بأحد المعامل يهدد العمال «بشحطهم إلى خارج المعمل»، وكأن المعمل معمل من خلّفه؟

٤ . هل صحيح أن لامشاكل بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية؟

٥ . هل الجبهة الوطنية التقدمية جبهة أم تحالف أم تجمع أم ماذا؟!

٦ . أين تستخدم العبارة التالية ومن الذي يستخدمها «بدي أحسب أنو الله ما خلقك»؟

٧ . سم عشرة من كبار الناهبين وحدد مراكزهم؟!

٨ . هل الوطن هو السيد.. أم للوطن سادات؟!

٩ . هل زيادة الأجور حق يجب النضال من أجله أم أنها منحة وعطاء؟

١٠ . هل في مواد أي قانون - حتى قانون الطوارئ - ماينص أو يبيح أو يجيز هدر كرامة المواطن وابتزازه واستباحة إنسانيته؟!

ثانياً: املأ الفراغات في الجمل التالية بكلمات مناسبة:

لاتتحرر الشعوب من الاحتلال إلا بـ.....

ولاينتهي الاستغلال والقهر إلا بـ.....

ولارهان اليوم ولاغداً إلا على.....

فماذا تقول يا صاحبي؟!!

■ **محمد علي طه**

ملوحيات

أسئلة بريئة (٣)

تمهيد

١. قيل لأحد مديري المراكز الثقافية: لماذا لاتدعو أحمد شوقي لإحياء أمسية أدبية في المركز؟

فسأل: وهل يأتي؟

مع العلم أن الشاعر توفي عام ١٩٣٢.

٢. قيل لأحد مديري المراكز الثقافية: لماذا لاتدعو عزيزة هارون لأمسية شعرية في المركز؟

وسأل المدير: وهل هي شاعرة؟

هذان نموذجان من مديري المراكز.

والسؤال الأول: من يعين مديري المراكز؟

والسؤال الثاني: إذا كان لايجوز في الحكم القائم أن يتولى المراكز غير الحزبيين، أفليس من الممكن أن يكونوا مثقفين؟

والسؤال الثالث: ولماذا يستبعد المثقفين غير الحزبيين؟ أليسوا مواطنين؟

دمشق ٢٠٠٥/٥/١١

■ **بقلم: عبد المعين الملوحي**

«شيوعي مزمن»

في ثقافة التحرير - الشأن الثقافيّ في بلدٍ محتلٍّ

قد يبدو الكلام في الشأن الثقافي، ترَفاً ما بَعده ترَف، حينَ البلادُ في متاهة سياسية شائكة، لا دليل واضحاً لسالكها غيرُ تَسَيُّد الاحتلال، وتَسَيُّب أداءِ مَن نصَّبَهم الاحتلال (أمرٌ طبيعيّ).

وفي غياب حدٍّ أدنى من الإجماع الوطني حتى في أبسط أشكاله (نتيجة جهود المستعمر المتواصلة)، تكون مسألة إعادة البناء الثقافي محدودةً تماماً، ومحدَّدةً بالإطار النظريّ فقط.

ضبّاط جيوش الاحتلال، وأفرادُ ارتباطهم، يشرفون على كل صغيرة وكبيرة، وتُلتَمَسُ موافقاتُهم في أيّ نشاطٍ عامٍّ، مهما كان متواضعاً.

الصحفُ مراقَبةٌ بخطوط حُمر تزدادُ مع الزمن، والخطرُ الداهمُ يهدد أمَانَ بل حياةَ كل من يجرؤ على مخالفة قواعدِ السلوكِ المفروضةِ من الإدارة الاستعماريةَ.

وفي التدهور العامّ لمستوى المعيشة، والخدمات، وطمأنينة الناس، والتعليم، من الأساس إلى الجامعة، تنتفي أيّ أرضيةٍ يمكنُ أن نبني عليها ثقافياً.

والثقافةُ (وهذا معروفٌ حدَّ الابتذال) ليست قُطوفَ قصائدَ وأقاصيصَ ومقالاتٍ وألوانٍ متناثرة مع الريح.

الثقافة هي مجموعُ الجهد الماديّ والمعنويّ لبِنْية مجموعة بشرية متماسكة ذات كيان.

في شروطٍ كهذه التي نحنُ فيها، ستكون الأولويات مختلفة، شديدة التواضع، غير آنيّة الأثر.

وفي اعتقادي أن إدامة الضمير الوطني هي المنطلق الأول.

كيف نساعدُ في هذه العملية؟

يمكن لنا، في البداية، كي نحرص على سلامة خطواتنا اللاحقة، العملُ على فك أي ارتباط بين مسعانا الثقافي والإدارة الاستعمارية، وممثليها المحليين.

إقامة تجمّعاتنا الثقافية، في أبسط أشكالها، وحتى في محدوديّتها، مستقلة تماماً.

مقاومة أي مسعى استعماريّ لبناء كيانات للمثقفين، مركزية، مسيطرٍ عليها، ومموّلةٍ من الأطراف الاستعمارية.

استعادة ميراثنا الثقافي الوطني، وتقديمه إلى الواجهة، بعد أن خَبا، وأُهيل عليه التراب الظالمُ، في ظروف الاستبداد والاحتلال.

إحياء الأشكال العريقة في التراث الشعبي، وتحديثُ وسائل اتّصالها.

فتح خطوطِ اتّصالٍ حرّة، جادّة، مع الحركات والهيئات الثقافية، التي تناهض الاستعمارَ، في مختلف أرجاء العالم.

❖❖❖

ليس بمقدوري، ولا في مطمحي، وضعُ برنامج عمل ثقافيٍّ وطنيّ، فالمَهَمّةُ أثقلُ من أن ينهضَ بها فردٌ.

مَطْمَحي كله، أن أساعدَ في فتحِ بابٍ...

لندن ٢٠٠٥/٦/٩

■ **سعدي يوسف**

saadi@yousef5757.freeserve.co.uk

دعوة لمقاطعة إنريكو ماسياس في فرنسا

دعت قوى الديمقراطية المعادية للعولمة في فرنسا لمقاطعة إنريكو ماسيس لأنه يغني لشارون وجيش الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان اليهودي في فلسطين وذلك يوم ٢٠٠٥/٦/١٩. ■■

يوسف شاهين يقاطع الانتخابات ويعتبرها مزورة

اعتبر المخرج المصري الأكثر شهرة يوسف شاهين أن الانتخابات الرئاسية القادمة «مزورة» ولا تلبي رغبات الشعب المصري الذي وصفه بأنه يعيش حالة مرعبة من الخوف في ظل أنظمة الطوارئ والوضع الاقتصادي المتردي.

وقال شاهين إنه لن ينتخب الرئيس حسني مبارك ولا رئيس حزب التجمع السابق خالد محيي الدين.

وبشأن ما أشيع عن انضمامه الى حركة «كفاية» المعارضة، أكد شاهين البالغ من العمر ٧٩ عاما، أنه ليس عضوا في الحركة رغم أنهم وضعوا اسمه معهم لأنهم - حسب قوله- ليس لديهم برنامج سياسي، وإنه لن يلتحق بأي حركة كانت بدون برنامج سياسي لكنه لم ينف مشاركتهم بعض نشاطاتهم.

وتحدث شاهين عن الحالة الاقتصادية التي وصلت حسب تعبيره إلى درجة فظيعة من التردي حيث توقع أن تؤدي هذه الحالة من الاختناق التي يعيشها الشعب المصري إلى فوضى مذكرا بحريق القاهرة الذي وقع قبل أكثر من نصف قرن.

وأضاف شاهين أن ما يعزز مخاوفه أنه لا يوجد برلمان بالمفهوم الحقيقي للكلمة قائلا «هناك نوع تفصيل للقوانين لتتلاءم مع ما يريده الحكام»، ومثال ذلك التعديلات على المادة ٧٦ لانتخابات الرئاسة التي تشترط موافقة ٣٠٠ عضو من البرلمان، «ونحن نعلم أن غالبية أعضاء البرلمان من الحزب الوطني وكلهم سيقولون ما يراه رئيس الحزب».

ولم يخف شاهين غضبه من زملائه في الحركة الفنية لأنهم لم يأخذوا – حسب قوله- موقفا تجاه ما يجري في البلد. مضيفا «نحن فقدنا القدوة. لا أحد بارزا نقتدي به والحكاية كلها تبدأ مع نظام التعليم الذي خلق لنا حالة من الخوف. نحن نعيش في عهد الخوف ومع الخوف لا يمكن أن نكون مبدعين».

وعبر شاهين عن أمله في أن تنفذ وزارة الثقافة وعدها بدعم السينما سنويا بعشرين مليون جنيه ولكنه استبعد حصول ذلك. موضحا أن الرئيس مبارك لا يحب السينما «حتى إنه في عيد الإعلاميين أشار إلى ذلك مؤكدا تفضيله متابعة مباريات كرة القدم». ■■

تكريم على الطريقة الأمريكية!!

أدرجت مجلة النيوزويك الأمريكية بنسختها العربية اسم نانسي عجرم ضمن قائمة ضمت ٤٣ شخصية عربية «لهم علاقة بمؤشرات التغيير في الوطن العربي خلال هذه المرحلة»!!. ومن بينهم الكاتب الكبير أسامة أنور عكاشة الذي رفض هذا التكريم لسببين:

الأول يتعلّق بالنوايا «المشبوهة» للاختيار الذي رأى فيه اختيارا سياسيا.

والسبب الثاني يكمن في اختيار نانسي عجرم ضمن هذه المجموعة، «وأن يكون ترتيبها متقدماً على كثيرين يفوقونها تأثيراً وخبرة وكل شيء، فهذا أمر مرفوض لا يمكن لأحد يحترم نفسه وتاريخه أن يقبله».. ■■

تصبحون على وطن

قلمهم أخضر.. عيشنا أسود!

«غريب في ديار الأهل والأحباب.. ومنسي على الأبواب»!!..

قطعة من الروح استخرجها ليعلقها أيقونة فوق السرير، شاهدة قبور قبل نحو ثلاثين عاماً.. بعد أن قرر «الرقيب» صرفه من التدريس وتحويله لسجن العمل الوظيفي في إحدى زوايا الدوائر التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.. ليس حباً بالزراعة، ولاطمعاً بالإصلاح... بل تطبيقاً لروح الميثاق باستبعاد الكثير من حملة الفكر المنحاز للوطن عن الوسط الطلابي!!..

ولأن الأهل والأحباب والرفاق يمشون الحيط الحيط ويطلبون من الرب السترة.. مشوا سكة السلامة.. لبسوا ثوب الرقيب، ليلبسهم، بعد أن أداروا ظهورهم لظهورهم لاهثين وراء اللقمة المستحيلة عبر بوابات الرضا والتسليم، تطبيقاً لشعارات أزمنة القهر والخنوع الموروثة:

■ «ابعد عن الشر وغنيلو»!!..

■ «لاتنام بين القبور ولاتشوف منامات وحشة»!!..

■ «الباب يللي بيجيك منو الريح، سدو واستريح»!!.....

❖❖❖

وبعد أن أغلقت عليه جميع المنافذ.. ضاق الهواء.. ولأن الروح تواقة للوطن مضى بعيداً في الاغتراب باحثاً عن مفاتيح الرجوع مردداً:

«نحن رجال فكر وقلم.. ولن يكون الفلس في بلاد الغربة إلا ثمناً لحذاء العودة إلى تراب الوطن»!!..

كثيرون قالوا ذلك.. ولم يعودوا.. بعد أن أصبح فلسهم الجديد وطنهم الأوحد ضمن أي جغرافيا وتحت أي خيمة أو قصر لأمير أو مليك أو كفيل..

لكنه.. عاد.. بعد أن فُتحت بوجهه جميع الأبواب المغلقة.. دفع ثمنها ثلاثين عاماً من الغربة القسرية في بلاد «البزنس».. باحثاً عن دفء وعن وجوه الأصدقاء والرفاق..

حبس الدمعة في عينيه من مشهد الدبكة في عرس شعبي، قائلاً:

هذا أنا.. مازلت في زغاريد الصبايا، كم تاقت قدماي لتلك الدبكة التي تؤكد التجذر بالأرض.. ليست لأنها تراب.. إنها نحن.. هي ذاتها التي احتضنت رفات أبي الذي سقط فخوراً مدافعاً عن أرض فلسطين عام ١٩٤٨.. هذا أنا!!..

❖❖❖

سريعاً.. انطفأ الفرح.. في رحلة التعرف على الملامح الجديدة لبلاده التي نسيته ولم ينسها.. بعد أن حولته إلى «رجل أعمال».. مع إصراره أنه مازال رجل فكر وقلم!!..

في سؤاله لأحد كبار الصناعيين عن حال البلد.. أكد له ذاك الصناعي أن الأمور بألف خير بعد أن استعادوا دفة الأمور وأصبح «قلمهم أخضر» بعد المؤتمر الصناعي الأول الذي جرى في منتصف الشهر الماضي!!..

ألح في السؤال: وماذا عن القطاع العام.. وعن لقمة العيش لأبناء البلد؟!..

جاءه الجواب سريعاً قاطعاً باتاً من ذاك الصناعي المرموق الذي أممت منشآته سابقاً:

«عن أي قطاع عام تتحدث؟!.. القطاع العام ولد ميتاً، ولو قُدّر لنا لدفناه حياً»!!..

تساؤلات تملؤها الدهشة ارتسمت على محياه: بالأمس هتفت ضدكم.. واليوم أقولها لكم: أين أنتم ذاهبون.. هل وقعتم بفخ العولمة التي لن تكونوا عندها، في أحسن الأحوال، إلا مسماراً صغيراً في حذائهم؟!!.. آه يابلد..

❖❖❖

عاد صديقي من غربته بعد ثلاثين عاماً.. وضحكت ملء فمي حين اكتشفت أنني لست الغريب الوحيد في هذا البلد، وإن كنت لم أغادر حدود الوطن!!..

قلمهم أخضر.. من الغوطة إلى عين الخضراء إلى كافة ربوع فسادهم.. يرسمون بها أطيانهم ومنتجعاتهم ومشاريعهم..

قلمهم أخضر.. عيشنا أسود..

متى نتبادل الألوان؟؟؟؟؟!..

■ **كمال مراد**

kamal@kassioun.org

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org